المفصل في تفسير القرآن الكريم

المشهور بتفسير الجلالين

للإمام جلال الدّين المحلّيّ و الإمام جلال الدّين السّيوطيّ
٧٩١-٨٦٤ ٨٤٩ - ٩١٣

حقّقه
الدّكتور فخر الدّين قباوة

وتعقب الإسرائيليّات والأخبار الموضوعة وأوهام التفسير والنحو
وأتمّ أسباب النزول والإعراب والصّرف ومعاني الأدوات

مكتبة لبنان ناشرون

مكتبة لبنان ناشرون ش.م.ل
زقاق البلاط - ص.ب: ٩٢٣٢-١١
بيروت - لبنان
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٤٦٨٠

الترقيم الدولي ISBN 977-18-1082-1

المُفَصَّل

في تَفسِيرِ القُرآنِ الكَرِيم

نموذج رقم « ١٧ »

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهـــر الشريف
مجمـــع البحـــوث الاســـلامية
الادارة العـــامة
للبحـــوث والتأليف والترجمـــة

AL - AZHAR AL - SHARIF
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
For Research, Writting & Translation

٦ / ٢٠٠٧

السـيد / الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان

السـلام عليكم ورحمـة اللـه وبركاته ـ وبعـد :

فبناء على الطلب الخاص بفحص ومراجعة كتاب : المفصل في تفسير القرآن الكريم (تفسير الجلالين) وعدد صفحاته : ٢٢٧٢ صفحة.

نفيد بأن الـكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الاسلامية ولا مانع من طبعـه ونشره على نفقتـكم الخـاصة .

مع التـأكيد على ضرورة العنـاية التامة بكتـابة الآيات القـرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والالتزام بتسليم ٥ خمس نسخ لمكتبة الأزهر الشريف بعد الطبـع .

واللــه المـوفق ،،،

والسـلام عليـكم ورحمـة اللـه وبركاته ،،،

تحريرا في ١٤ هـ
الموافق ٥ / ٦ / ٢٠٠٧ م

مـدير عـام
ادارة البحوث والتـأليف والترجمـة

يعتمد
الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية
إبراهيم عطا الفيومي

الأمين المساعد للثقافة

٦ / ٦

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

خطبة المحقق

سُبحانَكَ اللّٰهُمَّ وبِحَمدِكَ، وتَبارَكَ اسمُكَ وتَعالَى جَدُّكَ، ولا إلٰهَ غَيرُكَ. أكرمتنا بالإسلام والإيمان، وهديتنا بمعالم القرآن، وعلمتنا مجامع البيان، وهيأت لنا سُبُل العلم والعمل في سبيلك العظيم، وخِدمة ما بعثتَ به الرسول الكريم، محمدًا خاتم النبيين، عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى إخوانه من الأنبياء والصحابة ومن تبعهم بقلب سليم.

وبعد، فإن أفضل ما يقوم به المؤمن، في حياته العلمية من العمل، هو خدمة الكتاب العظيم الذي أنزله الله – عز وجل – هدى ورحمة للعالَمِينَ. وقد كان علماء المسلمين وما يزالون يعتقدون أن كلًا منهم سيكون سؤاله عسيرًا يوم الدين، إذا لقي الله ولم يكن له مساهمة في تلك المسيرة الكريمة. ولذلك انصبت جهودهم المباركة في تأسيس العلوم القرآنية وتنميتها، هي وما واكبها من المعارف والخبرات، منذ القرن الأول، حتى رأيتَ ما لا يحصى من المصنفات والرسائل والأبحاث، في ميادين هذا النور الإلٰهي الجليل.

وقد كان لميدان التفسير نصيب وافر من تلك الجهود، تفجرت منابعه الأولى على لسان محمد ﷺ وفي أعماله وأقواله، حين شرع يبلِّغ ويجاهد ويعلّم، ويبيِّن معالم الهداية ومقاصدها بالتوضيح والعمل والتوجيه. وفي خلال ذلك فصّل ما كان مجملًا، وميّز الناسخ من المنسوخ، وأوضح ما أشكل. أضف إلى هذا أن عروبة الصحابة الكرام، في النسب أو اللسان، يسرت لهم فهم المعاني مفردات وتراكيب، ثم توالت الألسن والأقلام تنشط بينهم[1]، واتسعت رقعة الخِدمات القرآنية، فشملت الآلاف من العلماء الأفاضل، والباحثين إلى يومنا هذا، تصدر عنهم آثار مخلصة وفيّة، تزوّد الناس بما تجدده العلوم والمعارف، من بيان لأبعاد النص القرآني، ومرامي تعاليمه في العقيدة والعبادة والتشريع والحياة.

لقد امتازت تلك الآثار المباركة بالتنوع، في علوم كثيرة متباينة المشارب، تستمد توجهاتها وأصولها من ينابيع الكتاب الرباني، وتنطلق في مسالك مختلفة متكاثرة، ثم تلتقي روافدها في رياضه، لتحقق بعض بيانه وعظيم خلوده الأبدي. وكان لمصنفات التفسير ركن ظاهر في تلك الغرَسات الطيبات، ينمو ويتسع مع الأيام وتتفرع ظلاله، بألوان من الإيجاز والتوسط والتفصيل، في نماذج غفيرة تخدم جميع مستويات العلم والتعليم والبحث والتأليف.

وفي عوالم هذه الأنوار المباركة، عرف التاريخ مصنَّفًا لطيفًا، سجله في صفحاته المشرقة، وزاده ألقًا وشهرة ومحبة وتناولًا بين الناس، وجعله أحد الكتب المكرَّمة التي يكاد لا يخلو منها بيت إسلامي، في مشارق الأرض ومغاربها. إنه «تفسير الجلالين»، وحسبك باسمه عنوانَ شهرةٍ وتقدير واعتداد، وحضورٍ بين الناس على اختلاف المشارب والمستويات! وقد تميز هذا التفسير بكثير من الخصائص الظاهرة، فكان فيها:

١ – أن اجتمع على تأليفه عالمان مشهوران، وكان من عجيب صنيعهما أن صنف الجلال المحلي تفسير النصف الثاني من القرآن الكريم، وأكمل تلميذه الجلال السيوطي تفسير النصف الأول، مستهديًا بمنهج شيخه وأساليبه. وهذه ميزة فائقة تفرد بها «تفسير الجلالين»، ولم أقف على مصنَّف علمي كان له مثلها في ميادين الكتاب.

---

(١) انظر مقدمة في أصول التفسير ص ٤٥ ومقدمة ابن خلدون ص ٧٩٢–٧٩٥. وللسيوطي كتاب في مجلدات، يضم بضعة عشر ألف حديث، من تفاسير النبي ﷺ والصحابة، اسمه «ترجمان القرآن»، لخصه تحت عنوان «الدر المنثور في التفسير بالمأثور». انظر الإتقان ٢: ٤٠٤ والدر المنثور ١: ٢.

٢- أن جمع بين دفتيه تفسيرًا مختصرًا، يتناول بيان المعاني وبعض الأحكام والقراءات، ويورد كثيرًا من أسباب النزول والأحداث التاريخية، وقليلًا من التوجيهات الإعرابية والصرفية ومعاني الأدوات، التي تساعد على التوضيح والبيان.

٣- أن استطاع المؤلفان، لتأخر عصرهما، استيعاب أهم ما كان قبلهما في علوم القرآن، فنقلا مجمل ما أصدره علماء التفسير في القرون الإسلامية الثمانية، من علوم ومعارف وحقائق وتوجيهات، بإيجاز ودقة وإحكام، محرَّرًا وممزوجًا بالنص القرآني في غاية الإتقان. وبهذا أصبح كتابهما «لب لباب التفاسير»، كما يقول الحاجّ خليفة[(١)].

٤- أن تضمن كتابنا هذا بين عبارات التفسير، على الرغم من إيجازه واختصار مادته، جميع النص القرآني الكريم، ليكون شاملًا لألفاظ الآيات كلها، مع بيان المعاني والمقاصد والتوجيهات، فأصبح له حضور ظاهر في بيوت المسلمين، ومعظم مساجد العالم.

٥- أن رأى بعض الفقهاء، في مجموعه، أنّ عدد حروف التفسير هو أكثر من عدد حروف النص القرآني، فأجازوا أن يحمله من لم يكن على وضوء، خلافًا لسائر التفاسير الموجزة المعروفة بين الناس.

٦- أن لقي هذا الكتاب عناية فائقة، لدى رجال العلم في القرون الخمسة التالية لتصنيفه، فتلقوه جيلًا بعد آخر حتى عصرنا هذا، يأخذه بعضهم عن بعض في أسانيد متصلة بالجلالين[(٢)]. وهذه ميزة عامة في الحضارة الإسلامية العربية، لنقل العلوم والمعارف، لا ترى لها أصداء في سائر الحضارات. ثم كان لهم عليه دراسات وتعليقات وحواش وتقريرات وتعقبات، بلغت عددًا وافرًا، لخدمة نصوصه وتيسير الاستفادة منها في جميع المستويات العلمية. وقل أن شاركه في ذلك كتاب تفسير موجز.

٧- أن توجهت إليه أنظار الكُتّاب والخطاطين والنُّسّاخ، لشدة اهتمام الناس به منذ تأليفه، فأخرجوا منه عددًا كبيرًا من النسخ الخطية، يبلغ المئات ويتجاوزها. وقد توزع ذلك في المكتبات الخطية العربية والإسلامية والأجنبية، والخاصة بالعلماء والدارسين، وكان منها النسخ الخزائنية المذهبة، وغيرها من أشكال الإخراج الخطي.

٨- أن لمس العلماء المتأخرون والمعاصرون فيه الكفاية والغَناء، ليسر تناوله واختصاره، فكان الكثيرون منهم في المجالس والمساجد، يعتمدونه بين أيديهم، ليكون مصدرًا لما يوجهونه من بيان أو وعظ أو أحكام، ثم جعلوه كتابًا مقررًا في كثير من المدارس الشرعية، للعالم الإسلامي.

٩- أن أدرك رجال العلم والنشر ما له من قيمة، في خدمة النص القرآني الكريم، ورواج في سوق الكتاب، فتواردوا على إصداره في طبعات كثيرة جدًا، تفوق عدد ما حظي به كل تفسير موجز آخر. وقد تفننوا في صور نشره، بأشكال وألوان مختلفة، وتعليقات وتوجيهات وحواش متكاثرة، وغالبًا ما تصرفوا في عباراته بزيادة أو نقص أو تحوير أو توزيع وتشتيت، ليكون بين أيدي القرّاء بما يناسب التطلعات والتصورات والمقاصد.

١٠- أن حاول بعض المعاصرين تحقيقه، فاستقدموا نماذج نسخ خطية منه، وتباهوا باقتنائها وإظهار صور منها، دون أن يستفيدوا منها الاستفادة العلمية المبتغاة. وذلك لقصورهم في ميدان التحقيق، وضعف أدواتهم فيه، فكان عملهم أقرب ما يكون إلى النشر التجاري، وخاليًا من خصائص التحقيق العلمي القويم[(٣)].

(١) كشف الظنون ص ٤٤٥.
(٢) انظر حاشية الصاوي ١: ٢.
(٣) مثال ذلك ما في: قرة العينين والمنحة ومطبوعة حلب لعام ٢٠٠٢.

تاريخ الكتاب:

كانت مصنفات التفسير تتوالى، مع الأيام والسنوات والعقود، بأعداد وافرة ومعطيات مأثورة أو متجددة، تناسب العصور التي تملؤها، والمستويات الجماهيرية المختلفة التي تخاطبها، والمذاهب الدينية والعلمية والسياسية، والمشارب والتوجهات التي تحيط بها. وعندما أدرك القرن التاسع منتصفه أو كاد، أصبح في الساحة القرآنية نماذج غفيرة تستعصي على الحصر، وكل منها يقدم خِدمات متنوعة لهذا النص السماوي العظيم، تمثل الثقافات والحضارات والعلوم والتجارب التي مرّ بها، ولامس منجزاتها وأصداءها، وتفاعل وإياها في ميادين الحياة. شأن ما عرفناه في اتجاهات الشروح للشعر، مع فارق عظيم في المحتوى والتوجه والبيان(١).

فالنحوي يهتم بالإعراب، وما يكون من الأوجه المحتملة، فيبسط القواعد والمسائل والخلافات، كالنحاس والزجاج والفارسي والحَوفي ومكي القيسي والصفاقسي والسمين الحلبي. والأخباري يتابع الأحداث فيستوفي القصص الكثيرة المختلفة، في أسباب النزول وتوضيح المعاني، كالطبري والثعلبي. والفقيه يكاد يسرد أصول الفقه وفروعه في ثنايا التفسير، مع إقامة الدليل والإجابة عن الإشكالات المختلفة، كالشافعي وابن العربي والخازن والقرطبي. والمهتم بالعلوم العقلية يكثر النقل عن الحكماء والفلاسفة، ويطيل في التفريع والتعليل والاحتجاج، كما صنع الفخر الرازي في تفسيره الكبير.

وصاحب الاعتزال كثيرًا ما يقصد توجيه الدلالات، مع حجب التفاسير الصحيحة، ليوافق مشربه واعتقاده. وهذا تراه في صنيع أبي مسلم الأصفهاني والرماني والجشمي والزمخشري. ومن عُرف بالزيغ والانحراف يصطنع للآيات معاني بعيدة عن العلم والصواب، كالذي تجده في أقاويل الرافضة والباطنية، من أمثال محمود بن حمزة الكرماني في كتابه «العجائب والغرائب». ومن كان صوفيًّا استرسل في شَطَحاته (شطحاته)، فجاء بما هو تصورات وأوهام متكاثرة بعيدة عن كل تفسير، كما ترى في مصنفات أمثال أبي عبد الرحمن السلمي في كتابه «حقائق التفسير»، والشيخ محيي الدين بن عربي في «الجمع والتفصيل في أسرار المعاني والتأويل». وهو في ٦٤ مجلدًا، وقف في أثناء تفسير سورة الكهف. أما التفسير المنسوب إليه في مجلدين فقيل: إنه ليس له(٢). وقد اتسعت آفاق التوجهات بين المفسرين حتى قيل: إنه لكل آية ستون ألف فهم(٣).

وفي تلك العقود المصاحبة لمنتصف القرن التاسع، تطلعت نفس الجلال المحلي أن تشارك في هذا الميدان الشريف، فشرع في تفسير موجز قريب المنال، لم يستطع إكماله لمعاجلة الوفاة إياه، فجاء تلميذه الجلال السيوطي يتتبع خطواته، ويضع ما يجعل الكتاب التفسيري كامل العطاء. وكان كل من الجلالين يتعهد صنيعه بتعديلات، انتقلت آثارها إلى بعض النسخ الخطية. وبهذا كان لدينا تفسير، مع صغر حجمه، كبير المعنى والفائدة، لأنه لب لباب التفاسير، فيه «ما يُفهَم به كلام الله - تعالى - والاعتمادُ على أرجح الأقوال، وإعرابُ ما يُحتاج إليه، وتنبيهٌ على القراءات المختلفة المشهورة، على وجه لطيف وتعبير وجيز، وتركُ التطويل بذكر أقوالٍ غير مرْضية، وأعاريبَ محلها كتب العربية»(٤). وها نحن أولاء نتعرف معًا هذين العالِمَين الفاضلين:

١- **جلال الدين المحلي**: أبو عبد الله محمد بن الشهاب أبي العباس أحمد بن إبراهيم الأنصاري نسبًا، والمحلي مولدًا، والقاهري إقامة، والشافعي مذهبًا. ولد في مستهل شوال سنة ٧٩١ بالقاهرة، ونُسب إلى المحلة الكبرى تبعًا لأصل أسرته. وهي مدينة مشهورة شمالي مصر بين القاهرة ودمياط، كانت عاصمة المِنطقة الغربية، وتُعرف بمحلّة دَقَلى، وتُصنع فيها ثياب الحرير الموشاة بالديباج وفاخر الأنماط.

(١) انظر مقدمة في أصول التفسير ص ٨٤-٩١ ومنهج التبريزي في شروحه ص ٣٣-١٤١.
(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٤٠٧ وفهرس الفهارس ص ٣١٩.
(٣) الإتقان ٢: ٤١٩-٤٢٠ ومفتاح السعادة ١: ٨٥-٩٠ وكشف الظنون ص ٤٣١-٤٣٢.
(٤) انظر قول السيوطي ص٣ من المفصل بعد تفسير المحلي للفاتحة.

بدأ الجلال حياته العلمية بحفظ القرآن الكريم، ثم أخذ الكثير من علوم: الفقه والأصلَين والتفسير، والفرائض والحساب والمنطق والجدل والحديث، والعربية والمعاني والبيان والعَروض، حتى برع فيها مع أعماله التجارية، وأذن له شيخه بإقراء بعض ذلك سنة ٨١٩. ثم عظم قدره وتقدم غالبَ أقرانه في العلوم العقلية والنقلية، فترك تجارة الثياب، وتصدى للتصنيف والتدريس والإقراء، وتولى تدريس الفقه سنة ٨٤٤، وقُصد بالفتاوى من الأماكن النائية، وبالزيارة تبركًا وتعظيمًا، وعُرض عليه تولي القضاء الأكبر فأبى، وكان يقول في ذلك: إنه لا طاقة لي على النار.

ومن آثاره «كنزُ الراغبين في شرح المنهاج»، من فقه الشافعية، و«البدرُ الطالع في حل جمع الجوامع»، وشرحُ الورقات في أصول الفقه، والأنوارُ المضيئة شرح مختصر لـ«البردة» في المديح النبوي، والطبُّ النبوي، وكتابٌ في الجهاد، وشرحُ قسمٍ من «التسهيل» لابن مالك، وآخرَ من «قواعد الإعراب» لابن هشام. وبدأ بتفسير القرآن الكريم، من أول سورة الكهف فأنهى ذلك إلى آخره، ثم رجع إلى أول المصحف فأنجز تفسير سورة الفاتحة، والآيات ١-٢٦ من سورة البقرة،(١) فوافته المنية مستهل سنة ٨٦٤، دون متابعة التصنيف وإتمام هذا التفسير.

كان الجلال المحلي من الأصوليين والفقهاء، وعلماء الحديث والتفسير والنحو. وهو صاحب مزاج حاد، لا سيما إذا كان حر شديد أو ظهر الصواب على يد من يعارضه، مَهيب صدّاع بالحق، يواجه به الظالمين والحكام، مشهور في علمه وعمله بالمتانة والتحقيق، وإمام علّامة محقق نظّار قوي المباحثة. وقد وُصف بأنه تفتازانيُّ العرب، مفرط الذكاء آية في الفهم، حتى إن ذهنه ليثقب الماس. ويقول هو عن نفسه(٢): «أنا فهمي لا يقبل الخطأ». ولم يكن يقدر على الحفظ الكثير.

٢- **جلال الدين السيوطي**: أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد الطولوني الشافعي الخُضيري الأسيوطي، وأُمّه أمةٌ تركية. أما نِسبة الخضيري فإلى محلة ببغداد يقال لها: الخُضيرية، وأما نِسبة السيوطي فإلى أُسيوط التي كان فيها أهله، وهي مدينة غربي النيل من نواحي الريف الأعلى في صعيد مصر. فقد كان أبوه قاضيًا في أُسيوط قبل أن يرحل إلى القاهرة، وقد أفتى ودرّس وولي الفقه والخطابة والإمامة، وله بعض التعاليق، وتوفي سنة ٨٥٥.

أما جلال الدين فولد في القاهرة، مستهل رجب سنة ٨٤٩، ويَتِمَ في سِنّه الخامسة بوفاة والده. وقد انصرف إلى العلم، فحفظ القرآنَ الكريم وهو دون الثامنة، وألفيةَ ابن مالك والعُمدة ومنهاج الفقه في الأصول قبل البلوغ، وأخذ علوم الفقه والنحو والحديث والتفسير والمعاني والبيان والبديع، وشيئًا من الجدل والفرائض والتصريف والإنشاء والترسل والحساب، ونادرًا من الطب والمنطق، وعرف القليل جدًّا من القراءات إذ لم يأخذها عن شيخ، ولم يُقرئها أحدًا لأنها فنّ إسناد، كما قال.

وشرع في التأليف وله من العمر ١٧ سنة، فأجيز بتدريس العربية حينذاك. وعندما قارب الثانية والعشرين أكمل تفسير شيخه المحلي(٣)، ثم أجيز بتدريس الفقه والإفتاء وعمره ٢٧ عامًا. وقد ادّعى أنه اكتملت لديه آلات الاجتهاد الشرعي، فكان له في ذلك جهد كبير، وكاد يلمّح أنه أحد المجددين للملة الإسلامية، وصرّح له بذلك بعض تلاميذه(٤). ولما بلغ

(١) هذا هو الصواب، كما قال الخطيب الشِّربيني في تفسيره «السراج المنير»، وهو قول من ترجم للمحلي، في حسن المحاضرة ١:٢٥٢ وشذرات الذهب ٧:٣٠٤. والمشهور بين الدارسين والناشرين أن المحلي لم يفسر شيئًا من سورة البقرة. انظر كلام السيوطي قبل تفسير سورة الكهف، وتعليقنا عليه، ومفتاح السعادة ١:٩٦ و«تفسير الجلالين» مطبوعة مكتبة لبنان لعام ٢٠٠٠ ومعجم المطبوعات العربية ص ١٦٢٣ والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ٥:٥٦. وقد وهمَ بعض الدارسين فذكروا عكس الواقع، كما زعم الحاجّ خليفة وآخرون. كشف الظنون ص ٤٤٥ وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ١٧٨ والموسوعة الذهبية ١١:٢٢٩. والحق أن السيوطي استبعد ما فسره المحلي من آيات سورة البقرة، ليبدأ السورة من أولها، كما ذكر، فيكون في ذلك على شاكلة واحدة.

(٢) كذا، وهذا القول هو أول الخطأ. انظر «فهرس أوهام وهنات المفسرين» بعد، والضوء اللامع ٧:٣٩-٤١ وحسن المحاضرة ١:٢٥٢ والبدر الطالع ٢:١١٥-١١٦ وشذرات الذهب ٧:٣٠٣ ومعجم البلدان (المحلة) وتاج العروس (حلل) وبدائع الزهور ٢:٦٢ وهدية العارفين ٢:٢٠٢ والأعلام ٦:٢٣٠ ومعجم المؤلفين ٨:٣١١.

(٣) الفتوحات الإلٰهية ٢:٦٦٨-٦٦٩. وانظر قول السيوطي بعد تفسير سورة الإسراء.

(٤) انظر معجم طبقات الحفاظ والمفسرين ص ١٢-١٣.

الأربعين من العمر اعتزل الفتيا والتدريس، ولزم منزله بروضة المقياس على شاطئ النيل، منفردًا بنفسه للبحث والتأليف، يزوره العظماء للإفادة والإكرام، فيقدم لهم ما يطلبون ويردّ عطاياهم، ويأبى التزلف إليهم بزيارة أو نفاق.

كذلك بقي حتى توفي سنة ٩١٣ أو ٩١١، فكان خاتمة الحفّاظ، ونادرة زمانه حفظًا واطلاعًا ومشاركة وكثرة تأليف. فقد ذكر هو أنه حفظ مائتي ألف حديث، ثم أضاف إليها ما جعلها ثلاثمائة ألف، وقال: «لو وجدتُ أكثر لحفظته. ولعله لا يوجد على وجه الأرض أكثر من ذلك». وقد أورد العلوم السبعة التي ذكرناها قبل، وقال: إنه تبحر فيها، بحيث إن الذي وصل إليه منها، عدا الفقه، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخه.

ثم إنه شارك المفسرين والمؤرخين والنحاة واللغويين والأدباء، وكثيرًا من أصحاب العلوم المختلفة، في البحث والتأليف، وخلّف كمية عظيمةً من الكتب والرسائل، عدّ هو منها قبل وفاته ٩٠٤، وقيل: إنها تجاوزت ألف عنوان، وبعضها في عدة مجلدات ضخام. وقد طبع كثير من كتبه، وعُرف من مجموع مصنفاته حتى الآن مثلًا ٧٣ كتابًا في التفسير، و٢٠٥ في الحديث، و٧١ في الفقه، و٦٦ في علوم اللغة والنحو[(١)].

وبعد أن اكتمل هذا التفسير الكريم، بين يدي السيوطي، تناقلته الأقلام والألسن والأفهام في المجالس والمنتديات، وانتشرت نسخه في أوساط العلماء. وإذ ذاك تبدى للناس مافيه من إيجاز بعيد، وإشارات مقتضبة، وأخبار مبتسرة، وأقوال غامضة الدلالة، وعبارات أصولية وتفسيرات مجازية، فتوالت عليه التعليقات للتوضيح والتوجيه والتعقب والاستدراك. وقد صدر عن ذلك مصنفات كثيرة جدًا، منها ما يلي:

١ - حاشية للعلقمي أحد تلاميذ السيوطي محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٦٩)، وهي تحت عنوان «قَبَسُ النَّيِّرَينِ على تفسير الجلالين»[(٢)].

٢ - حاشيتان للكرخي بدر الدين محمد بن محمد الشافعي (ت ١٠٠٧)، أولاهما كبرى في ٤ مجلدات عنوانها «مجمع البحرين ومطلع البدرين على الجلالين». والثانية صغرى في مجلدين عنوانها «عُرف النشرين»[(٣)]. وقد نقل عنهما صاحب الفتوحات الإلٰهية والصاوي كثيرًا من النصوص.

٣ - حاشية القاري المُلّى علي بن محمد (ت ١٠١٠)[(٤)]، اسمها «حاشية الجَمالين على الجلالين». وقد طبع جزء منها.

٤ - حاشية الشنواني أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين (ت ١٠١٩)، منها نسخة خطية في مكتبة مهرشاه بإستانبول تحت الرقم ١٥/٣٩.

٥ - حاشية القصري[(٥)] عبد الرحمن بن محمد بن يوسف الفاسي المالكي (ت ١٠٣٦)[(٦)].

٦ - حاشية العقيبي عفيف الدين علي بن محمد الأنصاري الشافعي محدث الديار اليمنية (ت ١١٠١)[(٧)].

٧ - شرح على تفسير الجلالين لليازجي إسماعيل بن عبد الباقي (ت ١١٢١)، وهو في مجلدين[(٨)].

٨ - حاشية الأُجهوري عطية الله بن عطية البرهاني القاهري الشافعي (ت ١١٩٠)، وعنوانها «كتاب الكوكبين النَّيِّرين في

(١) حسن المحاضرة ١: ١٨٨ و٢١٥ و٢٢٩ و٢: ٢١٥ و٢٩٦ والتحدث بنعمة الله ص ٢٠٤ والضوء اللامع ٤: ٦٥-٧٠ وشذرات الذهب ٨: ٥١ وخلاصة الأثر ١: ٢-٣٣ و٣: ٣٤٥-٣٥٤ والوافي بالوفيات ١٧ : ٢٢٦-٢٣١ والكواكب السائرة ١: ٢٢٦-٢٣١ وكشف الظنون ص ٨ وهدية العارفين ١: ٥٤٣-٥٤٤ والأعلام ٤: ٧١-٧٣ ومعجم المؤلفين ٥: ١٢٨-١٣١ وفهرس الفهارس ص ١٠١٠-١٠٢٢ والمزهر ٢: ٦٥٣-٦٦٣ ومعجم طبقات الحفاظ والمفسرين ص ١١-١٤.

(٢) كشف الظنون ص ٤٤٥ ومعجم المؤلفين ١٠: ١٤٤.

(٣) كشف الظنون ص ٤٤٥ والأعلام ٧: ٢٩٠.

(٤) الفتوحات الإلٰهية ١: ٢٥٧ و٣: ٤٧ والأعلام ٥: ١٦٦.

(٥) معجم المؤلفين ٥: ١٩٤.

(٦) الأعلام ٤: ١٠٨.

(٧) قرة العينين ص «ط» من المقدمة.

(٨) معجم المؤلفين ٢: ٢٧٥.

حل ألفاظ الجلالين»، وهي عدة مجلدات[١].

٩ - حاشية الدوماني الشيخ مصطفى الصالحاني الحنبلي، توفي أواخر القرن الثاني عشر، وهي في مجلدين واسمها «ضوء النَّيِّرين لفهم تفسير الجلالين»[٢].

١٠ - حاشية الجَمَل أبي داود سليمان بن عمر العُجيلي الأزهري الشافعي (ت ١٢٠٤)، تحت اسم «الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية»، وهي مطبوعة في ٤ مجلدات. وقد اعتمد[٣] في مصنفه هذا على ما أخذه من «تفسير الجلالين» عن شيوخه في أسانيد متصلة بالمؤلفَين، وعلى ما تلقاه من حاشيتَي الكرخي شيخه عطية الأُجهوري، وعلى عدد من المصادر التفسيرية نذكرها بعدُ، وعلى عدّة نسخ من «تفسير الجلالَين»، إحداها فيها تفسير المحلي بخطه، ومجموعةٌ منها وصفَها بأنها الصحيحة، وبعض نسخ مما اعتمده شيخه الأُجهوري والكرخي والقاري، وفيها تعليقات المحشِّين.

١١ - حاشية التطواني عبد الرحمن بن محمد الحائك (ت ١٢٣٧)[٤].

١٢ - تفسير شُبَّر لعبد الله بن محمد رضا الحسيني، من علماء الشيعة الإمامية الاثني عشرية، اقتبس فيه كثيرًا من عبارات الجلالين، وأضاف إليه ما جعله تفسيرًا، ثم طبع سنة ١٢٣٩.

١٣ - حاشية الصاوي أحمد بن محمد الخلوتي (ت ١٢٤١)، تحت عنوان «حاشية الصاوي على الجلالين»، وهي ملخصة من حاشية شيخه الجمل مع زيادات، طبعت في ٤ مجلدات. وكان قد أخذ تفسير الجلالين في عدة قراءات بأسانيد، تتصل بالمؤلفَين له[٥].

١٤ - حاشية الحفناوي محمد بن صالح أبي السعود السباعي المصري (ت ١٢٦٨)، وهي في ٣ مجلدات[٦].

١٥ - حاشية الدهلوي سلام الله، سماها «حاشية الكمالين على الجلالين»، وهي مطبوعة سنة ١٢٨١[٧].

١٦ - حاشية النبراوي عبد الله بن محمد المصري الشافعي (ت ١٢٧٥)، واسمها «قرة العين ونزهة الفؤاد»، وهي بخطه في ٤ مجلدات بالمكتبة الأزهرية[٨].

١٧ - حاشية الترمانيني أحمد بن عبد الكريم (ت ١٢٩٣)[٩].

١٨ - حاشية القندهاري سعد الله بن غلام الأفغاني، سماها «كشف المحجوبين عن خدّي (أو على) تفسير الجلالين»، وتوفي أوائل القرن الرابع عشر[١٠].

١٩ - حاشية الحُديدي محمد بن عبد الله الحسيني الزوّاك الزيدي (ت ١٣١١)[١١].

٢٠ - وثمة عدة حواش نقل عنها صاحب الفتوحات في تعليقاته، منها حاشية للخطيب الشِّربيني محمد بن أحمد المتوفى سنة

---

(١) فهرس الفهارس ص ٧٧٨.
(٢) معجم المؤلفين ١٢: ٢٥١.
(٣) انظر حاشية الصاوي ١: ٢ والفتوحات ٢: ٣٤٢ و٤٥٧ و٥٧٨ و٣: ٣ و٨ و٤٧ و٣٢٩ و٤: ٥٣٨ والخطط التوفيقية ١٦: ٩٦ وعجائب الآثار في التراجم والأخبار ٢: ١٨٣ وهدية العارفين ص ٤٠٦. وقيل: إن هذا العالِم آية في التاريخ، بل هو ولي من أولياء الله، لأنه أمّيّ لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، وإنما يملي مما قُرئ عليه قبل. فهرس الفهارس ص ٣٠٠. والصواب أنه كان يقرأ ويكتب بيده ما يؤلف، كما صرح بنفسه. انظر الفتوحات ٤: ٦٣٠. ولعله كان يستعين أحيانًا بمن يقرأ له، فتُوُهِّم عليه ذلك.
(٤) انظر ص «ط» من مقدمة قرة العينين.
(٥) حاشية الصاوي ١: ٢. وما كان فيها من تفصيلات، في القراءات والإعراب والتصويب، معظمه منقول من حاشية شيخه الجمل، خلافًا لما جاء في ص «ي» من قرة العينين.
(٦) إيضاح المكنون ١: ٣٠٤.
(٧) انظر ص «ط» من مقدمة قرة العينين.
(٨) معجم المؤلفين ٦: ١٤٢.
(٩) انظر ص «ط» من مقدمة قرة العينين.
(١٠) فهرس التيمورية ١: ٥٣ و٢٢٨ و٣: ٢٤٧ ومعجم المطبوعات ص ١٥٢٩.
(١١) انظر ص «ط» من مقدمة قرة العينين.

٩٧٧، وثانية للشهاب، وثالثة للحلبي[١].

وجميع أصحاب الحواشي كانوا قد تلقوا هذا التفسير، عن شيوخهم في أسانيد متصلة بالجلالين، كما رأينا عند صاحب الفتوحات والصاوي. يضاف إلى هذا كله أن مطبوعات «تفسير الجلالين»، وهي كثيرة، قل أن تخلو من تعليقات ونقود وتوجيهات، وهي تعد من الحواشي التي يشار إليها هنا. وإليك بعض هذه المطبوعات، وكانت في[٢]:

١ - المطبع النظامي بدهلي لعام ١٢١١.
٢ - المطبعة الأميرية لعام ١٢٢٥.
٣ - المطبعة البولاقية لسنوات ١٢٨٠ و١٢٨٩ و١٢٩٣ و١٢٩٨.
٤ - طهران لسنتي ١٨٦٠ م و١٨٩٩، مع حاشية الدهلوي: الكمالين.
٥ - بمباي لسنتي ١٢٨٢ و١٢٩٩ مع حاشية الجمل، وسنة ١٣٠٦ مع حاشية القندهاري.
٦ - مطبعة دار الطباعة، في عدة نشرات، ثالثتها لعام ١٢٨٩.
٧ - المطبعة الأزهرية لعام ١٣٠١.
٨ - المطبعة البهية لعام ١٣٠٢.
٩ - المطبعة الميمنية لسنوات ١٣٠٥ و١٣١٢ و١٣١٧.
١٠ - المطبعة الخيرية لعام ١٣١٠.
١١ - مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٣.
١٢ - المطبع المجتبائي بدهلي لعام ١٣٢٣.
١٣ - المطبعة المليجية لعام ١٣٢٨.
١٤ - دار إحياء الكتب العربية، لعدة طبعات، ثالثتها في عام ١٣٧٤.
١٥ - المكتبة التجارية مع حاشية الصاوي لعام ١٣٧٥، وحاشية الجمل لعام ١٣٧٧.
١٦ - الدار العربية والنشر ببيروت ومطبعة الحرف الذهبي بدمشق لعام ١٣٨٨.
١٧ - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية لعام ١٣٩٨.
١٨ - دار التراث لعام ١٤٠٠.
١٩ - مطبعة نشَرتْ مصنفًا لم يكمل، فيه تعليقات للشيخ عبد الرزاق عفيفي، ومنه نسخة في مكتبة المعهد العلمي بمكة.
٢٠ - مكتبة الملاح بدمشق عام ١٣٩٨.

ثم كثرت جدًّا طبعات «تفسير الجلالين» في الأعوام الأخيرة، وتوزعت في العالمين العربي والإسلامي. حتى لقد صدر منها غير نشرة في العام الواحد، وتعذر على الباحث حصرها أو تعدادها. وها أنا ذا أقف عند أربع منها، تمثل نماذج مختلفة من الإخراج:

١ - **رد الأذهان إلى معاني القرآن**. وهو مصنف لقاضي القضاة في نيجيرية الشيخ أبي بكر محمود جومي، ألفه عام ١٣٩٢، بالاعتماد على «تفسير الجلالين»، فأعاد سبك بعض عباراته، وأقحم فيها ما رآه مناسبًا لعمله في التهذيب والبيان. وقد كُلّف قاضي الشرع الشريف في لبنان محمد بن أحمد كنعان، بمراجعته وإعادة صياغة كثير من نصوصه[٣].

٢ - كتاب **«قُرّة العينَين على تفسير الجلالين»**، أنجزه القاضي محمد بن أحمد كنعان في عام ١٤٠٢، وأصدره في

(١) انظر الفتوحات الإلٰهية ١:١٥٨ و٤:٢٨٠ و٤٥١٢ و٤٦٢.
(٢) معجم المطبوعات ص ١٦٢٣-١٦٢٤ وموسوعة المصادر والمراجع ص ٢٩٢-٢٩٣ والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ٥:٥٥-٥٦.
(٣) انظر ص «ط» من مقدمة قرة العينين.

المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. وقد رغب عن أسلوب التهذيب والتشذيب، فحافظ على عبارة الجلالين، وأضاف إليها كثيرًا من الزيادات للتوضيح والتصويب، مميزًا ذلك بقوسين معقوفتين، وأراد أن يرسم ألفاظ القرآن الكريم بالإملاء المعاصر، فأخفق في كثير من الأحيان.

ومما أخفق في رسمه نحو: فائتوا، فائتِ، فائتوهن، وائتوا، فائذنوا، أنّ ما نملي لهم خير، فائتنا، تبرئ، استهزئ، أإنا، أإذا، فائووا، وائتوني، ومَلَئه، فائتيا، امرئ، فائتياه، فائذنْ، فائتونا، السيئات، السُّوءى، تَظَّهَّرون، السيِّئ، أإنك، ائتوا، مثلما أنكم، إله. فكثيرًا ما جاء نحو هذا على غير ما أثبتنا هنا.

ثم ألحق بحواشي بعض الصفحات تعليقات قيمة، توضح ما أشكل وتتعقب ما فيه نظر من التفسير، وتفند الأخبار المصنوعة، وتخرّج الأحاديث الشريفة تخريجًا سريعًا غير واف، وتجمع بالإحالات بين جزئيات الموضوع الواحد في المواضع المختلفة.

وكان لديه نسختان خطيتان من التفسير، تاريخ نسخ الأولى سنة ٩٢٢، والثانية ١١٩٨، حاول أن يعارض النصَّ بهما صديقان له، وادعى هو تحقيق النص دون تعيين أصل معتمد للعمل، فكان أن استفاد من صنيعهما في عدة مواضع أشار إليها[١]، وغفل عن الكثير جدًّا، لعجزه عن أصول التحقيق ومتمماته. وكذلك كان شأنه مع بعض مطبوعات من «تفسيرالجلالين». فقد وضعها بين يديه، ولم يستطع الاستفادة منها، إذ تناثرت في مطبوعته الأوهام، من تصحيف وتحريف ونقص وإقحام وتصرف وخطأ في الضبط والتعليق، حتى في بعض من قراءة الآيات الكريمة ونص الأحاديث الشريفة. وكثير من ذلك[٢] أشرت إليه في مواضعه خلال تعليقاتي على التفسير.

وأظهر ما أذكره هنا أن حديث الإسراء ص ٣٦٤ نقل من المتن إلى الحاشية، فتوزع في ذيول الصفحات مقطَّعًا خارج سياقه، وأن سورة الشمس جعلت ١٦ آية، وسورة الزلزلة جعلت ٨ آيات. ثم إن الخاتمة التي وضعها السيوطي، في آخر تفسيره، نُزعت من موضعها المناسب، ونقلت إلى مقدمة المطبوعة، على غير اتصال واضح بما هي في وسطه، والآية ٩٧ من سورة يونس سقطت مع تفسيرها. و«المبدئ» سقط من نص الحديث الشريف ص ٣٧٩، والأحرف المقطعة في أوائل بعض السور لم تضبط كما يقتضي نص العلماء على ذلك. وكان القاضي الكريم قد أخذ على نفسه أن يحذف، من ترجمات السور، ما ذكره الجلالان من استثناء في المكي والمدني[٣]، ثم غفل عن التنفيذ.

تلك إشارات إلى بعض ما كان في متن التفسير من أوهام، يضاف إليها أنّ النص القرآني أُغفل ضبطه في هذا المتن، فخفي على القارئ تعرّف المعاني والدلالات، ولا سيما القراءات المخالفة لما في المصحف المطبوع مع ذلك التفسير، وأنّ أرقام الآيات في المتن جاءت مقدَّمة عليها، بخلاف ما هي عليه في النص المصحفي المرافق له، فتعسر على القارئ مراعاة التوفيق بين السياقين، للاستفادة من الكتاب كما ينبغي له.

(١) انظر منه ص ٦٢ و١٨٩ و٢٠٨ و٤١٥ و٤٤٤ و٤٩٥ و٤٩٧ و٥٠٥ و٥١١ و٥٣١ و٥٧٩ و٥٨٤ و٥٩٤ و٦٠٥ و٦٦١ و٦٧٠ و٦٧٨ و٧٨٣ و٧٩٣ و٧٩٩.

(٢) انظر أيضًا تفسير الآيات ٣٦ و٤٠ و٥٠ من سورة آل عمران، و١٩ من النساء، و٥٠ و١٠٧ و١١٦ من المائدة، و٥٢ و١٠٠ و١٢٤ من الأنعام، و٣٨ و٥٧ و٨٦ و١٢٢ و١٨٥ و١٨٦ من الأعراف، و٤١ من التوبة، و٨١ من يونس، و٢٢ و١١٤ من هود، و٦٠ من يوسف، و٢ و١٤ من الرعد، و٤٧ من الحِجر، و٧٣ من الإسراء، و١٠٦ من الكهف، و٥ من مريم، و٤ و٢٩ و٣٨ و٤٠ من طه، و١٩ و٣٢ و٤٦ من الحج، و٣٦ و٤٤ من المؤمنون، و١١ من النور، و٢١ من الفرقان، و١٢٩ و١٣٧ و٢٠٧ من الشعراء، و٥٨ من العنكبوت، و١ من سبأ، و٤٣ من فاطر، و٨ و٤٨ من يس، و٤٧ و٦٧ و١١٧ من الصافات، و٣٤ و٨٤ من ص، و٢٣ و٧٣ من الزمر، و٣ و٣٤ و٥٥ و٦٣ و٧٧ من غافر، و١١ و٢٨ و٥٢ و٥٣ من فصلت، و٤ و٢٣ و٢٤ و٨١ من الزخرف، و١٤ من الجاثية، و٢٤ من الأحقاف، و٤١ و٤٢ من ق، و٢٢ و٣٨ من الذاريات، و١٨ و٢٠ من الطور، و٥٤ من النجم، و٧٠ من الرحمن، و٤٨ من الواقعة، و٨ من الحشر، و٤ و٥ من الممتحنة، و١٠ من المنافقون، و٨ و٣٤ من القلم، و٥١ من الحاقة، و٢١ من المعارج، و١٠ من الجن، و٦ و٨ و٢٢ و٣١ و٥٢ من المدثر، و٣٤ من القيامة، و٢٧ و٣٣ من النازعات، و٦ من عبس، و١٦ من الغاشية.

(٣) انظر قرة العينين ص ٨٣٢.

أما التعليقات فهي، على مافيها من فوائد علمية قيمة، تخللتها هنات تقتضي التصويب، أشرت إلى بعضها في مواضعه من التحقيق. وقد تتبع جانبًا من ذلك محمد بن جميل زينو، أحد المدرسين في دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة، وأصدر عام ١٤١٠ كتيبًا عنوانه «تنبيهات مهمة على قرة العينين على تفسير الجلالين»، فيه شيء من النقد والتوجيه والتقويم. هذا مع العلم أن القاضي الكريم وصف عمله في «تفسير الجلالين»، بأنه تحقيق للنص أصح ما يمكن وأصوب ما يكون.

٣- **تفسير الجلالين**، أعده ونسقه مصطفى قصاص، ونشره عام ١٤٠٩ بدار العلم للملايين. وقد كان فيما ذكر من ذينك الإعدادِ والتنسيقِ إجراءات اعتباطية كثيرة، تخالف مقتضيات المناهج العلمية. ومن ذلك التصرفُ في عبارات التعريف بالسور القرآنية، وفي عبارات الجلالين بدعوى التصويب للتعبير، والفصلُ بين عبارات التفسير بإقحام نصوص «أسباب النزول» للسيوطي، وحذفُ الأخبار التي فيها مِسحة من الإسرائيليات، وتغييرُ نص القراءات ليكون كله على رواية حفص عن عاصم، مع تقديم بعض القراءات على بعض(١).

وبهذا افتقد النص وحدته، فكان فيه قراءات تخالف التفسير الذي يرافقها، ونسق مشوه من التصنيف، وعبارات مقطعة متداخلة، ومستويات متباينة من التعبير والأداء والمعارف، وتقحُّم في السياقات بألفاظ بعيدة عن مقاصد الجلالين. وحسبك أن تطلع على ماجاء في ص ٥-٧ من ذلك المطبوع، لترى صور التشويه للنصوص، والتقحمات المستهجنة، مع الأخطاء العلمية والإملائية الشنيعة. فالآية ١٥ من سورة النساء مثلًا جُعل فيها «يأتينا. . . . فأشهدوا»، والآية ٢٩ من سورة الأحقاف جعلت من سورة محمد. . .

ومع هذا كله، فقد وُصف الكتاب بأنه «أوضح وأدق تفسير للقرآن الكريم»، وقال فيه ناشره المذكور: قد حافظنا على تفسير المفسرَين، ولم نخرج على خطهما، أو القراءة التي اختاراها لتفسيرهما الجليل!

٤- كتاب «**منحة المتجلي في خدمة تفسير الجلالين السيوطي والمحلي**»، صنعه الزميل الكريم مصطفى ديب البغا، أستاذ التفسير وعلوم القرآن في كلية الشريعة بجامعة دمشق، ونشره على عجل شديد لأسباب خفية، منذ بضع سنوات بدون تاريخ. وكان صنيعه، كما قال، باعتماد نسخة مطبوعة، ومعارضتها بما طبع معه حاشيتا الجَمل والصاوي، وبنسختين مخطوطتين إحداهما لتفسير الجلالين، والأُخرى للقِسم الذي فيه تفسير السيوطي وحده، وترميم بنسخة ثالثة، مع ترجيح لما يُرى أنه الأصح والصواب. وهذا الأخ الكريم يُنتظر منه أن يضع للكتاب تحقيقًا ما. بيد أنك إذا تصفحت مانشره لمست فيه غير ذلك أيضًا في صور مختلفة، محال عليك حصرها أو متابعتها. وحسبنا ذكر مايتيسر هنا، مع الإحالة على ما أثبتناه في مواضعه، من تعليقاتنا على التفسير.

إنه الاضطراب في العرض والتعليق والتوضيح والتحشية والنقد، والرسم الإملائي أيضًا. فالأصل المعتمد في النشر نسخة مطبوعة غير معينة، ولا يُعرف لها نسب في التاريخ أو مصدر نشرت عنه. وهذا مبدأ غائم مجهول، لن يقدم للعمل سلامة في جميع الخطوات. والمعارضة الأولية هي بمطبوعتين معينتين، ولكن ليس لهما نسب علمي معتبر، يقدم الفائدة المرجوة، في التسديد والتوثيق. والمعارضة الثانوية قيل: إنها بنسختين خطيتين. غير أن إحداهما تحوي نصف الكتاب، والثانية مخرومة الآخر رممت بجزء من ثالثة(٢). والنسختان الأوليان لم يُذكر لهما في تعريفهما هُويّة أو تاريخ أو مكان للميلاد. وفي هذا تجاهل لجميع مبادئ التحقيق وأصوله وأساليبه.

ثم إن المعارضتين المذكورتين لاترى لهما في الكتاب كله أكثر من عدة أصداء، أي: ص ٨ و٢٦٠ و٣١٠ و٣٨٥ و٣٩٧ و٤٣٩ و٤٩٥ و٥٧٦ و٦٦٧ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٩٥ و٨٠٠. وكثيرًا ما أشير في ذلك إلى «نسخة» غير معينة، وقليلًا إلى

(١) انظر أيضًا مطبوعة مكتبة لبنان لعام ٢٠٠٠.

(٢) الظاهر من الصور التي تمثل النسخ أن الثالثة الرديفة أصح وأفضل من النسختين الأوليين، إذ هما ناقصتان إحداهما كتبت سنة ١١٩٦، والثانية بدون تاريخ، في حين أن الثالثة تامة كاملة، وتاريخ كتابتها سنة ٩٣١، لا ٨٣١ قبل ميلاد السيوطي كما أقحم الجهل قلمه، وهي مما اعتمدتُه في عملي من التحقيق، ولو رجع إليها الزميل الكريم بدقة وإخلاص لوجد فيها تصويبًا لكثير مما ندّ عنه.

النسخ المطبوعة بدون تعيين، ونادرًا إلى بعض النسخ. وغالب ذلك منقول من حاشية الصاوي لا من نسخ خطية. فالإهمال للمعارضة عامّ للكتاب، ولا يحتاج إلى دليل.

ونص الجلالين جرى فيه تصرفات متعددة الوجوه، خرجت به عن أصالته وغاياته. فما كان في مستهل كل سورة لتعريفها غُيّرت عباراته بألفاظ وأرقام وزيادات ونقصان وتحريف وتصحيف، عدا مقدمة سورة الفاتحة فكان فيها تحريف واحد. والنص القرآني جعل غُفلًا من الضبط، فاستبهمت معاني الآيات، وضاع مراد الجلالين من القراءات التي اختاراها، وهي كثيرة جدًا. ونص التفسير أُقحمت فيه عبارات غفيرة[١]، وحذف منه ما رُغب عنه تحرجًا أو استثقالًا أو ضيقًا بالمكان، نحو ما في الحديث ص ٦٧٤ وغيره[٢]، ونال الباقيَ صور من التصحيف والتحريف والتصرف الشخصي بلا منهج أو بيان. وهذا التصرف في حذف نون «فترجعوا» وأمثاله كثير جدًّا لتوهم النصب، واستبدال «صلة» بـ «زائدة» أو «مزيدة» تحرجًا في مواضع وافرة جدًّا.

والرسم الإملائي مترجِّح[٣] بين المصحفي أو المعاصر وبين القراءات المختلفة أو الاعتباطي، مع أوهام كثيرة فيما لحقه ضبط. فالأحرف المتقطعة في أوائل بعض السور أكثرها لم يضبط بما هو مقرر في كتابة المصاحف. وكذلك ماتراه في الرسم عامة. ومن الأوهام الظاهرة في ذلك[٤]: هدىً، العفوُ، يُبشركِ، يَبشركِ (والخطاب لزكرياء)، كلّه مرفوع، ندخلُه، وإن كلّا، وُريّ، عِتِيًّا، خُلْق، لَيْكَة، بشرًا، مُنْفَ، يَصدِرَ، فكلّا، يُجازي، فزِّعَ بالبناء للفاعل، مختلفًا ألوانه، نُنْكسه،

---

(١) نحو ما في آخر تفسير سورتَي الفاتحة والبقرة، وفي آخر مقدمة السيوطي، وما في تفسير الآيات: ٢٨٦ من البقرة و٣٧ و١٤٦ من آل عمران و١٩ من النساء و١١١ من المائدة و٨١ من الأعراف و١٧ من التوبة و١٠٩ من هود و١٠٦ من الكهف و١١٤ من المؤمنون و٣٣ من النور و٢٢٧ من الشعراء و١٥ من النمل و٣٧ من القصص و٥٠ من العنكبوت و٤٤ من غافر و٤٦ من السجدة و٤٦ من فصلت و٣ و١٤ و٢٩ من الفتح، وقبل تفسيرها أيضًا، و١١ و٣٥ من الطور و٢٦ من النجم و٣٦ من الواقعة و١٦ من التغابن و٣٠ من الملك و٧ و١٢ من الجن و٣ من الإنسان و٩ من الأعلى و٢٠ من الغاشية.

(٢) وفي تفسير الآيات: ٣١ من البقرة و٧٥ و١٢٠ من المائدة، والتعريف بسورة هود، و٣٧ من القصص و٥٥ من يس و٣٠ من ق و٢٦ من النجم و٢١ من الإنسان و٢٠ من الغاشية. . .

(٣) نحو: صراط، الكتاب، الصلاة، رزقناهم، غشاوة، يتلو، ءأنذرتهم، يستهزىء، فأتوا، بئسما، ما تتلوا، أينما تكونوا، رحمت، فأتوهن، هزوًا، في ما، ملاقوا، فأت، مرضات، فأذنوا، أولوا، أين ما ثقفوا، تبوىء، سيء، أنما نملي لهم خير، فمال هؤلاء، كل ما ردوا، وأتوا، نعمت، موطوؤته، الزنا، الزنى، سوأة، فيما آتاكم، ألا تكون بالرفع، باسطوا، كلمت، فأتنا، أئنكم، اؤمر، وأمر بالعرف، سوآتهما، سوآتكم، ويحيى من، مرجون بالهمز، وطْأ، الذي يمحوا، تبلوا، آلان، آلآن، أسوء الكذب، فأتوا، ما صنعواه، بادىء، باديء، ملاقوا، ءألد، أصلاتك، غيابت، في خطإ، ليكونًا، لاتيئسوا، لا ييأس، استيأس، وأتوني، يمحوا، فأتونا، تتفيؤا، لكي لا، إنما عند الله هو خير، ليسوؤوا، خِطأ، ثلاث مائة، لثلثمائة، مال هذا، فأتياه، أأمنتم، وأمر، يسوؤهم، فأتوا به، ءأنت، معجزين، مثل ما، ءإنا، أرجعني، دري، فأذن، مال هذا، ءأنتم، ياءًا، ، وثمود، فأتيا، فأت، أرجه، ءإن، تراء، وأتوني، ءأشكر، فأتنا أما يشركون، أمن جعل، أمن يجيب، أمن يهديهم، أمن يبدأ، ءإله، أئنا، قرت، ءإنكم، أنما. . . مودةُ، السوأى، فطرت، من ما، وأمر، ءإذا، ناكسوا، مما، سيء العذاب، نجزي بالياء، السيىء، السيء، سنت الأولين، ءأتخذ، ءإنا، لذائقوا، ءأنك، أئفكًا، إل ياسين، فأتوا، ضوؤها، أولوا، وآخر، توعدون بالغيبة، صالوا، فيمن، أنما تدعونني إليه ليس، ينشأ، تشتهيه، كاشفوا، فأتنا، وأسروهم، لا يلتكم بالهمز، ءإذا، العشائين، إنما توعدون لصادق، مثل ما أنكم، بنعمة، عن من، النشأة، ءألقي، مرسلوا، أيه الثقلان، آن، ءأنتم، النشاءة، أين ما كنتم، ءأشفقتم، البارىء، أسوة بكسر الهمزة، برءاء، وائتمروا، مرضات، ءأمنتم، أمن هذا، أمن يمشي، ملك كيف تحكمون، طغا، اقرؤوا، فمال الذين، نسلكه بالياء، لن نؤمن لك، ضوؤه، ألن نجمع، تشاؤون، يحييى، يومئذ شيء يغنيه، لصالوا، ولا يحيى، يؤثرون بالفوقانية، سجى.

(٤) مثل هذه الأوهام كثير في مطبوعات التفسير. ولو تيسر لأحد العلماء أن يتعقب ذلك، فيما صدر حتى الآن، لاجتمع لديه منه مجلد ضخم. فليتق الله رجال النشر ومدَّعو الأمانة والتحقيق. هذه مطبوعة دمشقية وقفت عليها مصادفة، فيها من ذلك ما يخص الآيات: ١٠٨ و١٧٧ و١٨٧ و٢٠٤ و٢٤٠ و٢٥٩ و٢٨٣ من سورة البقرة و٧٣ من آل عمران و٣٣ و٥٢ و٨٦ و٩٢ من النساء و٣٠ و٨٧ و١٣٦ و١٥٦ من الأنعام و١٥١ و١٥٧ من الأعراف و٣٠ من التوبة و١٠٢ من يونس و٢٩ من يوسف و٣٤ من الإسراء و٧١ من الحج و١٦ من لقمان و٢ من الأحزاب و٤٨ من الزخرف و٢٥ من الجاثية و٢٧ من الفتح و١٠ من الحديد و٢ من المجادلة و٣ من الجمعة و٢٢ من الملك و٥٠ من ن و١٩ من الحاقة و٥٢ من المدثر و٢٠ من النازعات و٩ من القارعة. كل هذا مع إقحام سجدة قبالة الآية ٤٦ من سورة فصلت، وإسقاط علامتي «نصف الحزب ٤٧» ص ٤٦٧ و«سكتة لطفية على هاء ماليه» ص ٥٦٧. =

يُنْزِفُون بفتح الزاي، رزقًا مهيئًا، أسِنَ، أُمِلي، وكلّا، متمٌ نورَه بالإضافة، وطأً، أبُول.

والحواشي التي ألحقت بالنص التفسيري توزعت في مستويات ثلاثة: أحدها لتعليقات مرقّمة تتضمن التوضيح والتوجيه والنقد، والثاني لذكر أسباب نزول الآيات إضافة إلى ماذكره الجلالان أيضًا، والثالث لفوائد نافعة ذات صلة بالآيات. وبهذا صار لنص الجلالين ثلاث حواش متمايزة، قد تلتقي في الصفحة الواحدة ويكون بينها تداخل وتقاطع، وكثيرًا مايكون بينها تدافع وتناقض واختلاط، أو بينها وبين نص الجلالين، مما يعني أنها ألحقت في أوقات وبأيد مختلفة، دون مراعاة التوفيق لعمل موحّد(١).

والآيات التي استشهد بها الجلالان حدّدت أرقامها وسورها بشكلين مختلفين: مقحمة في النص أحيانًا، ومفردة في التعليقات أو ملحقة بها أحيانًا أُخر. وكذلك شأن تخريج الأحاديث الواردة في التفسير. وسورةُ الشمس جعلت آياتها ١٦ تبعًا لقرة العينين، وسورة القارعة جعلت آياتها ١١ مع أنها محددة بثمان. أما صور التصحيف والتحريف والتصرف بالتقديم والتأخير والتغيير فهي تربو على الحصر، إذ قل أن تخلو صفحة واحدة من نماذجها المختلفة. وكثير من ذلك وارد أيضًا في التعليقات والفوائد وأسباب النزول، مع أخطاء تعبيرية وعلمية متعددة.

هذا وصف سريع لما جاءت عليه النشرات الأربع. وما كان منها على حاشية النص المصحفيّ شملته صفات أُخرى كالقاسم المشترك. وهي أن التفسير نُشر موزعًا على الآيات متفرقًا، كل آية مع تفسيرها على حِدة، مع نهاية بعلامة ترقيم هي النقطة. فإذا ضاقت الصفحات باستيعاب التفسير اللازم ضُمت الآيات كلها في زمرة واحدة، مع تلك النقاط الفاصلة بينها أيضًا. وفي هذا ما يوهم القارئ أن النص القرآني آيات متفرقة لا صلة بينها، تُفرَّق وتجمع عبثًا، على غير هدى أو معنى أو موضوع، فيضيع عليه ما في القرآن الكريم من موضوعات مترابطة، وسياقات فكرية متلاحقة، وأساليب تعبيرية معجزة.

وكثيرًا ما عجز الناشرون، في توزيع عبارت التفسير، عن التوفيق بينها وبين النص المصحفي الذي هي حاشية له، فترى في بعضِ المواضع أن الآياتِ ترد في صفحة، وتفسيرَها يكون في صفحة متأخرة أو متقدمة. ولما كان ترقيم الآيات في التفسير مخالفًا له في النص المصحفيّ فقد تعذر على القارئ أن يقيم الصلة بين النصَّين، وأن يكون له استفادة ميسرة، مما أصدرته بعض دور النشر بالجهل والقصور والسمسرة.

وإنما خصصنا هذه النشرات الأربع بهذا الوصف، مع أنه عامّ فيما عداها أيضًا، لأنها مما اعتُني بها، وأشرف عليها مختصون ذوو خبرة بالنصوص القرآنية. أضف إلى هذا أن الثانية والرابعة قيل: إنهما محققتان باعتماد نسخ خطية ومطبوعة، واتصال كبير بالعلوم الإسلامية والعربية. فلا غرو أن يكون في المطبوعات الباقية، من تفسير الجلالين، ما هو أدهى وأمرّ، لأنها غالبًا ماتكون بنقل بعضها عن بعض، مع تدخل أوهام وتقحمات وتزيدات كثيرة، يعلم الله تعالى: كم يعاني منها هذا التفسير الكريم؟ وقد انتقل بعض ذلك إلى الأقراص المسجلات، على غير تحرير أو تحقيق، واستفدتُ من ذلك كله، ولا سيما في تجنب سقطاته وأوهامه.

وهكذا ترى أن الناشرين وأعوانهم يتجاهلون أن المصادر التراثية ملك للتاريخ، وأمانة بين أيديهم لصناعة الحاضر

= وتجنبًا لتلك السقطات في الرسم، لجأ بعض الناشرين إلى إثبات ألفاظ الآيات مما جاء في أجهزة الكبتار «الكمبيوتر»، منقولًا من المصاحف. وقد غاب عنهم ما في كتب التفسير من قراءات خاصة تخالف رسم المصاحف، فإذا هم يقعون في مفارقات أكثر مما كان لدى غيرهم. وذلك ما تراه من خلط للقراءات، وتناقض بين نصوص التفسير وألفاظ الآيات الواردة. لقد سببوا للنصوص وللناس مشكلات لاتحصى، بالإضافة إلى مخالفة قراءة الجلالين في مئات المواضع، والأقواس الخبيثة، وهم فرحون بما أتوا، ويحسبون أنهم يحسنون صنعًا. انظر على سبيل المثال مطبوعات: دار ابن كثير بدمشق لعام ١٩٩٨ ومكتبة لبنان ببيروت لعام ٢٠٠٠ ودار القلم بحلب لعام ٢٠٠٢.

(١) انظر منه ص ١٥ و٣٥ و٣٧ و٤٧ و٦٥ و٦٦ و٦٩ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و١٠٥ و١٢٧ و١٤٠ و١٤١ و١٧٥ و١٨٩ و١٩٧-٢٠٠ و٢٦٤-٢٦٧ و٣٦٤-٣٦٧ و٣٨٠-٣٨٢ و٤٤٦ و٥٣٨ و٥٩٥ و٥٩٩ و٦٠٦ و٦١٥ و٦٥٤-٦٥٥ و٦٧٠-٦٧١ و٦٨٠ و٦٨٢ و٦٨٧ و٦٩٢-٦٩٣ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧١٨-٧١٩ و٧٢٧ و٧٣١ و٧٤٢ و٧٤٦-٧٤٧ و٧٨١ و٨٠٨ و٨٢٥.

والمستقبل، يجب أن تحاط بالرعاية وتنقل إلى الأجيال كاملة وافية بكل إخلاص. هم يتجاهلون هذا أسوة بشيوخهم المستشرقين، ويظنون أنها من أملاكهم الخاصة، فيجيزون لأنفسهم حق التصرف والتقحم. وقد رغب إليّ بعض الناشرين أن أدخل هذه الدائرة المُريبة، طلبًا لإزالة العبارات والأخبار المحرجة، فأبَيتُ ذلك بشق الأنفس، وتركت لغيري أن يقوم به، ممن يشوهون الحقائق، وهم يظنون أنهم ممّن يحسنون.

فلو سُمح لهذا الظن مع مايرافقه من أساليب أن يأخذ مداه، ليحكّم أصحابُ المذاهب السياسية والقومية والدينية والطائفية والعلمانية، وأرباب الأهواء والأمزجة، منازعهم في النصوص والكتب والمصنفات والآثار، بالحذف والإقحام والتغيير والتبديل كما فعل بعض أدعياء التحقيق في كتب الأدب واللغة والتاريخ. . . لما بقي من تراثنا العلمي شيء يذكر، ولصار حاضرنا ومستقبلنا بلا جذور، كالشعوب المعاصرة الدعيّة المستورَدة تهريبًا وارتزاقًا، النابتة في أرض غير أرضها، وثقافة سوى ثقافتها، وترهات من الزيف والتضليل وشعارات العولمة والبهتان .فليتق اللهَ هؤلاء، وليكونوا طلّاب حقيقة وخدَمة عِلم كريم.

وصف النسخ المعتمدة:

عندما عزمتُ على تحقيق هذا التفسير الكريم، تذكرت صُوَيحباتي القديمة. أعني المكتبات الخطية التي لازمتُها مرارًا، واقتبست من أنوارها كنوزًا عظيمة، لأعمالي من الدرس والتعلم والبحث والتحقيق والتدريس والإشراف والتقويم. ولذلك رجعت إلى تلك الصُّوَيحبات، في الشرق والغرب، وإلى مذكراتي التي سجلت فيها حصيلة الجهود الماضية، أتصفح المحتويات والفهارس، لأتلمس ما فيها من نسخ لـ «تفسير الجلالين»، فكان أن وقفت على العشرات المبثوثة في جمهور المكتبات العامرة.

ثم زرت بعض الأقطار الإسلامية، وتتبعت ما فيها من ذلك، فكان مما عرفته في الحرم المكي نسخ كثيرة، منها ذوات الأرقام ٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩. . . وتواريخ نسخها بعد سنة ١٠٠٠، وفي دمشق والقاهرة وبيروت والخرطوم وعواصم المغرب العربي والعالم الإسلامي وبلاد الشرق والغرب عشرات من النسخ الخطية المتفاوتة التواريخ والخطوط والكمال.

وفي إستانبول عاصمة تركية عدد أكثر، وقفت منه على نسخ وافرة أرقامها: ٢٩ في مكتبة عبد الغني آغا، و٢٤٤ في مكتبة فاتح، و٢٠ في مكتبة مهرشاه، و١١١ و١١٢في مكتبة ترنو والي، و١٧ في مكتبة جلبي عبد الله، و١٠٣ و١٠٤ في مكتبة داماد إبراهيم، و١٣ و١٤ في مكتبة حالت أفندي، و٦٧ و٦٨ و٦٩ في مكتبة الحميدية، و١٠٥ في مكتبة بغداد وهبي، و٨٠ في مكتبة قليج علي، و٣٩ و٤٠ في مكتبة سلطان أحمد، و٢١ في المكتبة السليمية، و٩٤ و٩٦ في المكتبة السليمانية، و٤٢ في مكتبة يني جامع، و١٤ و١٦٧ و١٦٨ و١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ في مكتبة أحمد الثالث. وفي هذه المكتبة أيضًا نسخة خزائنية مذهبة تحت الرقم ٦٠٥، وهي في ٦٨٢ ورقة بقطع كبير تاريخها سابع عشر رمضان سنة ثمان وتسعين. . . وليست ذات قيمة علمية، لما فيها من الأوهام والنقائص.

وقد استوقفني من ذلك الكمّ الوافر نسختان: أولاهما ذات الرقم ١٠٤ في مكتبة داماد إبراهيم، وهي في ٣٠٤ ورقة، بخط جيد حسن الإعجام ونادر التشكيل، كتبت سنة ٩٥٥، وقيل: إنها عورضت بنسخة مقروءة أو مسموعة على المؤلف. والثانية ذات الرقم ١١٢ في مكتبة ترنو والي، وهي الجزء الثاني من الكتاب، فيه تفسير المحلي وحده، ورقم الورقات ١٦٠-٣٣٥، كتب سنة ٩٧٠ بخط متقن وتشكيل للآيات والتفسير، مع معارضة بالأصل المنقول عنه وتصحيح، وتعليقات كثيرة متفرقة. وقد حاولت مرارًا الحصول على نسخة مصورة من ذلك، بوسائل ووسائط متعددة، فكان جواب المحاولات الغفيرة صمت المسؤولين هناك وتجاهلهم للتعاون العلمي المبارك، إذ لم أكن من المستشرقين وعملائهم. ولذا وجهت وجهي قِبل ما عرفته في البلاد العربية، فاخترت منه ما يلي:

١ - **النسخة التيمورية (الأصل):**

تحتفظ المكتبة التيمورية في دار الكتب المصرية بهذه النسخة تحت الرقم ٣٢٧، وهي في ٥٦٨ صفحة بخط ممتاز جيد الضبط والتشكيل، والنصُّ القرآني فيها مكتوب بالحمرة، وأسماءُ السور بقلم غليظ متميز. وفي الصفحة المقدَّمة على الغلاف مايلي بقلم معاصر: «تفسير الجلالين، والنسخة نفيسة جدًّا صحيحة الضبط، كتبت برسم محبّ الدين محمود بن أجا صاحب دواوين الإنشاء بالديار المصرية، وسائر الممالك الإسلامية. وكتبها أحمد مسعود النابلسي سنة ٩١٤، وهو مشرف على تسعين سنة». ثم تجد على الغلاف تعريفًا قديمًا بالكتاب: «[سِفر فيه تفسيرٌ]، نصفه للعلامة جلال الدين السيوطي، والنصف الثاني للعلامة جلال الدين المحلي، رحمه الله». وفي وسط الصفحة تملك لمحب الدين المذكور قبل.

وأول النسخة هو مقدمة السيوطي، ثم تفسير سورة البقرة وما بعدها حتى سورة الإسراء. وبعد انتهاء عمل السيوطي ص ٢٧٦، قال الناسخ: «وفرغ من هذه التكملة الفقير الضعيف المحتاج إلى كرم الله ومغفرته، أحمد بن مسعود النابلسي عفا الله عنهما بمنه وكرمه، في سابع عِشري جمادى الأولى سنة أربع عشرة وتسعمائة. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم. وحسبنا الله ونعم الوكيل! كتبته وقد تمسكت بأذيال التسعين، أسأل الله المعونة على ما بقي من العمر. آمين».

وفي ص ٢٧٨ يبدأ تصنيف المحلي بتفسير سورة الكهف، لينتهي تفسير الفاتحة في ص ٥٦٨، حيث تختم النسخة بقول كاتبها: «تمّ ما وُجد، والحمد لله وحده، وصلى الله على أشرف خلقه محمد وآله وصحبه وسلم. وفرغ من كتابة هذا النصف وما قبله الفقير الضعيف المحتاج إلى عفو الله وغفرانه، أحمد بن مسعود النابلسي - عفا الله عنهما بمنه وكرمه - مع شغل البال وكبر السن وضعف الجسد، ومِن الله - عز وجل - المدد وعليه المعتمد، في ثامن رمضان المعظم قدرُه سنة أربع عشرة وتسعمائة. والحمد لله وحده، وصلاته على سيدنا محمدٍ وسلامه. وحسبنا الله ونعم الوكيل»!

وفي حاشية هذه الصفحة خاتم لوقف التيمورية، وتسجيل لمطالعة ابن صاحب نسخة هذا التفسير، نصها: «الحمد لله تعالى ذكرُه. بلغ العبد المصطفى بن محب الدين مطالعة لجميع هذا السفر الكريم. وإلى الله - عز وجل - يرغب في الشكر على ما أولاه، والتوفيق لما يرضاه».

والنسخة تامة عارضها الكاتب نفسه بالأصل المنقولة منه، وصححها بإلحاق ما سقط سهوًا، والضرب على ما كان من زيادة أو تكرار، وفي ص ٩٦ تصحيح بقلم آخر عن إحدى النسخ. ومع هذا فقد بقي نقص لبعض الكلمات والعبارات، ولسطرين في ص ١٤٠ و٢٠٣، وسهو في الرسم لبعض المفردات، فقام أحد العلماء بتصحيح شيء من ذلك، وأكملت مابقي منه. وقد جاءت التصحيحات في حواشي النسخة، مع تعليقات قليلة فيها تفسير مرموز إليه بالحرف «ن». ولعل صاحب هذه التعليقات هو الذي طالع الكتاب وسجل مطالعته المذكورة قبل.

والحق أن هذه النسخة هي أفضل ما اطلعت عليه أو بلغني خبره، من النسخ الخطية لتفسير الجلالين. فهي من أقدمهن تاريخًا، تامة ومتقنة ومصححة، وكتبت لسيد في عصره، فكانت محوطة بالعناية والدقة والجودة، ولاسيما الضبط الجيد للآيات الكريمة وعبارات التفسير، مما يشعر أن القراءة التي اختارها الجلالان مدوّنة فيها. ثم إن معارضتها بالأصل المنقولة عنه، وتصويبات الناسخ نفسه وغيره من العلماء، أكسبتها قيمة عالية من الصحة والغَناء. ولهذا اعتمدتها أصلًا في التحقيق.

٢ - **نسخة الظاهرية (خ):**

في دار الكتب الظاهرية بمدينة دمشق عدة نسخ من تفسير الجلالين(١). وبعد الاطلاع عليها، اخترت منها هذه النسخة التي تحت الرقم ٧١٥٧. وهي تامة في ٣٨٧ ورقة بخط جيد وإعجام ظاهر وتشكيل نادر، مع رسم أسماء السور وألفاظ الآيات بلون أحمرغليظ متميز. وفي الصفحة الأولى تجد فهرسًا للسور بتحديد الورقات التي تكون فيها، ثم العنوان في

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ١٧٨-١٨٢.

الصفحة التالية: «تفسير القرآن للإمامين: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي. رحمهما الله تعالى». وفوقه وعلى جانبيه ثلاثة تملكات.

وفي أول النسخة مقدمة السيوطي، ثم تفسيره لسورة البقرة وما بعدها إلى نهاية تفسير سورة الإسراء، والخاتمة التي أنهى بها ذلك، فتفسير المحلي من سورة الكهف حتى سورة الفاتحة. وفي الختام: «وقد تم هذا التفسير المبارك، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، ووافق الفراغ من كتابته يوم الأربعاء المبارك، رابع عشر شهر محرم الحرام، افتتاح سنة ٩٣١. أحسن الله خاتمتها. وقد تشرف بكتابته العبد المذنب، الخاطئ الضعيف الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير، العبد مصطفى بن الشيخ عمر العلاف الشافعي. غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين». وفي الحاشية:

الخَطُّ يَبقَى زَمانًا، بَعدَ كاتِبِهِ وكاتِبُ الخَطِّ تَحتَ الأرضِ، مَدفُونا

اللهُ يَرحَمُ عَبدًا، كانَ كاتِبَهُ يا قارِئَ الخَطِّ، قُلْ باللهِ: آمِينا

وقد قوبلت النسخة بالأصل المنقولة منه، وصححت بإلحاق ماسقط سهوًا، وتصويب ما كان خطأً، ثم اطلع عليها بعض العلماء فألحقوا بحواشيها عبارات تفيد الشرح، بعضها عن حاشية الصاوي، وتفسير «السراج المنير» للخطيب الشِّربيني، والمواهب اللدنّية، والشيخ البراوي وآخرين. وقد كان في النسخة نقص لبعض الألفاظ والعبارات، في عدة مواضع متفرقة، ومن ذلك أسطر في الورقة ٢٢٥. ثم جاء في الورقات ٣٧١-٣٧٩ خط بقلم آخر. ومع هذا، فقد قدمت النسخة المذكورة خدمة كبيرة في تصويب الكثير من العبارات والألفاظ. ولذا استعنت بها في التحقيق مقدمًا لها على أختيها التاليتن، ورمزت إليها بالحرف: خ.

٣ - نسخة الثانوية الشرعية (ث):

هذه النسخة الخطية تحتفظ بها مكتبة الثانوية الشرعية بمدينة حلب، وقفها لذلك عمر بن إسماعيل بن صالح المرتيني سنة ١٣٦١ على المدرسة الخسروية، ومن بعدها على المدرسة العثمانية، ومن بعدها على مدرسة الشعبانية. وتقع في ٣٧٨ ورقة، سقط منها الورقتان ٦٢ و١٧١. وهي بخط جيد وضبط كامل للنص القرآني من السور الست الأولى، وعلى غلافها عنوان «تفسير الجلالين» مع عدة تملكات، وفي الورقة ٢٨١ تملك سنة ١٢١٩، للشيخ عمر بن أحمد المرتاني الشافعي القادري. وفي الصفحة الأولى مقدمة السيوطي، ثم تفسيره المعروف حتى آخر سورة الإسراء، فخاتمة تفسيره، ثم تفسير المحلي من سورة الكهف إلى نهاية سورة الفاتحة.

ويلي ذلك ما سجله الناسخ في الختام: «انتهى تحرير الكتاب المشهور بالجلالين، للشيخين العلامين: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي الشافعيَّين - رحمهما الله تعالى رحمة وافية - على يد أفقر الورى وأحوجهم إلى غفر من خلق جهتَي الثريا والثرى - تعالى شأنه - سليمان بن أحمد بن همّت المرعشي محتدًا السُّنّي اعتقادًا الحنفي عملًا، في مرعش المحمية بعد الظهر المتمم ثلاثة عشر يومًا من شهر ذي الحجة في سلك سنة السادسة والعشرين ومائة وألف. . . آمين». وفي الصفحة التالية تملك تاريخه سنة ١٢٣٤.

وقد عورضت النسخة أيضًا بما نُقلت عنه، وصوب في حواشيها ما كان فيه سهو أو نقص أو خطأ. والعناية ظاهرة في هذه النسخة، إذ على حواشي الورقات الأولى منها وبين الأسطر تعليقات كثيرة جدًّا، للتفسير والإعراب، وغالب ذلك منقول من تفسيرَيِ البغوي والبيضاوي، وقليل من تفاسير الخطيب والزمخشري والكواشي والنيسابوري وشيخ المدارك، وكتاب «المكنون» والشيخ الدهري، وبعض العبارات عن «المختار» و«الصحاح». وبعض تلك الحواشي بخط زكريا القيمي، أو تفسير باللغة التركية. ثم تجد قليلًا من التصويبات عن نسخة أُخرى، ومواضع متفرقة فيها نقص أو خلل، يحتاج إلى تصويب أيضًا. ومع هذا كله، فقد أفادتني كثيرًا هذه النسخة أيضًا، ورمزت إليها في التحقيق بالحرف: ث.

٤ - النسخة الحلبية (ع):

يحتفظ بهذه النسخة أستاذي الفاضل عبد الرحمن عطبة - أكرمه الله وبارك له دنياه وآخرته - في مكتبته العامرة، وهو يظن أنها بخط السيوطي. وقد أطلعني عليها وتكرم بالسماح لي مشكورًا مأجورًا أن أستفيد منها. إنها في ٨٨٣ صفحة بخط حسن، مخرومة بسقوط ورقة بين ص ٤٦٣ و٤٦٤. والآيات القرآنية وأسماء السور فيها مكتوبة بلون أحمر متميز، تبدأ بمقدمة السيوطي وتفسيره للسور من البقرة إلى آخر الإسراء، ثم خاتمة تفسيره. ويلي ذلك تفسير المحلي من سورة الكهف إلى آخر سورة الفاتحة. والختام بدون تاريخ أو ذكر لاسم الناسخ.

وقد عورضت كذلك بالأصل المنقولة عنه، وببعض النسخ، لتصويب ما كان من خطأ أو سهو أو نقص، مع زيادة روايات أُخرى لمفردات أو عبارات. وفي حواشيها تعليقات للتصويب والتفسير وإتمام لبعض ما سقط ولم يستدرك. وبهذا كان فيها مادة وافرة لتوجيه عمليات التحقيق للنص، فاستعنت بها للتصويب وإثبات الخلافات، رامزًا إليها بالحرف: ع.

تلك النسخ الخطية الأربع هي التي اعتمدتها في مسيرة التحقيق، وثمة نسخ رديفة اطلعت عليها أو ذكرها العلماء، أرجع إليها في بعض المواضع المُشكِلة من التفسير، للخروج بما هو أقرب إلى ما أراده الجلالان من التعبير والبيان. وقد ذكرت خلال ذلك مكان النسخ الرديفة، وبينت ما تحمله من التوجيه والتسديد.

منهج التحقيق:

الآن بعد أربعة عشر قرنًا من تنزّل القرآن الكريم، وتفتح الدنيا له بالقلوب والأبصار والبصائر، حبًّا وطواعية وتلقيًا وحفظًا وتدبرًا ودرسًا، واستمدادًا للعلوم والمعارف والآداب والفلسفات، ومذاهب التفكير والتعبير والتصوير، وأساليب القول والحوار والحجاج، وتوليدًا لأنماط البحث والتنظير والتمثيل والاستدلال، وتأصيلًا لمسيرة الفكر السليم في عوالم الحق والصواب، وإصدارًا لمئات الألوف من المصنفات العلمية والأدبية والفلسفية والجمالية، التي لايقف إزاء بعضها في التاريخ سائر ثقافات الأمم وآثارها. . .

الآن وحين طعنتُ في الخامسة والسبعين من سنوات الهجرة الكريمة، وبعد بضع وستين سنة من الاتصال بهذا الكتاب العظيم، تلاوة وتدبرًا ووعيًا، وبعد نصف قرن من ممارسة التعلّم والتعليم لمصادر العلوم العربية والإسلامية، وبعد أربعة عقود من مزاولة البحث والتحقيق والتأليف والتقويم، والإشراف على بحوث علمية منهجية، في ميادين اللغة والأدب والنحو وعلوم القرآن الكريم والحديث الشريف - ولاسيما تحقيق(١) «بهجة النفوس وغايتيها بمعرفة ما لها وما عليها» لابن أبي جمرة، و«نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز» للإمام الرازي، وإعراب القرآن الكريم في مجالس أسبوعية، بجامع عبدالله بن عباس في مدينة حلب - وبعد عشرين سنة من الانصراف إلى كتاب الجلالين، وما يتصل به من مصنفات التفسير والأعاريب والتاريخ واللغة والنحو والبلاغة وأصول التفكير الإسلامي. . وفي مباشرة ذلك الانصراف، أكون دائمًا على طهارة، وأختم كل صفحة من العمل بالحمدلة والشكر العميم، فكان أن أكرمني المولى - تعالى - برؤية النبي ﷺ مرتين فيما يرى النائم، وبإنجاز العمل وحفظ صحتي وعافيتي ونور عينيّ بفضله وبركة ذلك.

الآن أقف أمام هذا النص الرباني العظيم، أتوّج بنفحاته جهودي العلمية، مع مزيد من الإكبار والإجلال والإعظام. فقد لمست عجز الإنسان، أيًّا كان، عن الدنو من المواجهة التامة لكلام العزيز القهار، وعن الاستقرار للتعامل وإياه في ميدان البحث والتأليف، من غير نقص أو قصور. فمهما أطال العالِم النحرير وقوفه أمام النص القرآني، يتحرى دقائقه ويستجلي حقائقه، ثم استخلص منه زادًا عظيم القدر واسع المدى بعيد العمق دقيق السبر، يجدْ أن ما حول ذلك من العالَم

(١) نشر الكتاب في دار العلم للملايين ببيروت منذ سنوات، تحت عنوان مشوّه مع تجاهل لعملي فيه، وحققتُه كله على عدة نسخ خطية، عدا ما جاء في آخره من «المرائي». وقد كان في شرحه بعض الأقاصيص المفتعلة، يحسن التنبه إليها. وكذلك نشر كتاب الرازي في نفس الدار، وكان عملي فيه من التحقيق للنص كله.

الأكبر والأبعد والأعمق هو فوق ما تحصل لديه، ولسان الحال يخاطب بكل بيان: هل لك في البحث والتنقيب من مزيد؟

ذلك لأن الباحث العالم الكبير الكبير، بينما هو في غمرة التفهم للدلالات المعنوية القريبة، إذ تشغله المقاصد المتعددة، من المعلومات والأحكام والأخبار والعظات والإلزامات الحوارية، ثم تبهره الظلال الوارفة المترامية الأطراف من الإشارات والمقاصد البعيدة، وتتوالى عليه الصيغ المتجددة المفاهيم والتوجهات، والتراكيب المتعددة الأشكال في إطار موحد، والسياقات المتميزة بالأناقة والبلاغة والإعجاز، والصور البيانية الأخاذة، والعلاقات المتميزة العَقد والارتباط. وبين ذلك كله وفوقه أيضًا بالغ الحكمة الربانية المطلقة، في إلقاءالتوجيهات والآداب والعبر، بالأساليب المختلفة الألوان، مع حصر الماضي الغابر والحاضر المديد والمستقبل البعيد غير المتناهي، في حيز واحد وموضوع متجدد.

ثم تحقق لديَّ، من خلال ذلك، أن الرسول الأعظم ﷺ لولا رعاية الله - تعالى - له، وتحصينه إياه بأعلى مراتب الإنسانية وعيًا واستلهامًا وبيانًا وتبلّغًا وقدرة على الاستيعاب والتحمل والمصابرة، لما استطاع أن ينهض بآياته وينقل إلى البشرية ما فيها من الهدي والجلالة والإعجاز والخلود. فالرهبة الربانية، والعظمة الإلٰهية، والحكمة البالغة، والروح العظيم، والسلطان الكبير لما يتضمنه الوحي، كل هذا بل بعضه كفيل بغرس الهيبة والتضعضع والاستسلام والانصهار. كيف لا، وهو الذي وصفه رب العزة بقوله[١]: ﴿**لَو أنزَلْنا هٰذا القُرآنَ علَى جَبَلٍ لَرأيتَهُ خاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِن خَشيةِ اللهِ**﴾؟

وإنك لتتلمس شيئًا من ذلك، إذا استحضرت ما كان يعانيه الرسول ﷺ، حين يتلقى آيات القرآن الكريم من جبريل، عليه السلام. لقد كان يتلبّسه الكرب الشديد، فيتربّد له وجهه، وينكس رأسه هو ومن يكون حوله من الصحابة. وإنه ليوحَى إليه، وهو على ناقته، فيضرب حزامَها من ثقل ما يوحى إليه. قال عليه السلام[٢]: «أحيانًا يأتِينِي مِثلَ صَلصَلةِ الجَرَس، وهُوَ أشَدُّ علَيَّ». وقالت عائشة، رضي الله عنها: «ولقد رأيتُه يَنزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فينفصم عنه، وإنّ جبينه ليتفصّد عَرَقًا». إذا كان هذا شأن النبي الأعظم ﷺ، وقد أُعدَّ إعدادًا ربّانيًا، لتحمل الرسالة واستيعاب ما تنطوي عليه من المهامّ الجسام، ثم تلقى ذلك وكابده آلاف الأحيان، فألِفَه واشتد له عوده، وتهيأت له نفسه روحًا وعقلًا وإدراكًا وإحساسًا وجسدًا. . . إذا كان هذا شأنه فكيف بأمثالنا من العباد المثقلين بالضعف الإنساني، والألفة لبسائط العيش ولبائن المُهِمّات؟

لقد تعالى النص الإلٰهي العظيم أن يكون من النثر الذي نتلقاه، في ميادين الأدب خطبة أو رسالة أو مفاخرة أو حكمة أو تغنيًا بجمال. . . وتعاظم أن يكون كالشعر الذي نستحضره، في فنونه وضوابطه وضروراته وعموده. ولقد أصاب الجاحظ المَحَزَّ وطبّق المَفصِل، حين ذكر أن الله - عز وجل - جعل لكتابه اسمًا مخالفًا لِما سمّى العرب كلامهم به، على الإجمال والتفصيل: فقد سمّى جُملته قرآنًا بخلاف ما جعلوه ديوانًا، وجعل بعضَه سورة على غير ما جعلوه قصيدة، وخص بعضَها باسم الآية خلاف ما عُرف عندهم بالبيت، وكان اسم آخرالآية فاصلة لتتميز من القافية[٣].

فأنت مهما تعالمت وتفاصحت وأخلصت، محاولًا سبر شيء من أبعاد النص القرآني الكريم، وجدت ما حصّلته بين يديك جدولًا دقيقًا رقراقًا، بالنسبة إلى عوالم من المحيطات الربانية الغامرة. إنك لتجمع وتحصّل الكثير الكثير، ثم لا يكون إلّا القليلَ القليل في رحاب الأمداء والآفاق المطلقة العَنان. وإذ ذاك تدرك معي أنك مازلت في الساحل الهفهاف، قائلًا: ما أبعدَ أعماقَ الأعماق!

ولهذا كنتُ ومازلت على تهيب واستعظام وانصهار، خلال متابعتي للعمل في دنيا الجلالين الكريمين، محققًا لما صنفاه. ولست زاعمًا أنني أعطيت ذلك حقه أو بعضًا منه. فالقرآن الكريم، بل بعض ما أُلّف حوله من العلوم، أكبر من أن

---

(١) الآية ٢١ من سورة الحشر.

(٢) الأحاديث ٢ من البخاري و٢٣٣٣-٢٣٣٥ في مسلم. وانظر فتح الباري ١: ٢٣-٢٨.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١: ١١١. ولعل هذا القول منقول من «نظم القرآن» للجاحظ. انظر ص «ن» من مقدمة الكشاف وص ١٩٦٤ من كشف الظنون.

يدعي أحد أنه يوفيه مقتضيات البحث والتحقيق أو الدرس والاستيعاب. بلهَ زعْمَ الإحاطة بالنص القرآني العظيم، أو بما يتلاطم في حناياه، من علوم في الكون والحياة والتاريخ، وبيان وحكمة وتشريع، وآداب وقصص وحوار وحجاج وتصوير، وإعجازات ربانية في المعارف والتعبير والتركيب. لابد أننا في الشواطئ نَشرع ونكرع، وسيبقى للتاريخ ما في اليمّ حافلًا بالمعجزات والعوالم الربانية الفياضة.

فقد جمعتُ الأصول الخطية التي وصفتها منذ قليل، ثم رأيتني في حاجة إلى تتبع المصادر المصنَّفة التي رجع إليها الجلالان، واعتمداها في اختيار التفسير والتوجيه والبيان. ذلك أن تاريخ التفسير القرآني قد مر بمراحل الطفولة واليفاعة والشباب الأبدي، فأصبح له مذاهب وتوجهات ومدارس مختلفة، بحسب البيئات العلمية والثقافية والمذهبية والسياسية، كما ذكرت من قبل[١].

وخلال ذلك كله تولد اتجاهان متمايزان متقابلان: أحدهما يهتم بالموسوعية، فيستوعب العلوم المعاصرة له بالتفصيل والاستطراد والاحتجاج، كما ترى في «التفسير الكبير» لأبي محمد الجويني، وتفسير ابن جماعة، و«الجامع» للأصفهاني الحافظ، وتفسير ابن المنيِّر، وتفسير ابن النقيب، و«البحر المحيط» لأبي حيان، و«روح المعاني» للآلوسي.

والآخر يستهدي البساطة والإيجاز، فيكتفي بتفسير المعاني الدقيقة في إشارات واختصار، كالذي تجده في «تفسير ابن عباس»، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة، و«زاد المسير» لابن الجوزي، و«الوجيز» للواحدي، وتفسير الراغب الأصفهاني، و«الواضح» مختصرًا لتفسير الرازي قام به برهان الدين النسفي، و«مدارك التنزيل وحقائق التأويل» لأبي البركات النسفي، وتفسير المريسي شرف الدين، و«التسهيل لعلوم التنزيل» لابن جُزيّ، وتفسير الصفوي محمد بن عبد الرحمن.

وبعد أن كان قدماء المفسرين يحيطون بعناية فائقة النقل للأقوال، مع الأسانيد الصحيحة والطرق المتقنة، انصرف مَن خلَفهم إلى اختصار الأسانيد. ثم جاء المتأخرون، ولا سيما أصحاب الموجزات، ينقلون الأقوال بُترًا غُفلًا من كل إسناد، فتسرب الدخيل من الأقوال، والتبس الصحيح بالعليل، وصار للتوجيهات الشخصية أثر ظاهر. فكل من سنح له قول يورده، وكل من خطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك خلف عن سلف، ظانًّا أن له أصلًا معتبرًا، وغير ملتفت إلى تحرير ما ينقل، أو تمييز ما هو ظن وفصله عن الحق الصُّراح[٢].

وقد ظهر في «تفسير الجلالين»، لاختصاره وإيجاز تعبيره، كثير من سمات أعمال المتأخرين، في الابتسار والاقتضاب، حتى ضاعت معالم أكثر النصوص وتعسرت معرفة أصحابها. فكان عليّ أن أجد لها موارد أمدتها بالمعلومات والتفكير والتعبير، لتيسير عملية التحقيق والتقويم. وكانت نعمة عظيمة أن وقفت على نص صريح، يحدد للتاريخ تلك الموارد المبتغَيات، وييسر سبيل العمل الكريم.

فقد ذكر السيوطي، في ترجمته للكَواشي موفق الدين أحمد بن يوسف الموصلي (ت٦٨٠)، أن له تفسيرين: كبيرًا وصغيرًا، وهذا الثاني منهما جوّد فيه الإعراب، وحرر أنواع الوقوف[٣]، وأرسل منه نسخًا إلى مكة والمدينة والقدس. ثم ذكر أنه قد اعتمد شيخُه المحلي في تفسيره، وهو أيضًا في تكملته، على هذا الكتاب بالإضافة إلى «وجيز» الواحدي، وتفسيرَي البيضاوي وابن كثير.

وبذلك وضعت يدي على الينابيع الأولى للعمل، وطاب لي السير باطمئنان ورضًا كبيرين، فاعتمدت مطبوعات من

(١) وانظر مقدمة ابن خلدون ص ٧٩٣-٧٩٥.
(٢) الإتقان ٢: ٤١٩ ومفتاح السعادة ٢: ٨٥ وكشف الظنون ص ٤٣١-٤٣٢.
(٣) أي: تبيين مواضع الوقف في القرآن الكريم، وأنواعه من التامّ والحسن والكافي. والمصنَّف الكبير عنوانه «تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر في تفسير القرآن العزيز». انظر بغية الوعاة ١: ٤٠١ ومفتاح السعادة ٢: ١٠٣ وطبقات المفسرين للداودي ١: ٩٨-٩٩ والنحو وكتب التفسير ص ٦٦٧ و٨٧٠ و٩٧٦ والصفحة «و» من قرة العينين.

تفاسير الواحدي والبيضاوي وابن كثير، وصورة لنسخة مخطوطة من «تلخيص التبصرة والتذكرة» للكواشي، ورمزت إليها بـ«التلخيص». وأصل هذه النسخة في مكتبة الجامع الأزهر الشريف بالقاهرة، وقفها السيد مصطفى العنتان. وهي تامة في ٤٢٨ ورقة، أنجز نسخها بخط ممتاز عبد الرحيم بن عبد الله الهمداني، في مدينة تبريز، يوم الجمعة ختام جمادى الآخرة من سنة ٦٩٦.

وقد تبدى لي، في خلال متابعة التحقيق، أن الجلالين اعتمدا أيضًا على تفاسير أُخرى غير هذه الأربعة. وهي: معاني القرآن للفراء والزجاج، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ومعالم التنزيل للبغوي، والكشاف للزمخشري، والتبيان في إعراب القرآن (أو إملاء ما منّ به الرحمن) للعُكبَري، وتفاسير الخازن وأبي السعود وابن عطية والقرطبي وأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي. فاستعنت بذلك كله على تحرير العبارات، وتسديد السياقات، وتقويم ما كان من خلل أو تلفيق بين أقوال المصادر المختلفة، في مستويات التأليف: تحديد مواطن النزول وأسبابه، والقراءات والتفسير والشرح والأحكام والتحليل النحوي، مما خفي أمره على المُحَشِّين والناشرين، فذهبوا في مجاهل الظن والتخمين، تخطئة وترجيحًا وتصويبًا.

ولما كان الجلالان على علم قليل بالقراءات، تلقِّيًا وحفظًا وإقراء، كما ذكر السيوطي نفسه، فقد بدا للدارسينَ أنهما لم يتقيدا في هذا التفسير بقراءة أو رواية واحدة، ولم يلتزما تقديم قراءة معينة في جميع الآيات(١)، وكأنهما اختارا ما كان يُحفظ من النص القرآني في ذلك العصر وتلك البقاع المصرية، وهو غير ذي إسناد واحد معين.

وعندما وقفت على إحدى مطبوعات البابي الحلبي لـ «تفسير الجلالين»، رأيت في الصفحة الثانية منها النص التالي: «مراعاةً لحقوق المؤلِّفَينِ، قد أثبتنا القرآن الكريم مضبوطًا بالشكل الكامل، على حسب رواية الشيخَينِ المفسِّرَينِ، وإن كانت تخالف روايةَ حفص». وكان هذا داعيًا لي أن استعين بالضبط المذكور، في تحقيق ما اختاره الجلالان من نسق في القراءة للنص الكريم. ولذلك استعنت بالنشرة الثالثة من تلك المطبوعات، ورمزت إليها في التحقيق بالحرف: ط.

ومع أن العناية بالضبط والتصحيح في هذه المطبوعة كانت للجنة من العلماء، فإنني لم أتخذها عمدة، بل استأنست بها، لأنها لم تتضمن ذكر النسخ المخطوطة التي اعتُمدت في النشر، ولا المصدر الذي عيَّن قراءات الجلالين فيها. أضف إلى هذا أنه لديّ نسخة قديمة تاريخها من العَقد الذي توفي السيوطي فيه، وهي مضبوطة ضبطًا متقنًا، خالفتْ فيه بعض ما جاء في تلك المطبوعة.

تقع تلك النشرة في جزأين يضمان ٥٨٠ صفحة، وقد طبع فيها التفسير كاملًا، من دون ترقيم للآيات، وجعلت سورة الفاتحة في آخره، كما هي في النسخ المخطوطة. ثم نثر بذيل بعض الصفحات منها رسالة في «ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل» لأبي عُبيد القاسم بن سلّام الهروي(٢)، وبالهامش ثلاثة كتب هي: «لباب النقول في أسباب النزول» للسيوطي، ثم «معرفة الناسخ والمنسوخ» لجامع الفنون أبي عبد الله محمد بن حزم، ثم «الألفية في تفسير غريب القرآن»(٣) لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكردي.

وقد وقفت في مطبوعة الجلالين هذه على أخطاء في اللفظ أو الضبط(٤). وكذلك شأن الرسم لمدود بعض الأحرف

---

(١) انظر ص «ن» من قرة العينين.

(٢) في المطبوعة: «أبي القاسم بن سلام». وتسمى الرسالة أيضًا «لغات العرب التي في القرآن». انظر الإتقان ١: ٢٨٤-٢٨٦ ومنهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث ص ١٢ ومعجم المطبوعات العربية ص ١٢١ والمعجم الشامل ٣: ١٩٣.

(٣) في المطبوعة أيضًا أن هذه الألفية هي لأبي زُرعة العراقي، وفي ٢: ٣٠٨ من المطبوعة نفسها ما ذكرناه نحن. وأبو زرعة هو ولي الدين أحمد ابن زين الدين صاحب هذه الألفية، فزرعة حفيدة له. انظر حسن المحاضرة ١: ١٦٨ و٣٦٣ والضوء اللامع ١: ٣٣٦ و٤: ٤٥٢ والبدر الطالع ١: ٧٢ وذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٨٤ ومعجم طبقات المفسرين ص ٢١٢ ومعجم المطبوعات العربية ص ١٣١٧-١٣١٨.

(٤) من ذلك أمثال الآيات: ٢٨٢ من سورة البقرة، و١٠ و٢٧ من آل عمران، و٥٢ من النساء، و١٢ و١٠٧ من المائدة، و٦٨ و٩٤ و٩٩ من الأنعام، و٢٦ و٦٣ و١٦١ و١٩٣من الأعراف، و١٨ و٤٤ من الأنفال، و٩٨ و١٠٣ من التوبة، و٣٥ و٨١ من يونس، و٦٠ و٨٧ و١١١من=

المقطعة التي في أوائل السور، مع عديد من الأوهام في عبارات الجلالين[١]. وجمهور الرسم للآيات الكريمة فيها كان كما يعرف بالرسم العثماني، في تاريخ المصاحف الشريفة.

وبتتبع ما جاء في هذه المطبوعة، مع ما تحصل في النسخة الخطية التيمورية، وفي مصنفات الحواشي والتعليقات على الجلالين، تبين لي أن القراءة التي اختارها هذان المفسران لآيات القرآن الكريم جمهورها الأساسي معتمد[٢] على قراءة إمام البصرة ومقرئها أبي عمرٍو بن العلاء (ت ١٥٤)، وما خالف ذلك كان فيه أشياء من قراءة إمام مكة المكرمة ومقرئها عبد الله بن كثير (ت ١٢٠)، ثم من قراءة إمام المدينة المنورة ومقرئها نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩)، ثم من قراءة إمام أهل الشام ومقرئهم عبد الله بن عامر (ت ١١٨). وما خالف ذلك في بعض المواقع فهو قليل، ومعظمه عند الجلال المحلي.

والمشهور بين العلماء التزامُ القراءة الواحدة في المصحف الواحد. والحكمُ في شخصية القارئ كذلك، مع جواز الانتقال إلى قراءة أُخرى، شريطة أن يبقى تعلق الكلام بما قبله. وإلّا كان الخطأ في الأداء، والمخالفة لقواعد هذا العلم الشريف. وهي قواعد تقرِّر وجوب التحصيلِ والتلقي من أفواه الثقات والتزام ذلك، ولا تجيز القول بالرأي والتشهي. وبما أن النص القرآني في الجلالين ليس مصحفًا، جاز فيه خلاف القراءة الواحدة أيضًا، على ماذكرنا من الأصل والتوزع.

وبناء على ما اجتمع لديَّ من نسخ ومطبوعات، تتعاون في تحقيق النص، جعلت النسخة التيمورية أصلًا، واستعنت بالنسخ: الظاهرية والثانوية الشرعية والحلبية، ومطبوعة البابي الحلبي، وحاشيتَي الجمل والصاوي، للمعارضة والتصويب. وما كان من خلاف أثبتُّه في التعليقات، مضيفًا إليه بعض ما وقع في: قرة العينين والمنحة.

بدأت أولًا بالسور، فقدمت سورة الفاتحة من آخر التفسير إلى أوله، خلافًا لما هي عليه في النسخ والحواشي وبعض المطبوعات، لتكون فاتحةَ الكتاب كما هي في النسق القرآني التوقيفي. ثم وزعت السور تحت أرقام متتالية، وجعلت أول كل منها في بدء صفحة منفصلة عما قبلها. ثم جعلت للآيات أرقامًا في أواخرها، جريًا على الأسلوب الغالب في نشر المصاحف الشريفة، ليكون انسجام بين عبارات الجلالين والنص القرآني الكريم. وهذا قل من تنبه إليه من الناشرين لِـ «تفسير الجلالين»، فكان ما يلاحظ من اضطراب وخلاف بين الآيات والنص المفسَّر لها، في أكثر المطبوعات التجارية المتداولة. وهو أمر لايجوز وروده في كتاب هو تفسير لكلام رب العالمين.

ثم اجتهدت في توزيع الآيات أو الآية من السورة الواحدة في فِقَر متميزة، تبعًا لاتصال بعضها ببعض في السياق الدلالي ولطول الآية ومدى تراكيبها. وبهذا يتضح للقارئ العلاقة المعنوية بين الآيات المتتابعة، في الموضوع الواحد والجزئيات المتوالية له، خلافًا لما جرى عليه الناشرون من الفصل الدائم بين جميع الآيات، أو الإدماج الكامل لبعضها ببعض، والإيحاء إلى الناس بغير ما في القرآن الكريم من وحدة واتساق، وإعجاز في النظم والبيان. ومن ثَمّ ألحقت بنص

=هود، و١٩و ٣٢ من يوسف، و٥٤ من الحِجر، و٤١ و٤٣ من النحل، و٢٣ و٣٨ و٦٨ و٦٩ و٩٧ من الإسراء، و٣٩ و٨٥ و٨٩ و٩٢ و٩٨ من الكهف، و١٩ و٦٨ من مريم، و٣١ من طه، و٦٧ و٨٠ من الأنبياء و٦ و٤٦ و٥٣ من النور، و٣٨ من الفرقان، و١٨و ٣٦ ومن النمل، و٣٠ و٥٧ من القصص، و٢٧ و٣٢ من لقمان، و٦٦ و٦٧ من الأحزاب، و١٥ من سبأ، و٩ من فاطر، و١٤ و٤٩ و٦٢ من يس، و١٦ و٤٠ و٥٣ من الصافات، و٥٧ و٥٨ و٦٣ من ص، و٦٤ من الزمر، و٤٠ من السجدة، و٢٣ و٢٥ و٤٠ من الشورى، و١٨ و٨٨ من الزخرف، و٢١ من الجاثية، و٢٣ من الأحقاف، و١٤ من الحجرات، و٢٣ و٤٩ من الذاريات، و٣١ و٣٧ من القمر، و٣٥ من الرحمن، و٤٧ من الواقعة، و٢٥ من نوح، و٦ من المزمل، و٩ من النبأ، و٧ من الانفطار، و٢٧ من التطفيف، و٨ من الغاشية. . .

(١) كالذي تراه في نحو تفسير الآيات: ٢٧٣ و٢٨٠ و٢٨٢ من سورة البقرة، و٩ و٥٢ و٥٦ من آل عمران، و١٠٣ من النساء، و١٠٦ من المائدة، و٥٣ و٨٠ و١٤٦ من الأنعام، و١٤٦ من الأعراف، و١٩ من الأنفال، و٢٤ من يوسف، و٤٥ و٦٩ من النحل، و٤٠ من الإسراء، و١٠٦ من الكهف، و٣٤ من النور، و٩ من الأحزاب، و٤١ من سبأ، و٧٣ من الزمر، و٦٣ من غافر، و٨١ من الزخرف، و٤ من الأحقاف، و٢١ من الطور، و٢٠ و٥٣ و٥٤ من النجم، و٩ من الواقعة، و١٨ من الحديد، و١٤ من الصف، و٣٩ من ن، و٥٢ من المدثر، و١٩ من البلد، و١٤ من الشمس، و١٤ من اقرأ. . .

(٢) هذا خلاف ما جاء في ص «ن» من قرة العينين. وانظر ص ٥ من مطبوعة دار ابن كثير أيضًا.

الكتاب كله، أي: بالآيات وتفسيرها، أربعة أنواع من ميسرات القراءة والاستفادة الدقيقة(١). أعني: الرسم الإملائي المعاصر، وتمييز القرآن من التفسير، وضبط الصرف والإعراب، وعلامات الترقيم.

ففي الأول رسمنا كلمات الآيات، بالإملاء المعهود اليوم، فيما عدا الأحرف المقطعة أوائل بعض السور، مع إثبات المفردات التي رواها الجلالان فيما اختارا من القراءات، لأنه هو صورة للرسم القرآني المقصود، لا رسم مصحفي. إن النص هنا هو آيات في كتاب تفسيريّ، ولا يشكّل مصحفًا له الرسم الإملائي المتّبع(٢). فقد طالما اضطرب الناس صغارًا وكبارًا في معرفة القراءة الصحيحة لنصوص الآيات بالرسم المصحفي.

هذا مع العلم أن القراءات غير الشاذة هي في مصاحف الإمام مستوفى رسمها كلّها(٣). ثم إذا كان ذلك الرسم واجبًا اتباعه في المصاحف الشريفة(٤) فإنه يصبح غير ضروري، فيما يكون من آيات في الكتب المختلفة والمقالات والأبحاث. قال الإمام الشوكاني عن خط المصاحف: «هذا مجرد اصطلاح لايلزم المشي عليه. وعلى كل حال فرسم الكلمة وجعل نقشها الكتابي على ما يقتضيه اللفظ بها هو أولى. فاعرف هذا، ولاتُشغَل بما يعتبره كثير من أهل العلم في هذه النقوش، ويُلزِمون به أنفسَهم ويعيبون من خالفه. . . فعليك بأن ترسم هذه النقوش على ما يَلفظ به اللافظ عند قراءتها»(٥).

وفي الثاني، تجد كتاب الجلالين من المصنفات التفسيرية الممزوجة، أي: أن الآية الكريمة متصلة بما قبلها وبعدها من شرح وبيان وممزوجة به، وكأنهما نص واحد. وهذا يفوّت على القارئ الفصل اللازم بين الكلامين، وربما يتوهم خلافَ الواقع. حتى إن بعض العامة من الناس لينسب بجهله، إلى القرآن الكريم، كثيرًا من أقوال المفسرَين. فكان من الواجب أن تميَّز الآيات المفسَّرة بحرف قاتم وأقواس مزخرفة. وهذا قد فعله أكثر الناشرين، ولكنهم قد أخلوا به أحيانًا، فعاد التداخل بين القولين.

وفي الثالث، أثبتُّ التشكيل الكامل للآيات الكريمة، والضبط الضروري لعبارات التفسير. وبهذا تسنى للقارئ إدراك النص القرآني، وما فيه من قراءات اختارها الجلالان تخالف رواية حفص أو غيره، وتسنى له أيضًا الربط بين ذلك النص الجليل وتفسيره، والمعرفة الكاملة لما يحويه الكتاب كله. على أنني أغفلت من الضبط ماهو بديهي جدًّا، كالفتحة قبل الألفِ أوتاءِ التأنيث، والسكونات التي لا يخطئ في معرفة مواقعها جمهور الناس. ثم اقترحت لهمزة بينِ بينٍ رسمًا يقرّب لفظها، هو الألف مع حركة تناسب لفظ الهمزة، من فتح وكسر وضم: اَ، اُ، اِ.

وفي الرابع، راعيت ما يقتضيه الكلام الممزوج للآيات وتفسيرها، من علامات للترقيم، توضح مواقع الفصل والوصل والاستئناف، والاعتراض والتفصيل والاستطراد، والاستفهام والتعجب ومقول القول. أثبتُّ العلامات اللازمة لذلك، من فاصلة ونقطة ونقطتين وعلامات الاعتراض والاستفهام والتعجب في الآيات الكريمة، كما هو في عبارات المفسرين، ليكون التساوق ملحوظًا في مجمل الكلام، وتتضح العلاقات بين المفسَّر والتفسير. واضطررت أحيانًا إلى مخالفة مايلزم من ذلك، لِما يقتضيه توزيعُ الفقرات، ومزجُ عبارات الآية بالتفسير، وتعاندُ العلامات الترقيمية المتلاحقة، وتراكبُ بعضها أحيانًا. ومن ثَمّ جعلت القوسَ الصغيرة المزدوجة علامة تنصيص في كلام المفسرين، للآيات المستشهد بها والأحاديث الشريفة والأقوال المحكية، والقوسَ المعقوفة لما أضفته في العبارات من كلمات للتصويب والترميم والتسديد.

وقد وجدتني مضطرًّا إلى توظيف علامات الترقيم، في كتاب الجلالين بكامله، لأن كلًّا منها في الحقيقة يفيد معنى

(١) هذا فيما ينشر من «المفصل». أما «الميسر» فزدت فيه أيضًا أن تكون آيات المصحف الشريف مع تفسيرها والتعليق عليه في صفحة واحدة، لتكتمل الفائدة المرجوة من التلاوة والفهم والاستيضاح.
(٢) انظر ص «ن» من قرة العينين.
(٣) المقنع ص ١١٨-١١٩ والنشر ١ :٣٠ والإتقان ٢ :٣٧٤.
(٤) الإتقان ٢ :٣٦٦-٣٦٧.
(٥) فتح القدير ١ :٤٣٩-٤٤٠. ولتعذر الرسم اللفظي الكامل وتعذر قراءته، راعينا الأصول الخطية المعاصرة.

جملة أو أكثر[١]. وهي بذلك تحقق الفهم الدقيق للعبارة، وتزيل احتمال التوهم للعلاقات العشوائية. فقد كان جمهور القراء في عهد الجلالين وما قبله يحفظون القرآن الكريم، ويعرفون كثيرًا من القراءات، ويدركون معاني العبارات المفسِّرة، وإن كانت عُطلًا من علامات الترقيم. وكذا كان شأن علامات الإعراب والتصريف. أما اليوم فإن الجمهور على خلاف ذلك، وهو بحاجة إلى من يمسك يده، ويوجه لسانه وتفكيره إلى الصواب، ويحفظه من التوزع والاضطراب.

وإذا كان قد أجاز العلماء تحلية النص القرآني بتنقيط أبي الأسود وعلامات الخليل ومن جاء بعده، وبإعجام الحروف لتمييز بعضها من بعض، وبتحسين الخط العثماني، وبتنويع أشكال الخطوط في الرسم، وبترقيم الآيات، وبالتحزيب والتجزئة والتنصيف والتربيع والتعشير والتخميس، وبالإشارة إلى مواقع الأجزاء والأحزاب والأرباع والسجدات والإمالة والإشمام وتخفيف الهمز، وأنواع المدود والتنوين والسكتات والإدغام والوقف، والأحرف غير المحققة في الرسم، والأحرف المزيدة فيه، وبتفسير معاني الآيات وترجمتها . . . إذا كانوا قد أجازوا ذلك كله، لأسباب اضطرارية تخدم النص الرباني، فلأن يجيزوا استخدام علامات الترقيم هو من باب الأولى.

ولكي نحفظ للنص القرآني حرمته، ودقة الرصف والضبط، راجعنا القراءة للكتاب كله حوالَى[٢] عشرين مرة، وقام ببعضها زملاء من كلية الآداب وعلماء الشريعة والحُفّاظ للقرآن الكريم. فجزاهم الله خير الجزاء، ويسر لهم الرضا في الدنيا والآخرة. وعسى أن نكون قد أرضينا الله بذلك، وأرضينا ضمائرنا وقدمنا للناس ما هو قريب من الصواب. هذا ما نستطيع، وعلى الله ما لا نستطيع.

وبعد هذا كله، من توزيع وتنسيق وضبط وترقيم وتقويم، اخترت لنص الجلالين ما جاء في الأصل، مدعومًا ببعض النسخ المعتمدة وبالفتوحات وحاشية الصاوي، وعارضت ذلك بما فصّلت أمره من مخطوطات ومطبوعات، مشيرًا إلى كل منها بالرمز المصطلح أو الاسم الصريح. فإن اتفقت نسختا الظاهرية والثانوية الشرعية رمزت إليهما بذكر: النسختين. وإن اتفقتا والنسخةَ الحلبية كانت الإشارة بقولي: النسخ. وقد تبين من ذلك كله أن الخلافات كثيرة جدًّا بين ما اعتمدته من الخطيات والمطبوعات، ولا شك أن بعضه هو مما أدخله الجلالان من تعديل فيما كتبا من التفسير، وما تبقى هو من تصرف النساخ والناشرين، على غير بيان.

تلك تفصيلات لما قمت به، في عملية التحقيق. أما متمماته فتنطلق مادتها مما رسمه الجلالان منهجًا لهما في التفسير[٣]. وقد أوضح السيوطي ذلك في مقدمة تفسيره، فكان فيه: التعبير بإيجاز وبأرجح الأقوال، عما يُفهَم به كلام المولى - تعالى - والتنبيه على القراءات المشهورة، والإعراب لما يُحتاج إليه، بعيدًا عن الأقوالِ غير المرْضية، والأعاريبِ المختلفة. ولو تتبعنا نحن هذه الرسوم فيما وصل إلينا، من صنيعهما، لكان لدينا ما يلي:

ما أُريدَ به التفسير للمعاني جاء موجزًا بحق، ولكنه لم يكن وافيًا، وقد لايكون بأرجح الأقوال. ذلك لأن الإمامين فسرا المفردات والمعاني، تبعًا لمستوى القُرّاء المخاطبين في عصرهما. إنهما يخاطبان بهذا التفسير علماء العصر، وطلبة العلم بين أيدي العلماء، لا عامة الناس. ومن ثَمَّ كان خلاصة مكثفة من خلاصات العلوم، يوضح بعض المفردات والعبارات بما يناسب، ويترك ما يسهل حينذاك علمه لدى المخاطَبين.

(١) انظر مشكلة العاملِ النحوي ونظرية الاقتضاء ص ١٨٠-١٩٠ وعلم التحقيق ص ٢٦٤-٢٧٥ وكتاب علامات الترقيم في اللغة العربية.
(٢) حوالَى: جمع حَولَى.
(٣) في ص ٥٤ من العددين ٧٧ و٧٨ من «أخبار التراث العربي» أن رسالة تحت عنوان «منهج تفسير الجلالين» قد أجيزت بكلية الآداب في جامعة الإسكندرية. وقد ظننت أن فيها ما أستعين به على عملي هذا، فبعثت منذ بضع سنوات بخطاب إلى السيد عميد الكلية هناك، مع هدايا من بعض إنتاجي العلمي، راجيًا أن يرسل إليّ صورة من تلك الرسالة، ومتعهدًا بدفع تكاليف ذلك. ولكنني لم أتلق جوابًا حتى الآن، استهانة بالبحث والعمل العلمي. وقد زرت الإسكندرية أيضًا، فقيل: إن مكتبة الكلية مغلقة. لكأنهم يكتِّمون مالديهم خشية القصور، وكأنّ في الرسالة المذكورة من المستويات ما لا يراد الكشف عن عواويره وهزاله، ولايحسدهم عليه أحد.

والحق أن هذا المصنَّف الكريم لم ينحصر بعدُ في أيدي العلماء وطلبتهم، بل ظنه الناس عامًّا للجميع، وصار تداوله بينهم في مختلِف المستويات العلمية والثقافية، فأصبح ما تُرك تفسيره غريبًا لدى جمهور القَرأة، مع بعض ما ذكر، لا يدرَك معناه بدقة ووضوح(١). نعم إن هذا الجمهور يقرأ أو يسمع ما يعن له، وكل منه ظانٌّ أنه يفهم المعاني والمقاصد. ولكنك إذا تتبعت أفهام عدد، من القارئين والسامعين هؤلاء، تبين لك القصور والتناقض والإحالة.

فإذا كان المراد بالتفسير شرح ما استغلق عند القارئ أو السامع من لفظ أو تركيب، بما هو واضح لديه، مما يرادفه أو يقاربه أو له دلالة عليه بإحدى الدلالات(٢)، وقد رأينا وقائع القصور والتناقض والإحالة لدى القارئين والسامعين في هذه الأيام، فقد وجب شرح ما أغفله الجلالان، بذكر معاني مفرداته وتراكيبه، والعلاقات العامة بين العبارات والآيات المتواصلة. وهذا ماقمت به، مستعينًا بالمصادر العلمية المشهورة. ثم زدت على ذلك أن شرحت المفردات حيثما وردت، ولو تقاربت مواطنها، تيسيرًا للجميع. ولست أدعي أن ما استدركته هو «تفسير»، إذ التفسير لا يقوم به إلّا أصحابه ورجاله الأفذاذ، وهو في حاجة إلى جهد كثير وتفرغ كبير، لعل الله - تعالى - ييسرهما لي بطول عمر وإمداد بفيض كريم.

وإنما رجعت في استيفاء ذلك الشرح أولًا، إلى ما اعتمده الجلالان في مصنفهما. أعني: الوجيز والتلخيص وتفسيرَيِ البيضاوي وابن كثير. وما لم أقف على بيانه، في هذه المصنفات الأربعة، استمددت توضيحه من حاشيتَي الجَمَل والصاوي، وهما مستقاتان من أشهر تفاسير القدماء. فقد ذكرالصاوي أنه اقتصر في النقل على «حاشية الجمل»، لأنها ملخصة من ٢٠ كتابًا تفسيريًّا مشهورًا، كالبيضاوي والحواشي عليه، والخازن والخطيب الشِّربيني، والكَواشي والسمين الحلبي وأبي السعود والقرطبي، والكشاف والمحرر الوجيز والتحبير والإتقان، والبحر والنهر والساقية لأبي حيان(٣).

فإن فُقد المعنى في تينك الحاشيتين تناولته من أقوال المفسرين، قدماء ومتأخرين ومحدثين. أعني ما كان عن الصحابة الأجلاء كالإمام علي وابن مسعود وابن عباس وأُبيّ بن كعب، والتابعين الكرام أمثال مجاهد والحسن البصري وقتادة، ومن جاء بعد هؤلاء من أصحاب التفاسير، بدءًا بسفيان بن عُيينة وشُعبة بن الحجاج وابن جرير الطبري، ومرورًا بالكشاف والمحرَّر الوجيز والبحر المحيط والدر المنثور، وانتهاء بالمحمدَين: نووي بن عمر الجاوي (ت ١٣١٦) وجمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢) وسيّد قطب (ت ١٣٨٦) والأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣). وعلى سبيل المثال، كان اعتماد الجاوي هذا في عمله على(٤): مفاتيح الغيب وتنوير المقباس وتفسير أبي السعود والسراج المنير والفتوحات الإلٰهية.

ثم إن بعض الآيات اختار الجلالان له من التفسير ما هو مغاير لأرجح الأقوال، ولاسيما الآيات التي فيها ذكر للصفات الإلٰهية. فقد يكون تبيان ذلك بعيدًا عن الدلالة الشرعية، بالتأويل اعتمادًا على كلمة «أي»، للتبرؤ من العُهدة. ومع هذا، فقد وجهتُ تلك المعاني إلى مقاصدها الدقيقة. وكذلك شأن ما اعتمدا فيه الأخبار غير الصحيحة والإسرائيليات المختلَقة، التي تفسد المقاصد وتوجه المعاني إلى تشويه عقائد الأنبياء والصحابة والملائكة وأعمالهم. فكان من الواجب بيان منزلة تلك المقولات، وذكر وجه الصواب الذي لاشك فيه، مع الإحالة على المصادر الموثقة، من الحديث الشريف والسيرة النبوية الكريمة، وأقوال علماء التفسير، ومصنفات التاريخ واللغة وعلوم القرآن الكريم والسُّنّة المباركة.

والظاهر أن اختيار الجلالين لذلك لم يكن عن غفلة وقصور، وإنما كان ما نقلاه شائعًا في عصرهما، وهما يخاطبان به العلماء الذين يعرفون منزلته المنكرة، ويعلمون ما يقابله من صحيح الأقوال وثابتها. ثم هم مطمئنون إلى أن ما روي عن أهل الكتاب لايجوز تصديقه ولا تكذيبه إلّا بحجة، وأن الإسرائيليات أقسام: فما صح بما لدينا كان مقبولًا لا بذاته بل بما جاء

(١) هذا خلاف ما هو شائع بين الباحثين والدارسين، من أن «تفسير الجلالين» واضح ودقيق، يناسب أفهام جميع الناس. انظر ص ٢٩٣ من موسوعة المصادر والمراجع.
(٢) البحر المحيط ٣:٢٨٢.
(٣) حاشية الصاوي ١:٢.
(٤) مراح لبيد ١:٢.

عندنا، وما تكذّب بما لدينا أُنكر بحق، وما سُكت عنه ولا ينكره العقل السليم جازت حكايته للرواية والإخبار لاللتصديق والاعتقاد[١]. فهو يُروَى ولا يجور الاعتماد عليه، لِما عرف به اليهود وأمثالهم - وهم شياطين البشر - من اختلاق للأكاذيب والأساطير والخرافات، في تاريخ المخلوقات عامة وحياة الأنبياء والصالحين خاصة.

وهذا ما يفيده الحديث الشريف المشهور، وهو قول النبي ﷺ[٢]: «وحَدِّثُوا عَن بَنِي إسرائِيلَ، ولا حَرَجَ». والأمر فيه هو أمر إباحة، فيما كان غير مخالف للنصوص الشرعية فقط، شأنه شأن ما يروى من أخبار الفرس والروم والهند وغيرهم[٣]. ولكن ليس لنا أن نصدقهم في ذلك لأننا مأمورون مرارًا بعدم التصديق، بل بالمخالفة لما أَلِفه واعتاده وشُهر به أهل الكتاب عامة، واليهود خاصة، وكانوا مختصين به أو متميزين[٤].

وإنما جاءت الإباحة بذلك الخصوص لأنها خاتمة مراحل ثلاث، في حياة الدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة. فعندما قدم الرسول ﷺ المدينة أحب موافقة أهل الكتاب، فيما لم يُنَهَ عنه، تألفًا لهم ولأنهم أهل شرع. وكان ذلك بإلهام ووحي من المولى - تعالى - حتى لقد أوحَى إليه تحويل القِبلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وعندما لم ينجع فيهم ذلك، وكثر تقليد بعض الصحابة لهم، زُجروا عن الأخذ عنهم، خشية الافتتان واتباع ما هم عليه واختلاط الأمور على المسلمين، ثم جاء الوحي بعد بضعة عشر شهرًا، بالعودة إلى استقبال المسجد الحرام. وبذلك أصبح أحبار يهودَ يقولون: هذا ما يدعُ من أمرنا شيئًا إلّا خالفَنا فيه.

ولما استقرت الأحكام الإسلامية والقواعد الشرعية كانت المرحلة الثالثة، إذ وقع الإذن وحصل التوسع ورُفع الحرج، فكانت الإباحة خاصة برواية ما لا ينافي الشرع الحنيف، وبقي الأمر بالمخالفة لهم فيما دون ذلك[٥]. وتحقيق هذا في الحديث المشهور[٦]، إذ خاطب الرسول ﷺ جماهير المسلمين إلى الأبد، بقوله: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كانَ قَبلَكُم، شِبرًا بِشِبرٍ وذِراعًا بِذِراعٍ، حَتَّى لَو سَلَكُوا جُحرَ ضَبٍّ لَسَلَكتُمُوهُ». قال الصحابة: يا رسولَ اللهِ، آليهودَ والنصارى؟ قال: «فَمَن»؟

والإخبار بالتقليد الأعمى هنا هو معجزة بما سيكون في المستقبل، مع التحذير الشديد والزجر العنيف للمسلمين. ثم إن هذا الاستفهام الأخير هو إنكاري بالنفي والتوبيخ والتعجب، أي: ليس المراد غيرهم، فاحذروا أن تنقادوا بذلك. وفيه ما هو أبلغ من النهي الصريح، ويفيد الإطلاق حتى آخر الحياة الدنيا. وقد تأكد تحقيق ذلك علينا بأمر ملزم آخر، هو ما يرد في آخر الفاتحة «غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم ولا الضَّالِّينَ»، نكرره كل يوم حوالي ٤٠ مرة في الصلاة، دعاء وتضرعًا أن يجنبنا الله تقليد هؤلاء أو الانقياد لأباطليهم. فقد جاء في الصحيح أن النبي ﷺ قال[٧]: «إنَّ المَغضُوبَ عَلَيهِم اليَهُودُ، وإنَّ الضَّالِّينَ

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٩٧-١٠٠ والإسرائيليات في التفسير والحديث ص ٣٦-٤٢. ومثال ما ينكر بحق وصلُ قصة القتيل بقصة البقرة، وهو وارد عند جمهور المفسرين. وإنما ينكر هذا الوصل لعدة أسباب منها: أن الرواية الإسرائيلية تجعل جزأها الأول بعد الثاني، وبينهما آية اعتراضية فيها اعتراض أيضًا، وهذا خلاف النظم الكريم في التسلسل والاعتراضين. وأن ضمير المؤنث يعود على بعيد، وضمير المذكر يعود على مؤنث ضمن اعتراض مما لا يجوز عود ضمير عليه. وأن مدة تعنت بني إسرائيل قبل ذبح البقرة طويلة جدًّا لا تبقي للجثة أثرًا. وأن البقرة اشتُرِيتْ بملء جلدها ذهبًا، ومَن يضمن أن يدفع اليهود ذلك ولمّا يعلم قدره؟ وأن نسق ما جاء بعد «إذ» في الآيات المحيطة بالقصة - وهو ١٤ مرة - يقتضي تمايز كل من ذلك بموضوع خاص بدون تداخل. وأن في تلك الرواية محاولة لإخفاء ما كان عليه اليهود من عبادة البقر، كما جاء في الآية ٩٣ من السورة. فالفصل بين القصتين يحفظ للنظم الكريم سياقه المحكم، ويبيِّن وجه الحق في أكاذيب الإسرائيليات. والله أعلم.

(٢) الحديث ٣٢٧٤ في البخاري. وانظر فتح الباري ٦:٦١٧-٦١٨ و١٠:٤٣٤.

(٣) الورقة ٣٤ من «الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة» للبقاعي برهان الدين إبراهيم بن عمر. وانظر الإسرائيليات ص ٥٥-٥٦.

(٤) انظر مسند أحمد ٥:٢٦٤-٢٦٥ و١:٢٤١ ومختصر شرح الجامع الصغير ٢:٢ وصحيح الجامع الصغير ١:٦١١ والحديث ١٠٢٠ في الترمذي.

(٥) فتح الباري ٦:٦١٧ و١٠:٤٤٣-٤٤٤ والإسرائيليات ص ٤٢-٥٦.

(٦) الأحاديث ٣٢٦٩ و٦٨٨٩ في البخاري و٢٦٦٩ في مسلم وفتح الباري ٦:٦١٣-٦١٦ وشرح النووي ٨:٤٧٢.

(٧) المسند ٤:٣٧٨-٣٧٩ و٨:١٥٣ والإتقان ٢:٤٢٠.

النَّصارَى». فالمراد أذًا هم أهل الكتاب ومن كان مثلهم. على هذا كان إجماع الصحابة والتابعين[١]. ولكنّ المسلمين، مع ذلك كله، يتجاهلون التحذير والأمر والزجر والدعاء والتضرع، ويستسلمون لمسوخ أهل الكتاب وذيولهم، في جميع ميادين الحياة، وربما جعلوهم قادة وحماة ومشرعين، وحاربوا معهم بعضهم بعضًا.

أما المفسرون فقد أغفلوا بيان ذلك بالتفصيل، لأنه معلوم ميسر في الأحكام الشرعية، لا يُحتاج إلى ذكره في كل موطن، ولهم أن يرووا من الإسرائيليات في حدود المنهج الشرعي، ما داموا على بصيرة نافذة، وعلم يميز الحق من الباطل[٢]. ثم إنهم توسعوا في مفهوم «الإسرائيليات»، حتى دخل فيه لديهم كل خبر مصدره أعداء الإسلام، في كل زمان ومكان، من مثل أباطيل الغرانيق التي وضعها الزنادقة، وما أقحمه الأب يوحنى الدمشقي في قصة طلاق زيد لزينب، رضي الله عنهما[٣]، وما يروّجه المفسدون من أخبار وأقاويل مكذوبة.

فجمهور المفسرين معذورون في ذلك، يروونه وهم على علم بما فيه من الدسائس، والخزعبِلات ومقاصد الفساد. غير أن القَرأة في هذه العصور بعدوا عن التفقه التام، لما خضعوا له من تجهيل باسم التعليم، وغاب عنهم بعض الأصول والفروع، فانقادوا إلى اعتقاد ما جازت روايته من الإسرائيليات، ودخل في نفوسهم كثير مما حاكه أولئك من أباطيل، ونشروه من الفساد والشرور والرذائل. ومن ثَمّ كان على العلماء أن يقرنوا تلك الأخبار الباطلة، والأساطير المختلَقة، ببيان ما فيها من الأكاذيب، وذكر وجه الصواب، لتوجيه العامة إلى الحق. وإلّا انساق هؤلاء وراء الأباطيل، وأشاعوها بين الآخرين على أنها أحداث تاريخية وحقائق معتبرة. بل ربما ظنوها نصوصًا قرآنية أيضًا. ولهذا رأيت من واجبي أن أعلق على كل خبر مكذوب وقول مختلق أو ضعيف، ببيان حقيقته وذكر وجه الحق، مع الإحالة إلى المصادر العلمية الموثقة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما نذكره أحيانًا، من آلاف السنوات في تاريخ الأمم والأنبياء والعرب القدماء، هو مما أَلِفه الناس في المصادر المتداولة، وكثير منه مصدره أباطيل ممسوخ التوراة أيضًا. والحق أن تلك الآلاف القليلة ليس لها سند علمي موثق، وهي مقولات من صَبَوات أحبار يهودَ ومن نقل عنهم. فلايجوز اعتمادها في البحث إلّا استئناسًا وتقريبًا للأفهام ومع قصد لرد ما فيها من الأوهام[٤]. ذلك لأن حياة الأمم القديمة والأنبياء الأوائل تستغرق عشرات الآلاف من السنين والعشرات، أو أكثر.

وإذا كان نوح قد عاش حوالَي ألف سنة، ومَن قبله وبعده كان له كذلك أو أكثر، وعدد الأنبياء يتجاوزالمئات والألوف كما ذكر المفسرون، فلا عجب أن يصير للتاريخ الإنساني عمر مديد جدًّا، ولإرم عاد قِدَمٌ بعيد يتجاوز عشرات القرون والمئات، ولا تمثل المقولات الإسرائيلية منه إلّا أقل القليل. فلو كان لكل نبي عشر سنين وحسب لكان للإنسانية عهود تتجاوز الحصر. لقد مسخت أكاذيب يهودَ البشرية وقزّمتها، كما تمسخ الآن واقع العالم وشؤونه.

ثم إن الثابت حقًّا أن جد العرب الأول، وهو إرم، كان ابنًا لنوح هو سامٌ نفسه كما ذكر ابن الكلبي، تحقيقًا لقول النبي ﷺ: «سامٌ أبُو العَرَبِ»، وقد عاش قبل إبراهيم - عليه السلام - بأجيال متعددة، وأن يعرب كان كذلك، وعاد وثمود وجديس والعماليق وطسم وجديس، وأن معد بن عدنان كان قبل موسى - عليه السلام - أيضًا[٥]. وهذا يعني أن العرب كانوا في التاريخ قبل بني إسرائيل والتوراة، أي: قبل الميلاد بتلك القرون المذكورة.

وشبيه بهذا ما يذكر من أنساب القدماء، هو من دسائس الأحبار، إلّا ماندر وكان له خبر موثق. فقد عرفنا بالتحقيق أن

(١) الدر المنثور ١:١٦ وكشف الظنون ص ٤٣١.
(٢) انظر الإسرائيليات ص ٥٣.
(٣) المصدر السابق ص ١٣-١٥.
(٤) مروج الذهب ٢:٢٦٠ وجمهرة أنساب العرب ص ٨. وانظر شمس العلوم ١:٧-٨ وأغاليط المؤرخين ص ٧٧-٧٨ وص ٣٧ من كتاب اليمن الحضارة والإنسان لعبد الله الشماحي.
(٥) طبقات فحول الشعراء ص ١١ ومروج الذهب ٢:١١٠-١١٣ وسنن الترمذي ٩:٤١٨ ومعاني القرآن ٣:٢٦٠.

أقدم الأمم بعد نوح يعرب بن قحطان، مع عاد وثمود من حفدة إرم، ولهم آثار معروفة الآن وفيها كتابات بالخط المسماري[١]، وكانت بعدهم أقوام من أبناء أعمامهم: طَسم وجَديس وعِمليق وأُميم[٢]. . . وهؤلاء هم العرب العاربة. ثم إن ما زعمه[٣] بعض المؤرخين، من فناء هؤلاء جميعًا، تأويل سطحي لما جاء في القرآن الكريم، أُغفل فيه ما ورد في عدة آيات كريمة، من نجاة مؤمني تلك الأقوام حين الدمار، وهم ذوو عدد ظاهر، كان لهم ذرية انتشرت في اليمن والحجاز ثم في جميع الأقطار العربية المعروفة الآن.

وقد تولد عن هؤلاء أقوام مشهورون في التاريخ، كلهم من سلالة الجدّ إرم ذات العماد، وهم الأكّاديون والآشوريون والآراميون، والكنعانيون والعموريون والفينيقيون، والأنباط والتدمريون، والثموديون والسِّينائيون والسبئيون، والمعينيون والصفويون واللحيانيون. . . بل إن الأكراد والبربر والأقباط والفراعنة والحبشة والسُّريان وتُركَ خراسان هم أيضًا من ذرية إرم هذه[٤]. وقد تفرق هؤلاء جميعًا في مواطن مختلفة، منفصلين عن العرب العدنانية، وصاروا مع الأيام والقرون يمثلون أقوامًا غريبة أو كالغريبة، في اللغة وأساليب الحياة، ثم جاء دجاجلة بني إسرائيل، فجعلوا أكثرهم من غير العرب، وجاراهم في ذلك جمهور المؤرخين المعاصرين من مستشرقين ومستغربين، على غير بحث وتحقيق.

وعلى هذا فإن ما ذكره العلماء، من ألفاظ قرآنية وزعموا أنها غير عربية[٥]، يعود أكثره إلى لهجات هؤلاء الأقوام من العرب، كالمفردات الحبشية والسريانية والنبطية والبربرية والقبطية والحورانية. ذلك لأن الأقوام العربية التي أشرت إليها قبلُ انشقت عن بني عدنان، وخالطت الأعاجم فانحدرت لغاتها في أودية عامية، تشبه مانحن عليه اليوم، من لهجات محلية في أصقاع العروبة، أكثر مفرداتها وتراكيبها عربي محرف في أصواته وصيغه وسياقاته، حتى ليُظَنُّ أنه أعجمي. هذا في حين استمرت اللغة العدنانية في قلب الجزيرة، بين العدنانيين ومن انضم إليهم من القحطانيين ولجأ إليهم من يهود قَيْنُقاع وقُريظة والنَّضير، تتنامى في الفصاحة، وتتألق في مجال الإبلاغ، فإذا هي قُبيل الإسلام قد أصبحت قمة في البلاغة والبيان، وأهلًا لتحمل إعجاز القرآن.

وهكذا اتسعت الشُّقة بين فصاحة العدنانيين من ناحية، وعروبة إرم ذات العماد وعامية سائر العرب من ناحية أُخرى، فكان فيما وصل إلينا من النصوص المتأخرة خلاف كبير في صور الألفاظ، وتباعد ظاهر في بعض الأصوات والتراكيب، كما هو الآن حاضر بين أبناء العروبة من الأقطار المختلفة، بل من المدن والقرى في القطر الواحد. وقد تنبه العلماء القدماء إلى هذه الظاهرة اللغوية، فذكروا أن ثمة عربيات مختلفة، إذ ما تكلمت به أقوام عاد وثمود وسلالاتهم القديمة هو عربية غير ماتكلم به الصحابة ومن بعدهم[٦].

وأوضح من هذا أن يكون الشأن، في القرن الثاني، كما قال أبو عمرو بن العلاء: «ما لسانُ حِميَرَ وأقاصي اليمن اليومَ بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا»[٧]. فإذا كان الخلاف كبيرًا، بين العدنانيين والقحطانيين في ذلك القرن، إلى هذا الحد الذي تتميز فيه عربيتان، ليكونا لسانين متباعدين، فحريٌّ بألسنة الأقوام العربية الأُخرى المعاصرة غير العدنانية أن تكون في الأودية القصوى، وأن تجد بينها وبين عربية عدنان ما هو معروف مشهور، يعبر عنه المؤرخون المعاصرون بالسُّريانية والآرامية والآشورية والكنعانية والبربرية. . .

ومع هذا كله، فقد استوعب الوحي الإلٰهي بعض مفردات اللهجات غير العدنانية، بعد أن صهرها في بُوتقة الفصاحة

(١) قصص الأنبياء للنجار ص ٥١ ودائرة المعارف الإسلامية ٣: ١٦.
(٢) مروج الذهب ١: ٥٣ و٢: ١١-١٨ و٢٥-٢٦ و١١٠-١١٤.
(٣) طبقات فحول الشعراء ص ٨-٩ وجمهرة الأنساب ص ٩.
(٤) انظر جمهرة الأنساب ص ٨-٩ ونهاية الأرب ص ١١٨ و١٥٠-١٥١ والمحبر ص ٣٩٤ ومروج الذهب ٢: ٩٩-١٢٣ والقاموس والتاج (كرد).
(٥) البرهان ١: ٢٨٧-٢٩٠ والإتقان ١: ٢٨٨-٢٩٨ ومروج الذهب ٢: ١١.
(٦) طبقات فحول الشعراء ص ٨-١٠.
(٧) نفس المصدر ص ١١.

صيغة ولفظًا، على غرار ما صهر من كلمات لخمسين قبيلة غير حجازية أيضًا، من مثل: عُمان وهُذيل وحِمْيَر وهوازن والنخع وعبس وجُرهُم وخَثعَم ومَذحِج وعُذرة وغسّان ومُزينة ولَخم وجُذام وحنيفة وسبأ وسُليم وعمارة وطيئ وخُزاعة وتميم وأنمار والأوس والخزرج وهمدان ومدين وحضرموت وتغلب. . . بل لقد قيل: إن فيه من كل لغات العرب[١]. وهذا تألُّفٌ لقلوب أصحاب تلك اللغات، وإشعار لهم أن القرآن هو لهم أيضًا ولجميع الناس، كما هو لقريش ومن حولها.

تلك قصة المفردات العربية غير الحجازية. أما ما ذكر[٢]، من ألفاظ رومية وهندية وفارسية ويونانية وعبرانية، فإنه ذو أصل عربي عريق، انتقل إلى تلك الأقوام في قديم التاريخ، ثم رجع إلى معدِنه فصيحًا معافًى، فكان في استعماله تعبير عن عالمية اللغة والتعبير والتفكير، بالإضافة إلى عالمية الدعوة. وإنما نزعم ذلك لأن لغة العرب أقدم من لغات تلك الأمم بكثير، كما ذكرنا قبل، وتأثُّر المتأخر بالمتقدم أمر لا خلاف فيه، وعكس هذا لايقرّه إلّا المعتدون المكابرون.

والجدير بالذكر هنا أيضًا أن اللغة العبرانية القديمة ليس لها أصل متميز، وإنما هي مولدة من خليط لغات الأقوام العربية الكنعانية والآرامية. فقد كان بنو إسرائيل، وهم حاميون لا ساميون، من عهد يوسف إلى عهد موسى - عليهما السلام - يتداولون اللغة القبطية المصرية، وهي مزيج من لهجات للممالك العربية ممن كان قبل الفراعنة وفي أيامهم أيضًا، فكان من الطبيعي أن تنزل التوراة بتلك اللغة. ولما هاجروا إلى الشام امتزج ما لديهم بخليط آخر من الكنعانية والآرامية، فكان أن سجلت التوراة بهذا المزيج الجديد، ثم ترجمت بعدُ إلى ماعُرف بالعبرانية المصطنعة.

فإذا انتهينا من مسألة اللهجات واللغات ذات الأصل العربي، لما لها من نسب إرَمي قديم، استوقفتنا مفردات أقدم من ذلك وردت في القرآن الكريم، كالأسماء الأعلام: جبريل وميكائيل ومالك وإبليس وآدم وحواء وقابيل وهابيل. . . فهذه الأسماء بلا شك ذات أصول قديمة عريقة. غير أنها كانت معروفة بين العرب قبل الإسلام، مما عُرّب أو ما اتفق بين اللغات، كما قال ابن عباس[٣]، يستخدمونه في كلامهم شعرًا ونثرًا، لأنه ذو صبغة عربية خالصة بصيغته وأصواته ودلالاته التاريخية والدينية، على غرار المفردات الأصيلة. وهذا يعني أنه نال الجنسية العربية قديمًا، وعاش في أذهان العرب وألسنتهم وآذانهم قرونًا بعد قرون، فكان في حيز القانون اللغوي المشهور: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

والخلاصة لكل ماعرضناه، في هذه الزاوية اللغوية، أن جميع ما في القرآن الكريم هو عربي عربي خالص العروبة، بعيد عن موارد العجمة واللهجات الهزيلة. ولذلك وصفه الله - عزَّ وجل - بأنه عربيٌّ، وعربيٌّ مُبينٌ، وعربيٌّ غيرُ ذِي عِوَج، في أكثر من آية كريمة، فميزه عن غير العدنانية المعروفة بالبيان والفصاحة والبلاغة العليا. ولذلك أيضًا ترى الأئمة: أمثال الشافعي وأبي عُبيدة والطبري وأحمد بن فارس والقاضي أبي بكر بن الطيب وآخرين، ينكرون الزعم بوقوع غير العربي في القرآن الكريم، ويصفون مدعيه بأنه أعظمَ القولَ وافترى الكذب الصُّراح[٤]. فلا غرو أن تفسر تلك المفردات بمجموعها، على أنها ذات نسب عربي عريق.

ومما له علاقة جوهرية بتفسير الدلالات والمعاني، في الآيات الكريمة أيضًا، أسباب النزول، أي: الحدث الذي كان سببًا لنزول النص القرآني، سواء أحَدَثًا كان أم سؤالًا ألقي على النبي ﷺ. وهو أصل مهم في الفهم والتفسير الدقيقين، وإنما يؤخذ بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على أسبابه، وبحثوا عن علمها وجدّوا في طلب ذلك[٥]. وتتحقق الصيغة الصريحة للسبب، إذا قال الراوي أو المحدّث: «سبب نزول هذه الآية كذا»، أو أتى بفاء السببية قائلًا: «فنزل»، بعد ذكر الحادثة أو السؤال. أما إذا قال: «نزلت هذه الآية في كذا»، فالعبارة[٦] تحتمل السببية وتحتمل تضمن الآية أحكام ما

(١) الصاحبي ص ٥٨-٥٩ والبرهان ١: ٢٨٣ والإتقان ١: ٢٨٣-٢٨٧.
(٢) الصاحبي ص ٥٩-٦١ والمعرب ص ٥٣ والبرهان ١: ٢٨٧-٢٩٠ والإتقان ١: ٢٨٨-٢٩٨.
(٣) انظر «اللغات في القرآن» لابن عباس و«ماورد في القرآن من لغات القبائل» لأبي عبيد.
(٤) الرسالة للشافعي ص ٤١ ومجاز القرآن ١: ١٧ والصاحبي ص ٥٩-٦٢ والمعرب ص ٥٢ والبرهان ١: ٢٨٥ والإتقان ١: ٢٨٨.
(٥) أسباب نزول القرآن ص ٥. وانظر مقدمة ابن الصلاح ١٢٨-١٢٩ والإتقان ١: ٦١-٦٧ و٢: ٣٩١.
(٦) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٥٤-٦٠ والصحيح المسند من أسباب النزول ص ١٤-١٥.

ذكر، من دون تعيين.

وقد كثر التأليف في هذا الفن، من علوم القرآن، فمنه ماكان موثقًا صحيح الإسناد والرواية، ومنه ماكان أثرًا مرويًا في كتب التفسير، عن بعض الصحابة والتابعين وتابعيهم بدون توثيق وتحقيق. والأول هو المعتمد عند العلماء، في حين أن الثاني في قبوله نظر وتردد. ويمكنك إدراك الفرق بين هذا وذاك، بمراجعة ما جاء في كتابين، هما: «الصحيح المسند من أسباب النزول» لمقبل بن هادي الوادعي، و«أسباب نزول القرآن» لعلي بن أحمد الواحدي. بل لقد كان بعض المفسرين يشكِل عليهم أحيانًا معنى الآيات، فيرتبون لها أسبابًا تناسب ما يذهبون إليه من التفسير(١).

والجلالان كثيرًا ما يوردان الروايات والأحداث، على أنها أسباب للنزول، وفيها ما هو لبيان الحكم لا للسبب، على ما بيّنّا قبل. وهما غالبًا ما يسردان ذلك من دون إسناد، فيدخل في الصحيح الثابت ما هو ضعيف أو مختلق لا أصل له، وربما كان فيه دسائس إسرائيلية أو باطنية، تشوه معاني الآيات الكريمة. ولذا كان من واجبي أن أقف عند ما صح بطلانه من ذلك، لأحقق مكانته المتهافتة، وأبين وجه الصواب بالأدلة الموضوعية الموثقة، والمصادر العلمية المعتمدة عند جمهور العلماء. وما لم أجد إليه منفذًا تركته لمن يقوّمه.

ثم هما كثيرًا ما أغفلا ذكر السبب لنزول الآيات الكريمة، فبقي المعنى يحتمل توجيهات مختلفة. وقد تتبعت تلك المواطن الكثيرة المغفلة، في المصادر المصنفة لذلك، وفي كتب السيرة والتاريخ والتفاسير المطولة، ونقلت ما جاء فيها من أسباب للنزول، فأثبتُّه في التعليق على الآيات أنفسها، ليكون عونًا على الفهم الصحيح. وهذا خلاف ما انتشر في أغلب مطبوعات «تفسير الجلالين»، إذ أُلحق بحواشي الصفحات جميع أسباب النزول من كتاب «لباب النقول» للسيوطي، فكان فيها تكرار لما ذكره الجلالان، وتوزع اعتباطي للنصوص بأسانيدها، لا علاقة له بموطن تفسير الآيات المَعنيّة. وهذا إثقال للكتاب بدون طائل، بل تغرير بالقُرّاء، إذ يربطون أحيانًا بين آيات وسبب لا علاقة لها به.

ثم لاتنسَ أن ما يورده المفسرون من شروح، في المصنفات القديمة والمتأخرة والمعاصرة، عدا ماثبت عن النبي ﷺ وعلماء الصحابة المفسرين، اجتهادات فيها نظر وليس لها أصل علمي يقيني، لتُظَنَّ القولَ الحق في البيان والتوضيح. ومن هذا القبيل ما يُذكر من نَسخ لبعض الآيات، لم يصح منه إلا عُشر مِعشاره. ولذلك كثرت المقولات واختلفت أحيانًا أو تناقضت حتى في «تفسير الجلالين»، ويتناقلها الناس اليوم بحوار ونقاش وجدل، على أنها من لوازم النص الإلٰهي، وحاشا للقرآن الكريم أن يقبل مثل ذلك. بل إن ما جاء فيه عن الصحابة أيضًا ليُعَدّ من الموقوفات، إذ ليس له منزلة النص الشرعي المسند. وقد روي عن الإمام أحمد بن حنبل ما يحقق قولنا هذا(٢). فكن على بيّنة منه، لئلّا تقع في إحالة وأوهام.

أما القراءات التي أوردها الجلالان فغالبًا ما نقلتْ من تلخيص الكَواشي، وكان معظمها مما اشتهر بين العلماء، تحقيقًا لما ذكر السيوطي في مقدمة التفسير. غير أن بعض القراءات، ومنه ما هو في صلب نص الآيات الكريمة، لم يكن من المشهور، بل إن بعضه معروف بين العلماء بأنه من الشواذ. وقد تأثر الجلالان، في هذه الناحية، بما اصطلحه الكَواشي من التعبير عن القراءة السبعية بقوله «في قراءة»، وعن الشاذة بالقول «وقرئ»(٣)، فغفلا عن منهجهما المرسوم، ونقلا عنه ذلك الاصطلاح، وتابعهما ناشرو «تفسير الجلالين» من دون تحقيق، فوصفوا ما جاء فيه «قرئ» بأنه من شواذ القراءات.

والحق أن الكَواشي يريد بالشاذ أحد وجهين: الأول: ما ليس في قراءات السبعة، إذ هي عنده قد صح سندها، واستقام وجهها في العربية، ووافق لفظها خط الإمام. والثاني: ما لم يكن بالتواتر أو موافقًا لخط الإمام. بيد أن السيوطي، عندما صنف «الإتقان في علوم القرآن»، حرّر هذه المسألة وكان له رأي آخر، فجعل للقراءات أقسامًا أربعة: المتواتر

---

(١) انظر البحر المحيط ٨: ٢٣٩.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٧٠-٧٢ والمستدرك ٢: ٢٥٨ والبرهان ٢: ١٥٧ والإتقان ١: ١٧٩ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨-١٢٩.

(٣) انظر الورقة ٢ من التلخيص والفتوحات ٢: ١٤٧ و٢٣٠. غير أن ما في ١: ٧١ من الفتوحات يعني الأغلبية في ذلك لا الإطلاق. وهذا يرجح ما ذهبنا إليه.

والمشهور والآحاد والشاذ. وعرّف الأخير خلافًا للكواشي بأنه ما لم يصح سنده، فكان أن اعتد القراءات العشر مشهورة غير شاذة[١]. ولهذا فإن ما عبر عنه السيوطي في تفسيره بِـ«قرئ» لم يكن كله شاذًا، إذ كان فيه ما هو صحيح الإسناد، أو من القراءات العشر، بخلاف ما شاع في بعض حواشي مطبوعات الجلالين.

فإذا قيل: إن الاصطلاح يؤخذ بمفهومه، كما نُقل عن الكَواشي وبعض المفسرين، قلنا: المسألة هنا هي مما جاء فيه عن العالم قولان متضادان أو أكثر، وقد حررها ابن جنّي، وكان فيما ذكر أنه إذا جاء القولان مرسلين، غير مبانٍ أحدهما من صاحبه بدليل قاطع، وجب البحث عن تاريخهما، ليُعلم أن المتأخر هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن الأول[٢]. ثم إن المعروف حقًّا أن السيوطي صنف نصيبه من تفسيره هذا، وهو شاب عمره أقل من ٢٢ سنة بشهور[٣]، على حين أن كتاب «الإتقان» صدر عنه في الستينات من عمره[٤]، وفيه تحرير للحكم والتقسيم المذكور. فلا بد أن يُعتمد هذا المتأخِّر المحرَّر في كتاب تأصيلي، ويماز المشهور مما هو شاذ، كما فعلتُ في بيان ذلك.

وفي ترجمات السور الكريمة، أي: التعريف لها في مستهل تفسيرها بنسبتها إلى مكة أو المدينة، وبعدد آياتها، كثيرًا ما ذكر الجلالان خلافًا في السورة أو بعض آياتها أو عددها، متأثرَين بما نقلاه من «التلخيص» للكواشي، مع أن هذا يغاير منهجهما الذي رسماه على مقصَد اليسر، والاكتفاء بما يُفهَم به كلام الله، عز وجل. أما الخلاف في نسبة السورة أو بعضها إلى موطن معين فمصدره: نزول بعض النصوص القرآنية غير مرة، واختلاف الصحابة فيما علموه من موطن النزول، ثم تعدد وجهات النظر في مفهوم مصطلحَي «المكي والمدني»، وفي تفسير بعض الآيات[٥].

وأما الخلاف في عدد آيات السورة الواحدة فهو مبني على تحديد مواقع الفواصل فيها، مع الحفاظ على عدد الكلمات والأحرف أيضًا. وإنما اختلف العلماء في عدد الآيات هذه لأن النبي ﷺ كان، عندما يقرأ القرآن، غالبًا ما يقف عند رؤوس الآيات لتعيين مواقعها. فإذا كان ذلك واضحًا بلفظه، ولا حاجة إلى بيانه، واصل القراءة بدون توقف عليه لإتمام المعنى، فيحسب بعض السامعين أن ذلك هو رأس الآية، ويروي بعد ذلك كلٌّ ما تحصل لديه. يضاف إلى ذلك أن البسملة نزلت مع السورة في بعض الأحرف السبعة، فمن قرأ بحرف نزلت فيه عدّها من آيات السورة، ومن قرأ بغيره لم يعدها[٦]. ومع هذا فإن جمهور الفواصل متفَق عليه إجماعًا، وما اختلفت فيه الروايات هو قليل جدًّا، وحدّده العلماء. وللحفاظ على الوفاق بين تفسير الجلالين والمصاحف المطبوعة، جعلنا نحن أرقام الآيات هنا تماثل ما في المطبوعات المتداولة، وإن خالفت ما يذكره الجلالان.

وقد انتقل مجموع هذا إلى تدوين المصاحف، في عهد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فسُجل في النسخ الأربع ما يستوعبه، أي: في كل منها ما يمثل وجهًا أو وجوهًا من الروايات المحققة، والقراءات المعتبرة مجردة مما كان فيها تنقيطًا للإعراب والإعجام[٧]، فكان في الأمصار التي وزعت عليها صورة من ذلك، ومعها قارئ متقن يعلم الناس ما في المصحف المرسل. ثم توالت روايات الصحابة في الأمصار، فكان استقرار ما نقلوه. ولذلك مثلًا ترى كلًّا من «الٓمٓ» و«الٓمٓصٓ» و«طه» و«طسٓمٓ» و«يسٓ» و«حمٓ» آية عند أهل الكوفة وحدهم. واختلف أيضًا كل من أهل المدينة والبصرة والكوفة والشام في تعيين بعض الفواصل للآيات[٨]، فكان في مصاحفهم ما ذكره المفسرون في المطولات لاستيعاب الواقع العلمي

(١) الإتقان ١: ١٦٨ و٨١.
(٢) الخصائص ١: ٢٠٠-٢٠٥.
(٣) الفتوحات ٢: ٦٦٨-٦٦٩.
(٤) عزم السيوطي في أواخر حياته على تصنيف تفسير، يستوعب المأثور والاستنباط والإشارات والأعاريب واللغات والبلاغة. . . وسماه «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، ثم جعل له مقدمة هي ما عرف بعد باسم «الإتقان في علوم القرآن». والظاهر أنه لم ينجز ذلك التفسير الموعود به. الإتقان ٢: ٤٢٠ وكشف الظنون ص ١٥٩٩.
(٥) البرهان في علوم القرآن ١: ١٨٥-٢٠٥ والإتقان ١: ١٥-٣٥.
(٦) البرهان ١: ٢٥١-٢٥٢.
(٧) النشر ١: ٧-٨ والمقنع ص ١١٥.
(٨) جمال القراء وكمال الإقراء ص ٢٧٧-٣٢١.

المقرر، ثم جاء الجلالان فنقلا بعض ذلك، وهو لايناسب منهج التفسير الموجز، كما ورد في مستهل كتابهما هذا.

والظاهر أن ما ذكره السيوطي من «الإعراب»، في مقدمة التفسير، لا يراد به المصطلح النحوي المعروف الآن، أي: بيان وظائف المفردات وما لها من علاقات وتأثرات في السياق القرآني، بل المراد به مفهوم التحليل النحوي كاملًا[١]. ذلك لأن الجلالين لم يكتفيا بإعراب بعض المفردات، وإنما وقفا أيضًا عند وظائف كثير من الجمل وأشباهها والمصادر المؤولة، وتعرضا لتحليل بعض الكلمات صرفيًّا، وذكرا معاني عدد وافر من الأدوات.

وكان شأن هذا الصنيع كشأن تفسير المعاني، حاملًا لي على متابعة خطوات الجلالين، بإتمام التحليل النحوي للنص القرآني، وإيراد ما أغفلاه من ذلك، مستعينًا بما ورد في التفاسير المطولة وأعاريب القرآن. فالإعراب الدقيق يساعد على تعيين العلاقات بين المفردات والجمل والعبارات، ويساهم في توجيه القارئ إلى المعنى الصحيح. ولذا رأيتني أقف عند تحليل أكثر المفردات المقتضية لذلك، وجميع المصادر المؤولة وجمهور الجمل وأشباهها، لأبين وظائف كل منها ومعانيه النحوية وعلاقته بما حوله من السياق، مع الحرص الشديد على بيان اتصال التراكيب بما تيسر وأمكن، في سياق العبارات والآيات. وقد تطلب هذا أيضًا التحليل النحوي للأدوات والصيغ.

ففي الأدوات ذكرت المعاني النحوية والوظائف التركيبية لكل منها ضمن العبارة التي تضمها، مع بيان علاقاتها بما حولها، وما تقتضيه من عمل إعرابي، إن كانت من العوامل. ولم أغفل من ذلك إلّا واو العطف والتنوين، وبعض الأدوات التي تعرضت لها في مواطن قريبة منها، أو كان في عبارات التحليل ما يشير إليها، كالاستئناف والعطف والحال والجوابية السببية. وفي الصيغ، بينت الوزن الصرفي لمفردات كثيرة، والعلاقات الحميمة بينها وبين مصادرها وأفعالها وبعض المشتقات في الساحة اللغوية، وما حصل فيها من تغيُّرات صوتية بالزيادة والحذف والإبدال والإعلال والإدغام والقلب المكاني، وما اكتسبته من معان صرفية بالزيادات والحذف، وما انتقلت إليه من معان وظيفية تبعًا للسياق الذي وضعت فيه.

ولكيلا يكون تكرار، وطلبًا للاختصار في عرض عبارات التحليل النحوي، فقد اكتفيت بالتفصيل في أوائل السور الطويلة والمتوسطة الطول، ثم أحلت على ذلك فيما كان بعد منها، أو تركت التفصيل اكتفاء بما سبق. وفي السور القصيرة كان البيان في الآيات المتقدمة منها، والإحالة على ذلك فيما يلي. هذا إذا كانت الوظائف والمعاني والعلاقات موحدة. أما إذا كان خلاف في تلك العناصر فقد وجب التفصيل حيث يرد مقتضيه.

وكنت أحيانًا أختصر التعبير، في التحليل النحوي، اعتمادًا على ما كرر من قبل أو بعد. ثم إن العبارات التي يرد فيها بعض الأسماء الحسنى يجب حملها على ما يليق بصفات الله - تعالى - لئلّا تكون إحالة أو فساد في المعنى[٢]. ولذلك فإن ما يكون بين ألفاظه، من تلك العبارات، «في، من، إلى، على» مثلًا، يعبر فيه بما يناسب المقام، وقد يضاف كلمة «معنوية» لإبعاد الدلالة عن التحيز المكاني أو الزماني. وعلى هذا يكون تفسير المفردات أيضًا والتراكيب، إذ يخلع مثل «كان» عن المضي، ليكون بدون قيد في الزمان.

ولأن الحال قد تعني صفة متنقلة، فعندما نقول عن نحو[٣] ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا**﴾: «إن وكيلًا حال من لفظ الجلالة»، فإننا نعني أن ذلك خاص باللفظ نفسه لا بالمولى، عز وجل. وكذلك الجر بالباء هنا هو للفظ أيضًا. ثم إن هذه الباء حرفُ جرٍّ زائدٌ، وزيادة الحرف في المقولات الإعرابية تعني عدم تعلقه اللفظي بما حوله من العبارة، مع مقاصد وظيفية تناسب المقام. فالباء هنا تفيد، مع التزيين اللفظي، توكيد الاتصال الإسنادي بالإسناد الإضافي. وللحرف الزائد من المعاني البلاغية ما يتعذر حصره وبيانه[٤]، وتغيب أبعاده فيما اصطلح عليه بعض المعربين بقولهم: «صلة». ثم إن في هذا المصطلح

(١) انظر التحليل النحوي أصوله وأدلته ص ١١-١٤.
(٢) انظر البصائر والذخائر ٣: ٦٣٠ (والنص مختل فيه) والإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٤٧ ١٤٨ والبرهان ١: ٣٠٦.
(٣) الآية ١٣٢ من سورة النساء.
(٤) انظر بعض ذلك في تعليقنا على شرح قواعد الإعراب ص ٥٢١-٥٢٢ ومجلة الأحمدية ١٠: ١٦٢-١٩٢ وإشكاليات في البحث والنقد النحويين ص ٧٠-١٠٠.

إحالة، لأنه يعني الوصل الإعرابي بين الحَدَث والاسم المجرور، وهذه وظيفة الحرف الأصلي لا الزائد.

والجدير بالذكر هو التساوق والتعاون بين العناصر المختلفة لعمليات التفسير. فقد اعتاد المفسرون أن يبسطوا وجوهَ التعريف بالسور والآيات، والأسبابَ المتعددة للنزول، واختلافَ القراءات، والدلالاتِ المحتمَلةَ للمفردات، والمعانيَ الخاصة والعامة الصادرة للآيات عن تلك الدلالات، والأحكام الشرعية المستنبطة منها، والصورَ الممكنة للتحليل النحوي في الإعراب وبعض الصرف ومعاني الأدوات. . . وغالبًا ما ينثرون ذلك على غير نسق أو نظام معين، يردّ كلًّا من الوجوه والأسباب والقراءات والدلالات والمعاني والأحكام وصور التحليل، بعضه إلى بعض في التوجيه المقصود.

وهم بهذا يخاطبون العلماء وطلابهم، فلايكون إشكال أو التباس، لأن العالم المتقن يعيد كل عنصر إلى لِفاقه، ويدرك مرامي التوجيهات المختلفة. أما القارئ الشادي وأنصاف المثقفين فإنهم يتيهون في تلك العوالم المبثوثة المتداخلة، ويضيعون في انتشارها واختلافها وتنافيها أحيانًا، أو يقيمون علاقات واهمة بين أبعاضها، من دون دليل مرشد أو توجيه معين، أويظنون جواز اختيار الخلط، فيكون لديهم أفهام هلامية مضطربة رجراجة، ليس فيها كبير فائدة. ومثل هذا يقع في التفاسير المختصرة، إذ ينقل المفسر من تلك الوجوه المتعددة ما يناسبه، فيقع في التلفيق بعيدًا من التحرير أو التحقيق.

ولأن الجلالين نقلا جمهور تفسيرهما من عدة مصادر، ذكرناها قبل، فقد حصل لديهما تعدد في بعض عناصر التفسير، وكان عندهما ضرب من التلفيق في بعض المواطن، إذ تجد الآيةَ المكية تفسر بما هو موضوع مدني، أو العكس، وسببَ النزول يخالفه ما ذكر من معنى أو تفسير، والقراءةَ المعينة توجَّه بما هو لغيرها، والإعرابَ المحدد لايناسب القراءة المختارة أو المعنى المقصود أو الرسم الإملائي المعتمد، وتعيينَ معنى الأداة لايلائم السياق الواردة فيه. وبالعودة إلى تلك المصادر المعتمدة، تلمست مواقع التلفيق، فبينت سببه والتصويب المناسب في سياقه. وكان كثير من هذا قد غابت معالمه عن المحشِّين لِـ «الجلالين»، والناشرين لطبعاته المختلفة، فصدر عنهم أحيانًا تعليقات تزيد الأمر تعقيدًا وإيهامًا، وتنبئ عن تعجل في الحكم والتوجيه.

وتجنبًا لمثل تلك الظواهر المشكلة، والاضطرابات المحيرة والمزالق العسيرة والتوجهات الموزعة، فقد حاولت أن أوفق بين عناصر التفسير عامة، ليكون كل من سبب النزول، والقراءة والرسم الإملائي وعلامات الترقيم والتفسير والشرح والحكم المستنبط والمصطلح المستخدم والتحليل النحوي، مناسبًا بعضه لبعض ولغالبية توجيهات الجلالين. ثم اعتنيت بتعيين الصلات بين الضمائر المتعددة وأصحابها في التركيب، وتعيين صاحب الصفة أو الحال أو الخبر أو التمييز أو الجواب، وتحديد تعلق أشباه الجمل، وقصدت التوضيح ما أمكن للعلاقة بين التراكيب المتباعدة، مع ملاحظة الأحكام العامة، لتتضح الوحَدات الموضوعية في النص القرآني.

وقد كررت مرارًا مراجعة ما سطرته من تعليقات موضحة موجهة متعقبة، في متممات التحقيق، أتناوله بالتعديل والتقويم والتسديد، لأحافظ بقدر الإمكان على وحدة منهجية بين تلك المحاولات والمقاصد، وليكون التوافق ظاهرًا، ويتيسَّر للقارئ الفهم الدقيق للمرامي الخاصة والعامة.

وتحقيقًا لهذه المسيرة المقصودة، فغالبًا ما كنت أختار للنص وجهًا واحدًا في كل عنصر تفسيري، يلائم سائر إخوته، ويساهم في توضيحها وتحديد أبعاد المعنى ومراميه. وإذا اضطررت إلى إيراد أكثر من وجه، في بعض المواقف تبعًا لما أثاره الجلالان أو غيرهما في عناصر التفسير، بينتُ ما يحتمله كل منها، وما يناسبه من وجوه سائر المرافقات له، سواء كان ذلك في الأسباب أو القراءات أو المعاني أو التحليل النحوي. وربما عرضت للمسألة الواحدة وجهين مختلفين أو أكثر، وكل منها في موضع خاص به مناسب له، لئلا يُظن أن الدلالة الوحيدة تسد منافذ القول، وتحجب غيرها عن الحضور. وكثيرًا ما أشرت في التعليقات إلى توافق الآيات المتقاربة في صور الإعراب، وغالبًا ما فسرت مفردات وتعابير، لأن الإمامين ذكرا لها معنى تأويليًّا بعيدًا من التفسير الوضعي. وبذلك حاولت الحفاظ على المعاني الدلالية، وفتحت الباب لشيء من المجاز فيما لا يتصل بالأسماء الحسنى والصفات الربانية.

ثم قد كان للإمامين الجلالين، في بعض مراحل التفسير، أوهام في ذكر القراءات، وأخطاء علمية أو تعبيرية، على

رغم ادعاءِ المحلي أن ذهنه لا يقبل الخطأ، وتوهُّم السيوطي أنه بلغ مرحلة الاجتهاد. وقد وقفت عند تلك الأوهام والأخطاء، مشيرًا إليها ومعلقًا بوجه الصواب، ومحيلًا على المصادر الموثقة. ولقد تلبثت كثيرًا إزاء التعبير عن الإعراب الحقيقي بالإعراب الحكمي للتوابع، وعلقت عليه بأنه مخالف للصواب بما يوهم القُرّاء، مع أنه معروف لدى جمهور النحاة، كما أنني جاريت الجلالين بذكر الملابسة بدلًا من المصاحبة، لئلّا يكون اختلاف بين النص والتعليقات عليه. ومن خلال ذلك، تبين لي أن بعض المحشِّين والناشرين وهموا أحيانًا، وخطّؤوا ما هو صواب أو ذهبوا مذاهب بعيدة، فرددت مقولاتهم بالدليل والبرهان.

وأخيرًا فإنهما، مع ماقدماه من تيسير للنص القرآني، كان لهما عبارات دقيقة عصية على القارئين، لما فيها من إيجاز شديد، ومصطلحات ومفاهيم علمية، وإشارات في القراءات، وتوجيهات لغوية ونحوية، وتفسيرات للمفردات والتراكيب، وأحكام شرعية في الأصول والفروع للمذهب الشافعي غالبًا، وأحداث تاريخية، وأسماء أعلام للأفراد والقبائل والأمكنة والمصادر. وقد تلبثت إزاء هذا كله، بالشرح والبيان، تذليلًا للصعوبات، وتوطئة للغاية المرجوة من هذا الكتاب الكريم. وربما وجهت عبارات لهما، على غير ماقصدا، كالذي تراه في تفسيري لضمير الفصل، ولبعض العبارات التي أورداها في سياق الإعراب، فذكرت أنها تكون بيانًا للمعنى لاتوجيهًا إعرابيًّا.

ولسوف ترى، في مجمل ماذكرت، لمحات متميزة في جميع عناصر التفسير، قد تخالف ما تواضع عليه جمهور اللغويين والنحاة والمفسرين، أثرتها لتكون مجالًا للتجربة والاختبار والتقويم، لدى العلماء والباحثين، يغذونها بمعلوماتهم والأدلة إيجابية أو سلبية، فتأخذ بعدَ التصويب شكل النظريات والمقولات العلمية. وأظهرُ ذلك جعلُ الجمل الإنشائية أو الشرطية ذات موقع خبري أو وصفي أو حالي، والنفيُ للمبالغة، والنص على أنّ «لدى» اسم مبني لا معرب، وعلى جواز حذف «أنْ» بعد لام الجحود، وعلى تعميم نيابة «أل» لتشمل مختلف الضمائر، وتعميم الاسمية على كاف التشبيه، ثم ما وجهت فيه أسماء الذوات إلى أصولها المشتقة أو المصدرية، حاملة معنى التوكيد للمبالغة في أداء المراد.

وقد تبين لي، من خلال هذه المراحل التطورية للمفردات، أن الكثير الكثير من أسماء الأعيان، للإنسان والحيوان والنبات والجماد، هو في الأصل مصوغ على بنية المصادر أو المشتقات، ثم صار مع الزمن للدلالة على معاني الذوات. وهذا يفيد الانتقال من ميادين المعاني الحَدَثية المجردة إلى ميادين التعبير عن المادة في المخلوقات. أما الانتقال العكسي من المادة إلى المعنى فنادر جدًّا. وما نهجته في هذه المسألة هو سبيل إحصائي واقعي، ينقض العكس الذي زعمه المستشرقون والمستغربون من زملائنا اللغويين المعاصرين.

ولقد كنت ألجأ أحيانًا إلى الاختزال للتعبير. ففي التحليل للأدوات، قد أُغفل عمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، إذا كان مشهورًا، لأنصّ على الدلالات النحوية الدقيقة. والتعليق للجار والمجرور قد يعبر عنه بتعليق الجار أو المجرور وحده، وهو قول جائز عند المعربين. والقول «منصوب بالفتحة» مثلًا تكون فيه الباء للاستعانة، والتعبير بـ «حال من كذا» هو الأصل، وربما قلت «حال عن كذا» إذا كان في العبارة ما يقتضي ذلك من الكلام. والتزام «الملابسة»، في تحديد معاني بعض الأدوات، مصدره ما أَلِفه الجلالان في التفسير، فلم أجد ما يوجب المخالفة، مع أن المراد هو المصاحبة أو المعية. والتعبير بـ «المبالغة» يراد به الإبلاغ الدقيق، أي: بلوغ نهاية المعنى لِما تتضمنه المفردة أو العبارة. وأفعال الاستعارة هي التي تسند إلى فاعلها مجازًا، نحو: ماتَ وهلك[(١)].

ثم إن التوكيد ليس قاصرًا على ما نعرفه، في كتيبات النحو والبلاغة. وهو كثيرًا ما يرد في أصوات المفردات اللغوية، وتكوين الصيغ الصرفية، والقلب المكاني للتعبير، وأنواع البدل النحوي، والأخبار والنعوت والأحوال والإضافة والتمييز والجمل وأشباهها، وأساليب الخبر والطلب والشرط والاستفهام والتعجب والنفي. . . بل إن استخدامَ الأدوات - وهي تكثيف لعبارات أو تراكيب - بدلًا من الأسماء والأفعال والجمل، هو توكيد آخر للمعاني النحوية التي تتضمنها، والحذفَ

(١) انظر المقتضب ٣:١٨٨ والأصول ١:٧٤ وعلل النحو ص ٢٧٥.

القياسي لتلك الأدوات هو توكيد على توكيد. وكذلك حذف جملة القسم مع الجار ومجروره.

ويظهر هذا جليًّا في النداء، إذ تكون الأداة لتوكيد معنى التنبيه، بدلًا من الفعل المحذوف «أدعو»، بعد أن نقل هذا الفعل من معنى الخبر إلى الإنشاء للمبالغة في الدلالة(١). ثم إن ذكر النداءنفسه فيه، بالإضافة إلى تخصيصه المنادى، ضرب من التوكيد. ذلك لأن أول الكلام أبدًا في كل خطاب هو النداء. وإنما يستغنى عنه لكثرته وإقبال المخاطَب غالبًا(٢). فإن ورد ذكره كان له ما زعمت من وظيفة.

بل إن حذفَ الأداة أيضًا هو تحقيق لذلك وتثبيت، ونداءُ ما لايستجيب نحو: يا أسفَى ويا حسرتَى ويا ويلتَى، وتوظيفَ النداء للتعجب أو الاستغاثة أو الندبة، فيهما مضاعفات أُخرى للتوكيد والمبالغة. أضف إلى هذا أن ما عرف من توكيد المصادر لأفعالها، على قول النحاة، هو في الحقيقة توكيد للمصادر المضمنة في الأفعال، لا للأفعال نفسها(٣). وعلى هذا فإن مصادر المرة والنوع، في السياق، هي تفيد التوكيد لتلك المضمَّنات أيضًا.

وقد ختمت ذلك كله بعدة فهارس تجمع القضايا المشتركة، وتساعد الباحث على سريع الاستفادة من الموضوعات المنثورة في طيات المقال. فالفهرس الأول يضم الأحاديث والأثر، والثاني يستوعب «مسائل العربية» والثالث يحوي «المفردات الصرفية»، أي: الكلمات التي حُللتْ صرفيًّا، والرابع يجمع «أوهام وهَنات المفسرين»، أعني ما تعقبتُه من الأقوال الواهمة للمفسرين عامة، في الكون والحياة والتاريخ وأسباب النزول والسيرة، والقراءات واللغة والتفسير والشرح والإعراب والصرف والبلاغة. . . والسادس كان لتحديد محتوى الكتاب. وقبل هذا الأخير وضعت ثَبَتًا خامسًا لمصادر تخريج الأحاديث الشريفة.

وإذا أردنا أن نجمع شتات ما ذكر في هذه الخطبة، من خِدمات للنص القرآني وجهود الجلالين في التفسير، كان لدينا ما يلي:

١ - العرض التاريخي لِـ «تفسير الجلالين»، وبيان قيمته العلمية بين التفاسير المطولة والمتوسطة والموجزة.

٢ - الذكر لتلقي هذا التفسير، بين العلماء حتى العصر الحاضر جيلًا بعد آخر، في أسانيد متصلة بالمؤلفين نفسيهما.

٣ - السرد للشروح والتعليقات والحواشي، التي وضعت على هذا المصنف الكريم، من عهد تأليفه إلى يومنا هذا.

٤ - البسط لعدد من النسخ التي تولدت عن مصنف الجلالين، وما تمتاز به من قيمة علمية أو تاريخية.

٥ - استعراض أشهر الطبعات، وما تتسم به من تعجل تجاري، وتصرفات غير علمية، وأوهام وأخطاء منهجية ولغوية تشوه النص وتحيّر القارئ، وتعرقل مسيرة الاستفادة التي قصدها المؤلفان.

٦ - اكتشاف المصادر التفسيرية التي اعتمد عليها المؤلفان، بما ذكره السيوطي نفسه، وبما ورد في التفسير من نقل ظاهر للعِيان.

٧ - التحقيق للنص، ما فيه من آيات كريمة وعبارات تفسير، بإعادته إلى أقرب صورة أرادها المؤلفان. وذلك باعتماد النسخ الخطية القديمة المعاصرة للجلالين والمتأخرة، مع المصادر المستقى منها التفسير، والحواشي والتعليقات التي صنفت عليه، وبعض المطبوعات.

٨ - تقديم سورة الفاتحة، وجعلها في أول الكتاب، لتكون فاتحة النص الإلٰهي، على غرار ما في النسق القرآني.

٩ - التوزيع للسور المتوالية، تحت أرقام متسلسلة، على أن تبدأ كل سورة بصفحة جديدة من الكتاب، لتتميز برقمها ومضمونها.

١٠ - التمييز للنص القرآني من عبارات الجلالين، بجعل الآيات في لون قاتم وبين أقواس مزخرفة غير خبيثة، ورصف

---

(١) الكتاب ١: ١٤٨-١٤٨ وحاشية الصبان ٣: ١٣٣.

(٢) انظر الكتاب ١: ٣١٦ و١٢٣.

(٣) انظر شرح الكافية ١: ١٢٢ وبدائع الفوائد ٢: ٨٠.

عبارات التفسير باللون العادي، وحصر العبارات المحكية بأقواس مزدوجة، والكلمات المزيدة بقوسين معقوفتين.

١١- الضبط الضروري الكامل للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والضبط الضروري لعبارات التفسير، لتيسير القراءة الصحيحة للنص كله.

١٢- التزام الرسم الإملائي المعاصر، في لفظ الآيات المباركة عدا الأحرف المقطعة، وإن كانت القراءات التي اختارها الجلالان تخالف الرسم المصحفي المشهور. وكذلك كان الالتزام في رسم عبارات الجلالين، والقراءات التي أشارا إليها، لئلّا يكون في مطالعة الكتاب كله إشكال لدى العامة أوالخاصة. ويضاف إلى هذا اقتراح رسم لهمزة بينِ بينٍ.

١٣- التثبيت الدقيق الكامل لعلامات الرقيم، في الآيات الكريمة ونصوص التفسير، ليتسنى للقارئ إدراك العلاقات بين المفردات والجمل والتعابير المختلفة، ويصل إلى أدق المعاني والمقاصد البعيدة.

١٤- الترقيم للآيات كلها، بجعل الأرقام في أواخر الآيات دائمًا، وجعل عدد آيات السورة الواحدة، كما هو مألوف في جمهور المطبوعات المصحفية.

١٥- التوزيع الموضوعي للآيات المتوالية، بجمع ما يبسط فكرة واحدة، وفصله عما قبله وبعده في فِقَر متمايزة، تحدد ابتداء المعنى وختامه في غالب الأحيان. وربما جعلت الآية أكثر من فقرة، إذا كان فيها ما يقتضي ذلك.

١٦- إثبات الخلافات التي وردت في النسخ، وفي بعض المطبوعات والحواشي، ليتبين الخطأ من الصواب، وتتضح معالم التصرفات الكثيرة، ممن تعرض لهذا الكتاب الكريم.

١٧- التحديد للخطوات المنهجية التي رسمها الجلالان لعملهما في التفسير، ومتابعة تلك الخطوات لبيان ما التزماه فعلًا، وما خرجا عليه تأثرًا بما ينقلان عنه من مصادر التفسير المعتمدة.

١٨- الرجوع إلى أمهات كتب التفسير وعلوم القرآن، والحديث الشريف، واللغة والنحو والأعاريب والبلاغة، والتاريخ والسيرة والفقه والاصطلاح، للتعليق على النص بما يوضحه ويوسع مضايقه.

١٩- التوضيح لما كان من تعريف بالسور، في مستهل تفسيرها، وما جاء فيه من خلاف لعدد الآيات وموطن النزول.

٢٠- التعليق على الأحرف المقطعة في أوائل بعض السور، بأنها سر الله المكنون في كتابه العزيز. ولهذا فهي لا تحتاج إلى تفسير أو إعراب.

٢١- التفسير لأسباب النزول الواردة في الكتاب، وإلحاق ما أغفله الجلالان من أسباب. أعني إلحاق ذلك بمواضعه من التعليق على الآيات المَعنيّة.

٢٢- التعقب لما ورد من إسرائيليات وأخبار موضوعة أو ضعيفة أو منكرة، ببيان وجه الفساد فيها، ومصدر الاختلاق والوضع، وذكر ما يقابل ذلك من روايات ومقولات موثقة، تصحح المقاصد وتحدد المرامي السديدة.

٢٣- الشرح للمفردات والعبارات القرآنية التي أغفل الإمامان تفسيرها، أو ذكرا لها معنى تأويليًا بعيدًا، وتكرار ذلك في كل موطن، بما يناسب توجيههما للسياق.

٢٤- التعريف بالأعلام، من أفراد وجماعات وقبائل وأمم، وأمكنة وغزوات وسرايا وأحداث، أشار إليها الجلالان، وفي التعريف بها بيان لكثير من معاني الآيات الكريمة.

٢٥- التخريج للأحاديث الشريفة والآثار الكريمة، بذكر مصادرها في: صحاح البخاري ومسلم والترمذي، وسنن النسائي وابني ماجه وداود، ومسند أحمد وغيره من المصنفات الموثقة، مع بيان ماكان فيه ضعف، أو ما هو باطل موضوع لاأصل له.

٢٦- الشرح للمفردات الغريبة التي وردت في كلام الجلالين، من مصطلحات ومفاهيم وأحكام شرعية.

٢٧- التوضيح لما أشكل من عبارات الجلالين، في إيرادهما الإشارة إلى القراءات وأصول الدين والفقه، ومشكلات التاريخ واللغة والأحكام والإعراب والصرف والبيان.

٢٨- التحرير لما كان من أوهام وهَنات، في مختلف مواطن التفسير. وذلك ببيان ما كان فيه خطأ ظاهر، وما هو محتمل أو

جائز أو صحيح فصيح.

٢٩- التحليل النحوي الكامل، بإعراب جمهور المفردات العسيرة، والجمل الظاهرة والمقدرة والمصادر المؤولة، وجميع أشباه الجمل مع تعليقها بما هي له من الأفعال والمصادر والمشتقات والأدوات المذكورة والمقدرة، والتفسير الصرفي الوافي لكل مفرد يقتضي البيان، وتفصيل المعاني للأدوات النحوية، مع توضيح علاقات الآيات بعضها ببعض في النصوص المتقاربة أو المتباعدة.

٣٠- التوحيد لخطوات التعليق على النص القرآني وتفسيره، باختيار موحد لما تقتضيه عناصر التفسير، من موطن النزول وأسبابه، ولفظ القراءات، وضبط الألفاظ ورسمها، وتوزيع علامات الترقيم، ومعاني المفردات والعبارات، والأحكام المستنبطة ومفاهيم الاصطلاح والتوجه والتحليلات الإعرابية والصرفية ومعاني الأدوات.

هذه وتيك وتلك وهاتيك إشارات خاطفة إلى ما بذلته، من خِدمات لهذا التفسير الجليل. ولست أزعم أنني أصبت في كل شيء منها، لأن العصمة والحكمة البالغة هما لرب العزة - سبحانه وتعالى - وقد أبى أن يصح إلّا كتابه العظيم. فليس لنا أن نتطاول وندعي ما لا نستطيع،[١] وحسبنا أن نردد ما قاله السيوطي، بعد خاتمته لتفسير سورة الإسراء:

حَمِدتُ اللهَ، رَبِّي، إذ هَداني ... لِما أبدَيتُ، مَعْ عَجزي وضَعفِي

فمَن لِي بالخَطا، فأَرُدَّ عَنهُ؟ ... ومَن لِي بالقَبُولِ، ولَو بِحَرفِ؟

والظاهر أن الجلالين لم يضعا اسمًا لتفسيرهما هذا، إذ توفي المحلي قبل إنجاز ما أراد، ووصف السيوطي مرارًا عمله فيه بأنه «تكملة»[٢]، ثم جاء مَن بعده فسماه «تفسير الجلالين»، أو «الجلالين». ولما كان فيما علقته على مصنفهما هذا تفصيل لكثير، من القضايا والمشكلات والمسائل، رأيت أن أعبر عن ذلك بإيجاز، فجمعته تحت عنوان: «المفصل في تفسير القرآن العظيم، المشهور بتفسير الجلالين»، آملًا أن يكون لي منه رحمة الله - عز وجل - وشفاعة رسوله الكريم ﷺ، ودعوات أفئدة المؤمنين الصالحين. ولست مغاليًا إذا زعمت أن العمل في «الميسر والمفصل» هو كوثري في الدنيا والآخرة، منحنيه الرحمن بفضله وعونه، وهيأ لي إنجازه، ليكون نورًا لتوجيهي في الحياة، وقدم صدق بعد الممات.

هذا، وكنت قد عزمت أن أستوفي هنا كل ما في نفسي، عن مصاحبتي للقرآن الكريم، وما فتحه لي من أبواب العلوم والمعارف والفضائل. غير أن سعة الآفاق القرآنية التي لا حد لها، وعمق الدلالات الربانية التي لا إحاطة للناس بها، ودقة الإشارات الرحمانية التي لا مجال للخوض فيها، وبُعد المرامي السماوية التي لا تطاول إليها... أشعرتني هذه كلها بالقصور والعجز، وردّتني مرارًا إلى ميادين التهيب والانصهار، فاكتفيت بما يسره المولى - سبحانه وتعالى - من رحمته وفضله، متفائلًا بالرجاء والأمل، ومستأنسًا بقوله الكريم[٣]: ﴿**إنّا فَتَحْنا لَكَ فَتحًا مُبينًا، لِيَغفِرَ لَكَ اللهُ ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وما تأخَّرَ، ويُتِمَّ نِعْمتَهُ عَلَيكَ، ويَهدِيَكَ صِراطًا مُستَقِيمًا**﴾. فعسى أن يتحقق الرجاء، ليكون لي ممن يطلع على جهدي هذا دعاء بالرحمة والمغفرة والعافية، وييسرَ الرحمن بفضله العظيم هذا خيرًا لي وللمسلمين في الدنيا، ورضًا عليّ ومقعد صدق يوم القيامة في ظل عرشه، يوم لا ظلَّ إلّا ظلُّه. إنه نعم المولى ونعم النصير، وهو وحده بالإجابة حقٌّ جدير.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

حلب في ١ رمضان لسنة ١٤٢٦

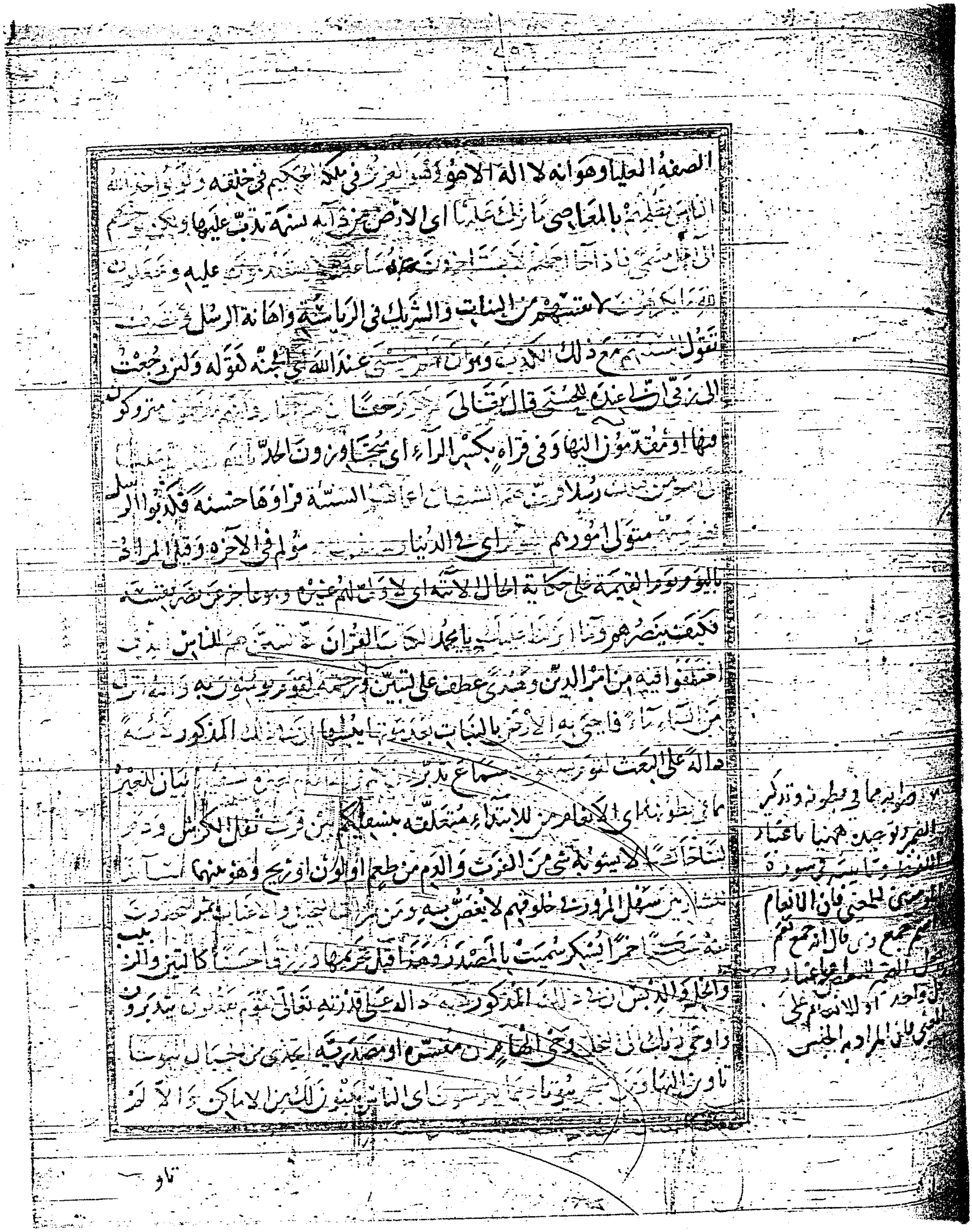
خادم القرآن الكريم

الأستاذ فخر الدين قباوة

(١) نذكِّر الإخوة هنا بأنه، عندما نقل نص الكتاب من جهاز «كبتار» إلى آخر، اختل ترتيب بعض الأرقام الواردة فيه. وقد صححنا الكثير من ذلك، وغفلنا عن القليل. فنرجو المعذرة.

(٢) انظر مقدمة السيوطي وخاتمته لتفسيره، وفهرسته لمؤلفاته ص ١٨ من معجم طبقات الحفاظ والمفسرين.

(٣) الآيتان ١ و٢ من سورة الفتح.



من النسخة التيمورية (الأصل)



الا انضاف اليه، ووقف على خطأ فاطّلعني عليه، وقد قلت

حمدت الله ربي اذ هداني لما ابديت مع عجزي وضعفي

فمن لي بالخطأ فارد عنه ومن لي بالقبول ولو بحرف

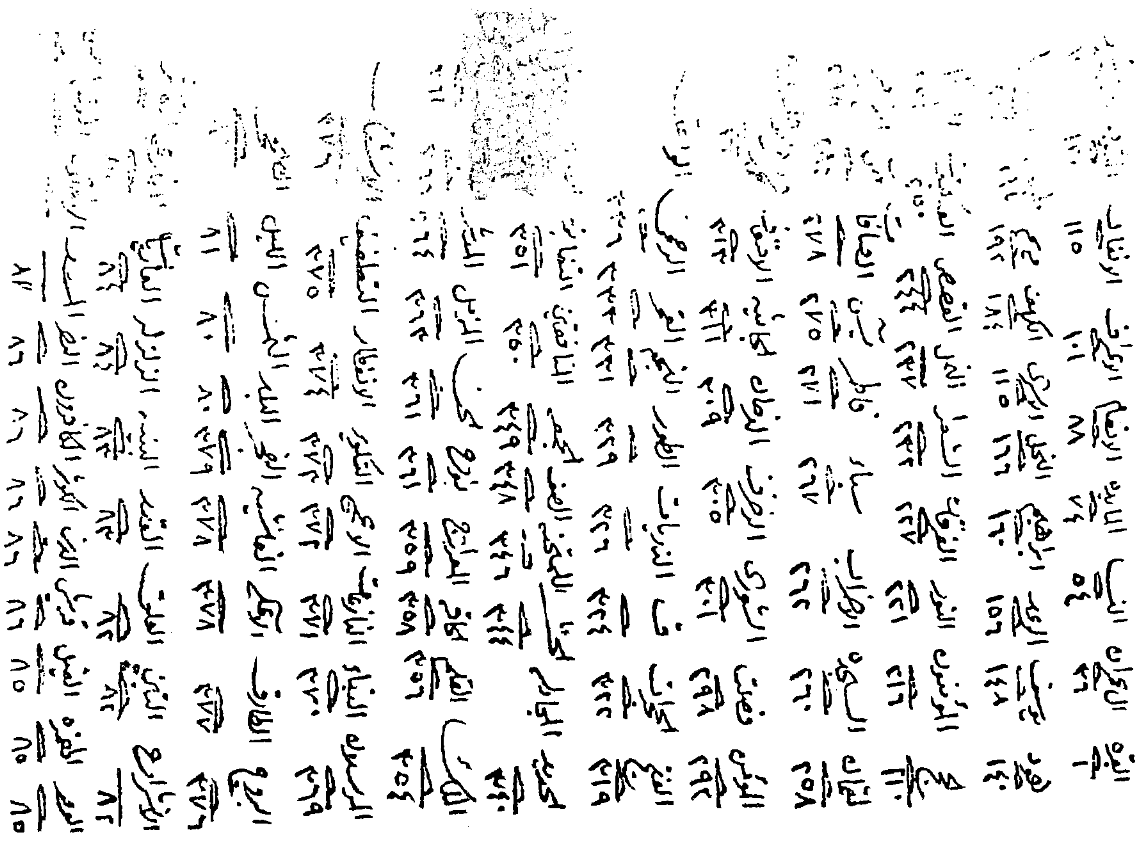
هذا ولم يكن قط في خلدي ان اتعرض لذلك، لعلمي بالعجز عن الخوض في هذه المسالك، وعسى الله ان ينفع به نفعا جمّا، ويفتح به قلوبا غلفا واعينا عميا واذانا صمّا، وكاني بمن اعتاد بالمطولات وقد اضرب عن هذه التكملة واصلها جنبًا، وعدل الى صريح العناد ولم يوجه الى دقائقهما فهما، ومن كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى، رزقنا الله به هداية الى سبيل الحق وتوفيقا، واطلاعا على دقائق كلماته وتحقيقا، وجعلنا مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا، وفرغ من تاليفه يوم الاحد عاشر شوال سنة سبعين وثمانمائة وكان الابتداء فيه يوم الاربعا مستهل رمضان من السنة المذكورة رحمه الله ورضي عنه بمنه وكرمه

وفرغ من كتابة هذه التكملة الفقير الضعيف المحتاج
الى كرم الله ومغفرته احمد بن مسعود النابلسي
عفا الله عنهما بمنه وكرمه في سابع عشري جمادى
الاولى سنة اربع عشرة وتسعمائة والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وسلم

حسبنا الله ونعم الوكيل

من النسخة التيمورية (الأصل)



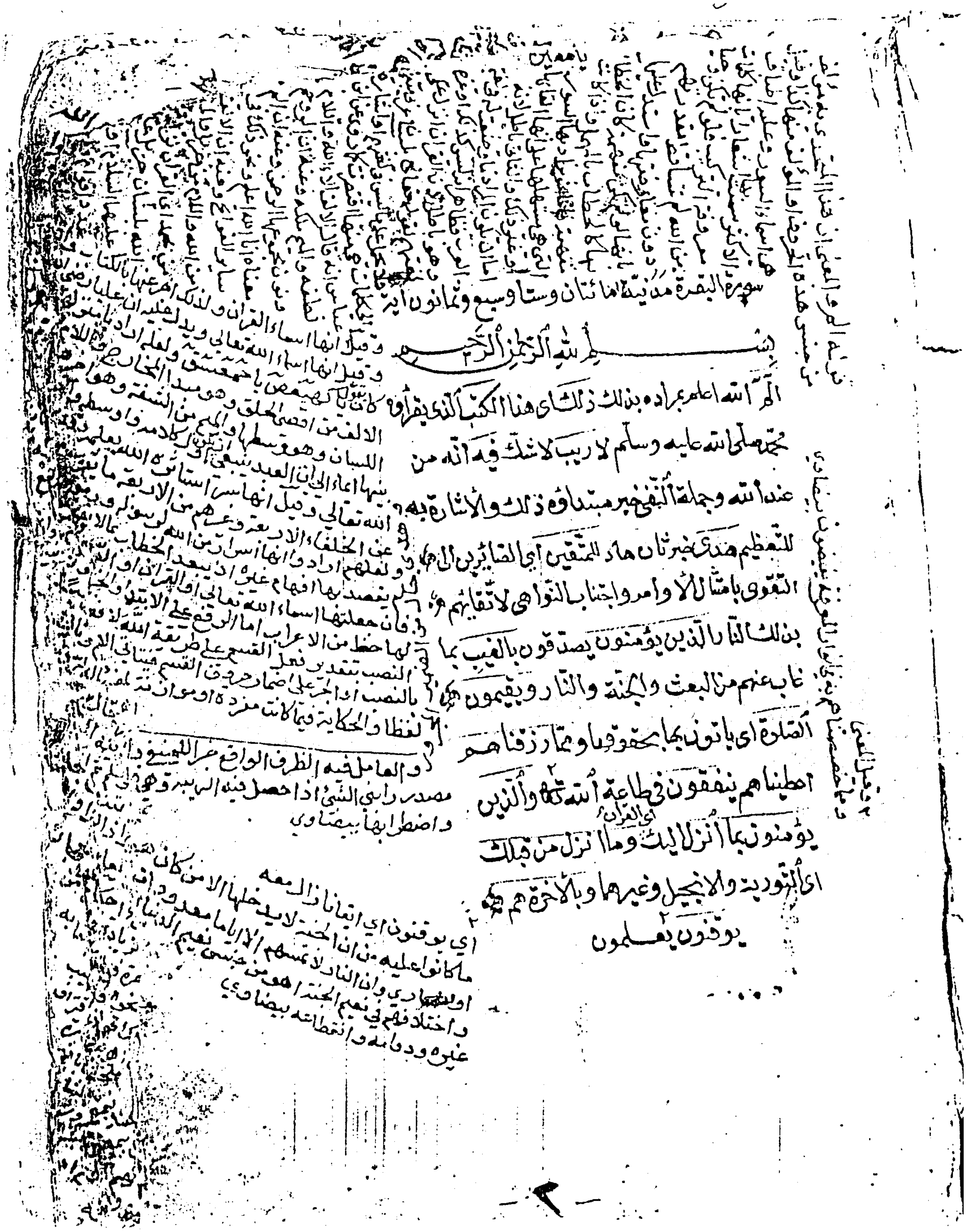


من نسخة الظاهرية (خ)

وخص بالذكر لانه لا ملك ظاهر فيه لاحد الا الله تعالى لمن الملك
اليوم لله ومن قرا مالك فمعناه مالك الامر كله في يوم
القيامة اي هو موصوف بذلك دايما كغافر الذنب فصح وقوعه
صفة للمعرفة اياك نعبد واياك نستعين اي نخصك
بالعبادة من توحيد وغيره ونطلب منك المعونة على العبادة
وغيرها اهدنا الصراط المستقيم اي ارشدنا اليه ويبدل
منه صراط الذين انعمت عليهم بالهداية ويبدل من
الذين بصلته غير المغضوب عليهم وهم اليهود ولا وغير
الضالين وهم النصارى ونكتة البدل افادت ان
المهتدين ليسوا يهود ولا نصارى والله سبحانه وتعالى اعلم
وقد تم هذا التفسير المبارك بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه ووافق الفراغ من كتابته يوم الاربعا المبارك
رابع عشر شهر محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٩٤ احسن
الله خاتمتها [illegible] بكتابته العبد الفقير
[illegible] المعترف
بالذنب والتقصير العبد مصطفى
[illegible] العلاف
[illegible] الشافعي غفر الله له
[illegible] ولوالديه
[illegible]

الخط يبقى زمانا بعد كاتبه وكاتب الخط تحت الارض مدفونا
الله يرحم عبدا [illegible] كاتبه يا قارئ الخط قل بالله [illegible]

من نسخة الظاهرية (خ)


سورة البقرة مدنية مائتان وست وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

الم الله اعلم بمراده بذلك ذلك اي هذا الكتاب الذي يقرأه
محمد صلى الله عليه وسلم لا ريب لا شك فيه انه من
عند الله وجملة النفي خبر مبتدأه ذلك والاشارة به
للتعظيم هدى خبر ثان هاد للمتقين اي الصائرين الى
التقوى بامتثال الاوامر واجتناب النواهي لاتقائهم
بذلك النار الذين يؤمنون يصدقون بالغيب بما
غاب عنهم من البعث والجنة والنار ويقيمون
الصلوة اي يأتون بها بحقوقها ومما رزقناهم
اعطيناهم ينفقون في طاعة الله والذين
يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك
اي التوراة والانجيل وغيرهما وبالآخرة هم
يوقنون يعلمون

من نسخة الثانوية الشرعية (ت)

اي الدنيا عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد التعجيل له بدل من
له باعادة الجار ثم جعلنا له في الآخرة جهنم يصلاها يدخلها
مذموما ملوما مدحورا مطرودا عن الرحمة ومن اراد
الآخرة وسعى لها سعيها عمل عملها اللائق بها وهو مؤمن حال
فاولئك كان سعيهم مشكورا عند الله اي مقبولا مثابا عليه كلا
من الفريقين نمد هؤلاء وهؤلاء بدل من كلا نمد بعطاء
ربك في الدنيا وما كان عطاء ربك فيها محظورا ممنوعا عن احد
انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض في الرزق والجاه وللآخرة
اكبر درجات واكبر تفضيلا من الدنيا فينبغي الاعتناء بها
دونها لا تجعل مع الله الها آخر فتقعد مذموما مخذولا
لا ناصر لك وقضى امر ربك ان اي بان لا تعبدوا الا اياه وان
تحسنوا بالوالدين احسانا بان تبروهما اما يبلغن عندك
الكبر احدهما فاعل او كلاهما وفي قراءة يبلغان فاحدهما بدل
من الفه فلا تقل لهما اف بفتح الفاء وكسرها منونا وغير منون
مصدر بمعنى تبا وقبحا ولا تنهرهما تزجرهما وقل لهما قولا
كريما جميلا لينا واخفض لهما جناح الذل الن لهما جانبك
الذليل من الرحمة اي لرقتك عليهما وقل رب ارحمهما كما رحماني
حين ربياني صغيرا ربكم اعلم بما في نفوسكم من اضمار البر
والعقوق ان تكونوا صالحين طائعين لله فانه كان
للاوابين الراجعين الى طاعته غفورا لما صدر منهم في حق
الوالدين من بادرة وهم لا يضمرون عقوقا وآت اعط ذا القربى

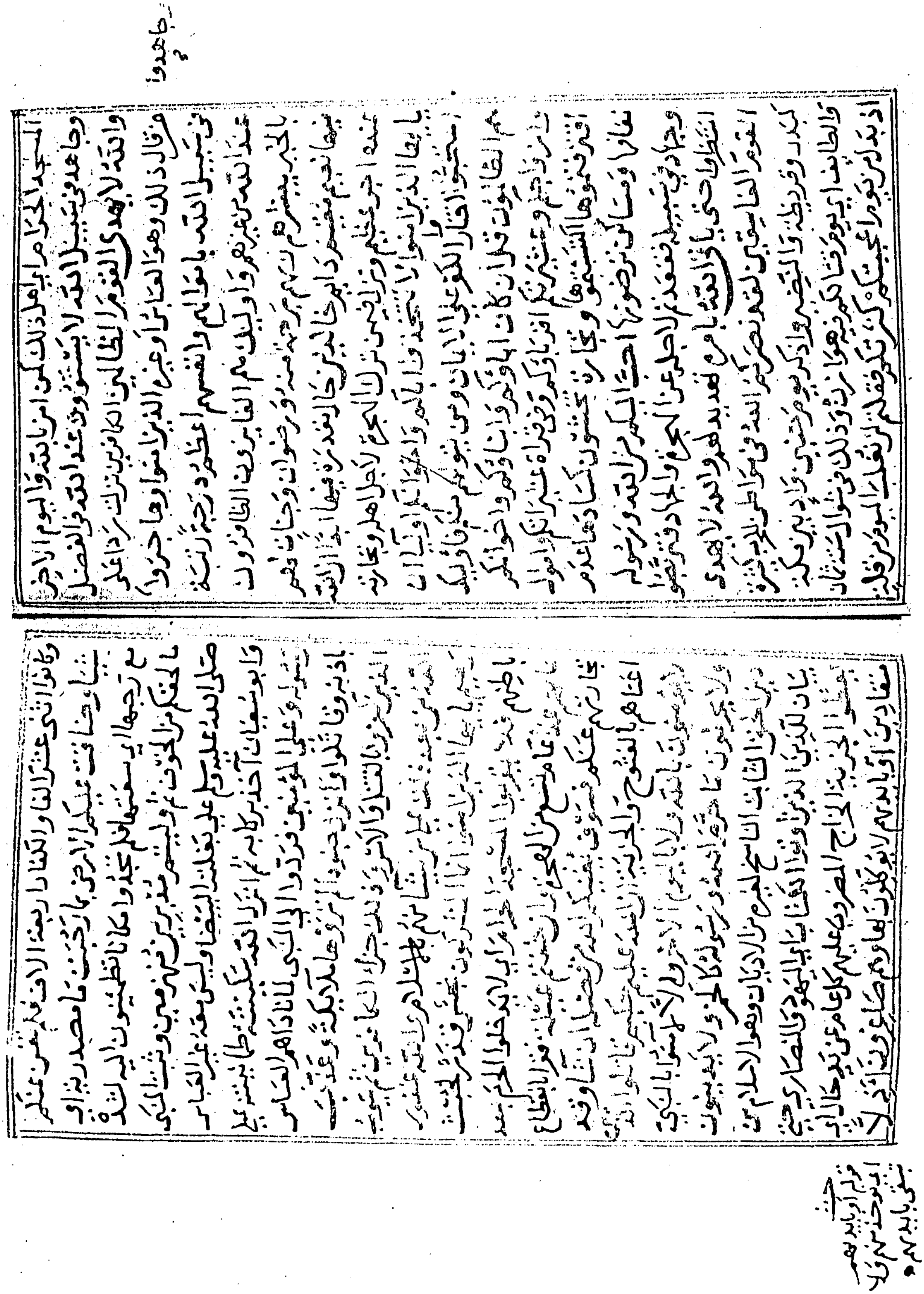
الرابعة

من نسخة الثانوية الشرعية (ت)

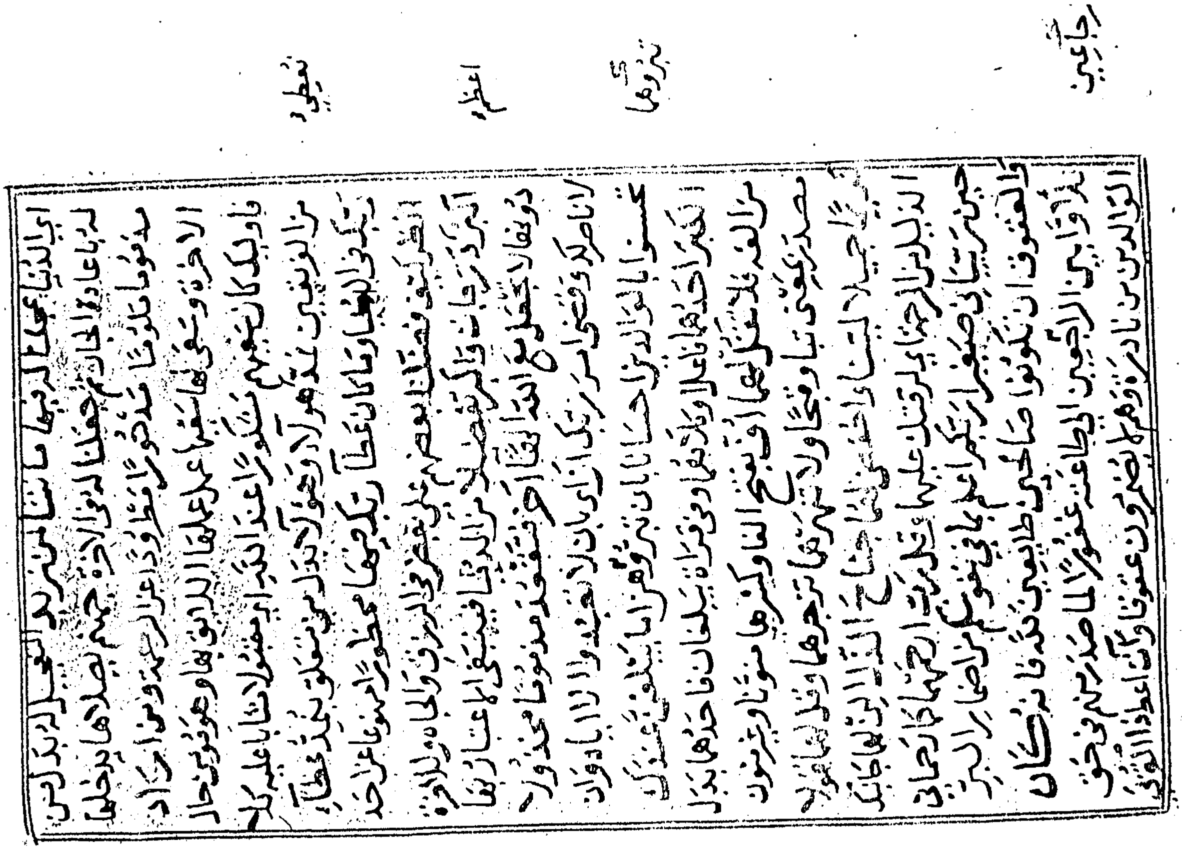
وكانوا اثني عشر الفا والكفار اربعة الاف فلم تغن عنكم
شيئا وضاقت عليكم الارض بما رحبت ما مصدرية اي
مع رحبها اي سعتها فلم تجدوا مكانا تطمئنون اليه لشدة
ما لحقكم من الخوف ثم وليتم مدبرين منهزمين وثبت النبي
صلى الله عليه وسلم على بغلته البيضا وليس معه غير العباس
وابو سفيان آخذ بركابه ثم انزل الله سكينته طمانينته على
رسوله وعلى المؤمنين فردوا الى النبي لما ناداهم العباس
باذنه وقاتلوا وانزل جنودا لم تروها ملايكة وعذب
الذين كفروا بالقتل والاسر وذلك جزاء الكافرين ثم يتوب
الله من بعد ذلك على من يشاء منهم بالاسلام والله غفور
رحيم يا ايها الذين امنوا انما المشركون نجس قذر لخبث
باطنهم فلا يقربوا المسجد الحرام اي لا يدخلوا الحرم بعد
عامهم هذا عام تسع من الهجرة وان خفتم عيلة فقرا بانقطاع
تجارتهم عنكم فسوف يغنيكم الله من فضله ان شاء وقد
اغناهم بالفتوح والجزية ان الله عليم حكيم قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر والا لآمنوا بالنبي
ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله كالخمر ولا يدينون
دين الحق الثابت الناسخ لغيره من الاديان وهو الاسلام من
بيان للذين من الذين اوتوا الكتاب اي اليهود والنصارى حتى
يعطوا الجزية الخراج المضروب عليهم كل عام عن يد حال اي
منقادين او بايديهم لا يوكلون بها وهم صاغرون اذلا

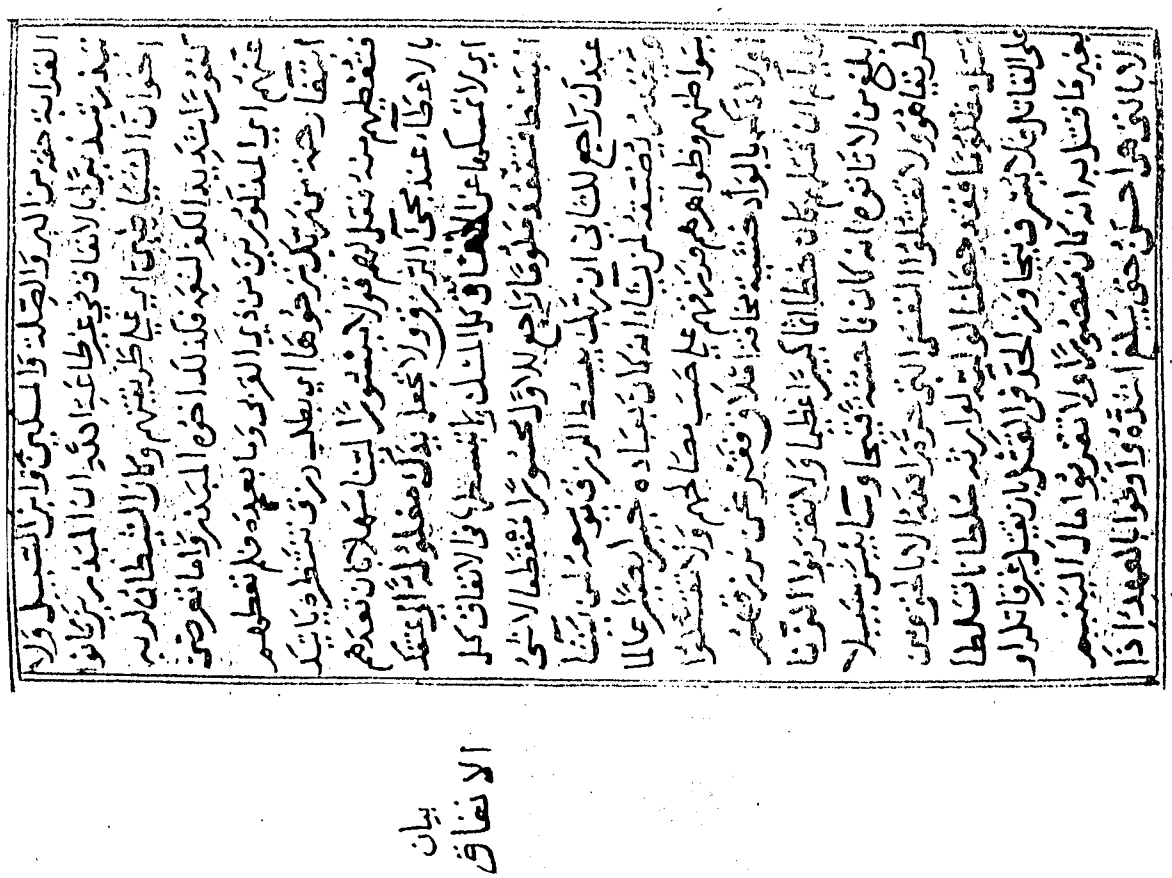
حـ قوله او بايديهم اي يوخذ منهم ولا تبعث بايديهم

من نسخة الثانوية الشرعية (ت)



من النسخة الحلبية (ع)





من النسخة الحلبية (ع)

الرموز المستخدمة في التحقيق

الأصل: نسخة المكتبة التيمورية

التلخيص: تلخيص التبصرة والتذكرة للكواشي

ث: نسخة الثانوية الشرعية

خ: نسخة المكتبة الظاهرية

الصاوي: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين

ط: مطبوعة البابي الحلبي

ع: النسخة الحلبية

الفتوحات: الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين

المنحة: منحة المتجلي في خدمة «تفسير الجلالين» السيوطي والمحلي

الميسر: تفسير الجلالين الميسر، مطبوعة مكتبة لبنان لعام ١٤٢٤

النسخ: ث وخ وع

النسختان: ث وخ

الواحدي: أسباب نزول القرآن للواحدي

الوجيز: الوجيز في تفسير القرآن العزيز للواحدي

تنبيه*

«مراعاة لحقوق المؤلفَين، قد أثبتنا القرآن الكريم»
«مضبوطًا بالشكل الكامل على حسب رواية»
«الشيخَين المفسرَين، وإن كانت تخالف»
«رواية حفص. فلينتبه القارئ لذلك»

راجعه فضيلة الشيخ علي محمد الضباع
شيخ المقارئ المصرية

* ورد هذا التنبيه في أول مطبوعة البابي الحلبي لتفسير الجلالين، وجاء في آخرها ما يلي:
بحمد الله وحسن توفيقه تم طبع تفسير الجلالين مصححًا بمعرفة لجنة من العلماء
برياسة الشيخ أحمد سعد علي

القاهرة في يوم الخميس { ٨ ربيع الأول ١٣٧٤ هـ
٤ نوفمبر ١٩٥٤ م }

ملاحظة المطبعة
محمد أمين عمران

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبي

بسم الله الرحمن الرحيم